صفحات من تاريخ مصر ١٣

تاريخ مصر

من محمد علي إلى العصر الحديث

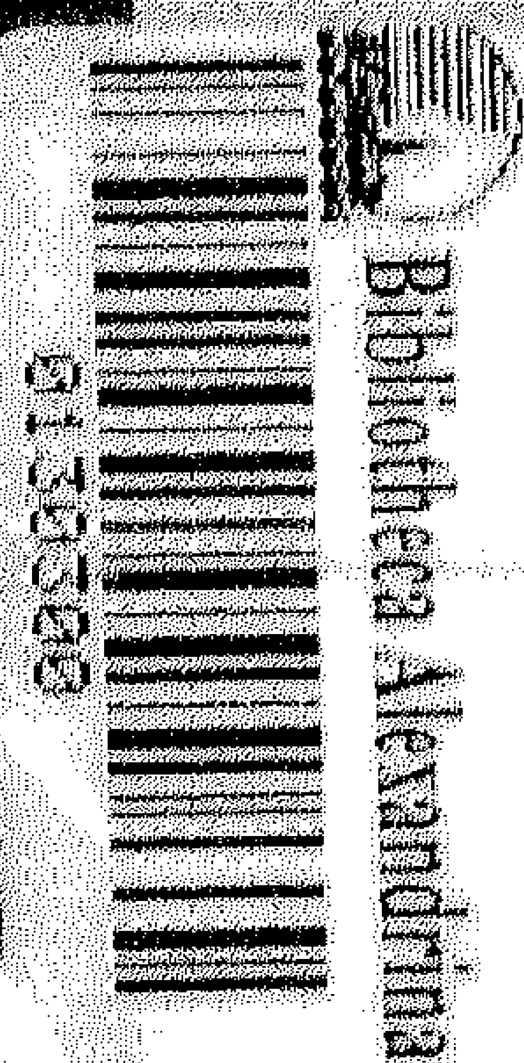
تأليف

محمد صبري

الحائز لدكتوراه الدولة في الآداب مع الشرف من جامعة باريس

أستاذ التاريخ العصري بالجامعة المصرية





الناشر: مكتبة مدبولي - القاهرة


mohamed khatab

تاريخ مصر

من محمد علي إلى العصر الحديث

الطبعة الثانية

١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

الناشر

مكتبة مدبولي

ميدان طلعت حرب بالقاهرة - ج م ع

تليفون ٥٧٥٦٤٢١

صفحات من تاريخ مصر
(١٣)

تاريخ مصر

من محمد علي إلى العصر الحديث

تأليف

محمد صبري

الحائز لدكتوراه الدولة في الآداب مع الشرف من جامعة باريس

أستاذ التاريخ العصري بالجامعة المصرية

مكتبة مدبولي

القاهرة



جلالة الملك فؤاد الاول

الى المصلح الكبير
على ماهر باشا وزير المعارف العمومية سابقا أهدى كتابي
محمد صبري

تصانيف المؤلف الاخيرة

La Genèse de l'Esprit National Egyptien — ١
par M. Sabry

كتاب بالفرنسية يقع فى ٢٨٨ صفحة من القطع الكبير ،
ثمنه ٥٠ قرشا .

٢ — تاريخ مصر الحديث ، من محمد على الى اليوم :
الثمن ٢٥ قرشا .

٣ — أدب وتاريخ

سفر يحتوى على أربعة كتب : (١) محمود سامى باشا البارودى ، بحث تحليلى فى حياته وشعره مصدر بمقدمة بقلم أحمد شوقى بك (٢) اسماعيل صبرى باشا حياته وشعره (٣) تاريخ الحركة الاستقلالية فى ايطاليا ، مصدر بمقدمة بقلم خليل بك مطران (٤) الفصول : ابحاث متنوعة فى النقد والأدب ، الثمن ١٥ قرشا .

٤ — الثورة الفرنسية ونابليون :

كتاب يستند الى أساليب البحث العلمى الحديث فى تاريخ ذلك العصر الكبير الذى قامت على مبادئه مدنية أوروبا الحديثة (مزين بالصور الكثيرة) الثمن ١٥ قرشا

فهرس الكتاب

صفحة

الكتاب الثانى

الكتاب الثالث

مقدّمة



اعتاد الكثيرون أن لاينظروا الى « التاريخ » نظرة اعتبار وأن لايقدروا مهمة المؤرخ الدقيقة حق قدرها متوهمين ، والناس أعداء ما جهلوا ، أن عمله ينحصر فى نقل الحوادث وسردها ، ولعل لهم عذرا لأن معظم الكتب ، ان لم تكن كلها ، التى ظهرت بالعربية فى تاريخ مصر الحديث خلو من روح البحث العلمى .

واذا كان التاريخ علما بالغاية التى يرمى اليها ، وهى الاهتداء الى الحقيقة ، وبوسائل البحث التى يريد الوصول بها الى هذه الغاية ، فهو ولا ريب فن يحتاج الى مرانة طويلة وذوق سليم يستمد منها المؤرخ قدرة المصور الماهر فى تمثيل الوقائع تمثيلا رائعا يبهرك بحقيقته وجماله .

وتظهر شخصية المؤرخ فى حسن استخلاصه الوقائع من منابتها ، والجمع فى كتابته بين الايجاز والوضوح اللذين هما لباب كل بلاغة وفن .

ولما كانت حقائق التاريخ المصرى لاتزال مشوشة فى الاذهان أو مجهولة ، خصوصا وان الـكتب الاجنبية لا تنظر الى الحوادث المصرية الا من ناحية واحـدة ، رأينا أن فى عنقنا أمانة يجب أن نؤدّيها .

وقد أوجزنا هذا الـكتاب حتى يكون سهل المتناول بين طلاب العلم وعامة النـاس وخاصتهم على السواء ، وهانحن أولاء نذكر أهم المصادر ليتبين القارىء أننا لم نأل جهدا فى تحقيق الغرض الذى رسمناه لانفسنا ، ونرجو أن نـكون قد وفقنا بعض التوفيق

مصادر تاريخ مصر الحديث

١

المصـــــادر العربية

لا نريد أن نذكر إلا أهم المصادر التى يمكن الرجوع اليها :

مذكرات محمد عبده — هذه المذكرات القيمة لم تنشر الى اليوم، وهى من أدق ما كتب عن الثورة العرابية وأسبابها ، ولـكنها غير كاملة لأن النسخة الخطية التى اطلعنا عليها تقع فى ١٤٤ صفحة ، ويقف ذكر الحوادث عند وزارة شريف الأولى فى عهد الثورة

وقد كتبت هذه المذكرات بناء على طلب الخديوى عباس، وصدرت بعريضة شكر جاء فيها : « مولاى ، هذا مقام الذاكر لنعمتك ، العارف بقدر منتك ، أمرتنى أن أكتب ما شهدت وما سمعت ، وما علمت وما اعتقـدت فى الحوادث العرابية من عهد نشأتها الى نهايتها، مع بيان أسبابها واسناد الأعمال الى أربابها... علم بعوامل هذه الفتنة يقرر تبعة الخطيئة على من اقترفها ويبرىء منها من رمى بها وقد كان الساعى فى تسكينها حاثى التراب فى وجهها وقوف على أسرار هذه النازلة يبعد بالعقل الرشيد عن الاغترار بظواهر ليست لها سرائر وصور انما تنكشف عن غير وعبر »

ومن أهم أقسام هذه المذكرات القسم الذى شرح فيه محمد عبده أسباب الثورة البعيدة فى عصر اسماعيل .

حقائق الأخبار عن دول البحار ـ وضعه الميرالاي اسماعيل سرهنك ناظر المدارس الحربية (المرحوم اسماعيل باشا سرهنك) سنة ١٣١٤ هـ مطبعة بولاق أنظر تاريخ مصر فى الجزء الثانى من هذا الـكتاب الذى يقال أن المرحوم اسماعيل بك رأفت اشترك فى تأليفه

عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ـ تأليف الشيخ عبد الرحمن الجبرتى

مصر للمصريين ـ تأليف خليل النقاش : ويقع فى تسعة أجزاء ولعل اهمها الجزء الاول ، وهونادر الوجود . وفيه يحاول الكاتب اثبات أن المصريين فى سنة ١٨٨١ كانوا يريدون الطفرة

لمحة فى تاريخ مصر ـ تأليف كلوت بك وتعريب الاستاذ محمد مسعود

تاريخ محمد على ـ تأليف الاستاذ محمد رفعت

الوطن (١٨٧٨ — ١٨٧٩) — مجموعة من السنة الاولى من جريدة الوطن التى ظهرت فى أواخر حكم اسماعيل ، ولا توجد فى دار الكتب ولا فى المكاتب العامة ولا فى ادارات الصحف المجموعة الاولى من أية صحيفة سياسية كانت تصدر فى ذلك العصر .

٢

المصادر الفرنسية والانجليزية

توجد مصادر رسمية ، ومصادر شبه رسمية ، ومصادر غير رسمية :

أما المصادر الرسمية فقد نشرت مراسلات رسمية كثيرة فى عدة أجزاء من الكتاب الازرق الانجليزى والكتاب الاصفر الفرنسى خاصة بالمسألة المصرية ، ويمكن الوقوف منها على حقائق كثيرة صريحة أو بين ثنايا السطور

المصادر شبه الرسمية — نريد بالمصادر شبه الرسمية الصحف التى تنطق بلسان حكومة معينة كالتيمس وغيرها والكتب والمذكرات المطبوعة التى اشترك واضعوها فى الحوادث اشتراكا فعليا أو أمكنهم الوقوف على دخائلها بفضل الوظيفة التى كانوا يشغلونها .

مصادر شبه رسمية

Rivers Wilson. — Chapters of my Official Life. London, Arnold 1916.

Lord Cromer. — Modern Egypt.

Lord Cromer. — Abbas II.

Milner (A.)—England in Egypt, 1892.

Blunt (W. S.). — Secret History of the English Occupation of Egypt.

Baron des Michels. — Souvenirs de Carrière (1855-1886). Paris, Plon, 1901.

Freycinet (de). — La Question d'Egypte, 1905

Freycinet (de). — Souvenirs (1878-1895).

Chaillé-Long. — L'Egypte et les Provinces perdues. 1899.

مصادر غير رسمية

Emile Bourgeois. — Manuel de Politique Etrangère, en 3 vol. (voir Egypte).

Merruau (P.)—L'Egypte Contemporaine de Méhémet Aly à Saïd Pacha (1840-1857).

Histoire Financière de l'Egypte depuis Saïd Pacha jusqu'à 1876, par J. C. (J. Claudy).

Mac Coan (J.) — Egypt under Ismail, 1889.

Seymour Keay. —Spoiling the Egyptians. London, 1880.

Rothstein (Th.) — Egypt's Ruin. A financial and administrative record. London, 1910.

Broadley. — How we defended Arabi and his friends, 1884.

Malortie (K. Von) — Egypt · native rulers and foreign interference, 1883.

Khedives and Pashas, by one who knows them well. London, 1884. (Moberly Bell).

Documents et extraits de journaux relatifs aux affaires d'Egypte, Paris, 1881 .

Samuel Baker.—The Egyptian Question. London, 1884.

Farman (E.).— Egypt and its betrayal, 1908.

Ninet (John).— Arabi Pacha, 1884 (en français).

Dicey (E.). — The story of the Khedivate, 1902.

Sabry (M.). — La Genèse de l'Esprit National Egyptien (1863-1882) Paris, 1924.

Collection du "Times".

Collection du "Progrès Egyptien" du 11 juillet 1868 au 14 Mai 1870, à la Bibliothèque du Caire.

الباب الأول

تمهيـــد

حكم الرومان . حكم العرب . المماليك . الفتح العثمانى

الحمـلة الفرنسـية

ان مصر الحديثة رغما من اختلافها عن مصر القديمة في العوائد واللغة والدين الموروثة عن العرب تربطها بالاولى رابطة القومية ، ولئن فقدت استقلالها في بعض عصورها فقد حافظت على مقوّمات شخصيتها التى تكوّنت في عصر الاسرة الاولى الطيبية سنة ٥٨٦٧ قبل الميلاد وكانت تودى بها المحن حوالى سنة ٥٤٢ حين أخنى عليها الفرس،ولكنهاقاومت حتىدهمها اليونانوالرومان (٣٣٢ق.م) فعملوا على قتل روح المقاومة ومظاهر استقلالها .

١

حكم الرومان — كانت مصر في عهد الرومان في عداد ولايات الامبراطور الشخصية التى تخضع لسلطته وكانت مزرعة

له وخزانة غلال لروما فانحصرت الثروة في أيدى طائفة قليلة من المصريين ، ووقع الاكثرون في بؤس «وقد نشأ عن هذا البؤس أن المصريين أصبحوا لايعنون بشؤون حكومتهم أو بالتغييرات التى تحدث فيها ، وقد تبلدت همتهم ولم تعد تحفزها أقل رغبة في الاشتراك في حكومة الدولة أو الكنيسة [1] »

وما زال القساوسة حفظة التقاليد المصرية القديمة حتى أمر تيودوز بمحو الدين القديم واغلاق المعابد (٣٨١م — ٢٤١ قبل الهجرة) فقضى على البقية الباقية من مصر الفراعنة .

واعتنق بعض المصريين المسيحية فسمو قبطا ، وظلت المسيحية دين الدولة المصرية ٢٥٩ سنة (٣٨١ — ٦٤٠م) . أما اللغة القديمة فقد تلاشت في الواقع اذ تغير شكلها تقليدا لليونانية على أثر ترك الحروف الهيروغليفية التى لم تكن سهلة الاداء وكانت صورها تذكر المسيحيين بعصور الوثنية .

ولقد كان عصر المسيحية في الشرق مملوءا بالحروب المدنية ، وضروب الاضطهاد الدينى ، والتنازع المذهبي ، والفسوق ، والاستهتار ، والاخلاق الساقطة المأخوذة عن بيزنطة .

(١) جرافتون ملن : « الحكم الرومانى » ١٨٩٨

٢

حكم العرب — في ذلك العصر ظهــر محمد في العالم يحمل دينا جديدا فما كان من مصر وقد سئمت نير بيزنطة وما صحبه من عراك مستمر بين شيعة الاقباط وشيعة اليونان الأأن دعتالعرب اليها وكانوا استولوا على قسم من بلاد الشام ، فافتتحها عمرو بن العاص سنة ٦٤٠م .

وقد اشتهر العرب في البداية بحسن الادارة ، وازالة كثير من الضرائب الجائرة ، وتوفير أسباب الامن والرفاهية للاهالى، فاعتنق أكثر المصريين الاسلام حتى جاء الوليد في آخر العصر الاول من الهجرة فأصدر قانونا يحرّم به اللغة اليونانية في جميع أنحاء الدولة،وصارت لغة المصريين من ذلك الوقت لغة العرب .

والى ذلك العصر ترجع مصر الحديثة العربية بدينها،ولسانها، وأدبها . على أن الشعب ظل مصريا في صميمه لان العرب الذين نزلوا مصر لم يرب عددهم على مائة الالف . وهــذه الدفعة الخارجية كانت ولا ريب أكبر خطر يتهدد كيانه مذ تطرق اليه الاضمحلال ولكن الكتلة القومية بقيت محتفظة بوحدتها .

على أنه لايفوتنا أن العرب جعلوا أكبر همهم فيمابعد الاحتفاظ بولايتهم الجديدة،فكان حكام الاسلام يرسلون اليها قوادا وعسكرا لحراستها ، وكانوا يكثرون من تغيير الوالى خوفا من أن يدعوه طول البقاء والتمتع بالسلطة الى اغتصابها واشهار استقلاله .

ومن جهة أخرى كانت كثرة الخلافات الدينية، وتعاقب الاسر المختلفة في حكومة الاسلام من شأنها انتشار الحروب الداخلية في مصر ، وفساد الادارة وسط الفوضى والتقلبات المستمرة . وقد انتقلت حكومتها الى بنى أمية (٦٣٥م)، فالعباسيين (٧٥٠م)، فالطولونيين (٨٦٩م) ، فالفاطميين (٩٦٨م) . وجوهر قائد المعز الخليفة الفاطمى هو الذى أسس مدينة القاهرة (٩٧٠م) .

ثم انتقلت حكومة مصر بعدذلك الى الايوبيين الاكراد الذين استأثروا بالامر (١١٧١م) وهم الذين أتوا بالمماليك الى مصر .

٣

حكم المماليك — ويرجع أصل المماليك الى غارات جنكيز خان ، وهم شبان من الشركس وغيرهم أسرهم التتر في غزواتهم،واتخذوهم عبيدا لهم وكانوا يبيعونهم في أسواق النخاسة بأسيا ، فاشترى الأيوبيون منهم ١٢٫٠٠٠ حوالى سنة ١٢٣٠ م



محمد علي باشا

واتخذوا منهم حرسا لهم.ومالبثت قوة المماليك أن اتسعت وازداد نفوذهم فقتلوا الملك المعظم توران شاه (١٢٤٩ — ١٢٥٠) ابن الملك الصالح أيوب ، وهو آخر سلاطين هذه الدولة .

ثم انقضت فترة (١٢٥٠ — ١٢٦٠) تنازع فيها الايوبيون والمماليك على الملك حتى جاء الظاهر بيبرس البندقدارى (حامل البندقية) أحد العبيد المماليك الذين اشتراهم الملك الصالح وقتلوا غيلة ابنه توران،فأعلن نفسه ملكا على مصر،وهو أول سلاطين المماليك البحرية (١٢٦٠ — ١٢٧٧) .

وكان الظاهر من أكبر ملوك هذه الاسرة وأعظمهم جاها وقوة ، وهو الذى جعل مصر مركز العالم الاسلامى باحيائه الخلافة العباسية بعد اندثارها على أثر دخول هولاكو بغداد .

علم بيبرس أن عبد القاسم أحمد يدعى أنه ابن الظاهر الخليفة العباسي فاعترف له بحقه في الخلافة وأنزله مصر فاستقرت الخلافة فيها ، ثم ما لبث الخليفة الجديد « المنتصر بالله » أن منح بيبرس لقب «سلطان» وأرسل اليه كالمتبع رسالة يبين له فيها واجباته.

والواقع أن مصر في عهد المماليك كانت خاضعة اسما للخلفاء العباسيين الذين كانوا آلات بأيديهم يعتزون بنفوذهم الدينى عند

العامة،ويمكن القول أن الخلافة قدأضاعت هيبتها مذسن العباسيون لانفسهم ، وتبعهم الفاطميون في ذلك ، سنة استدعاء قبائل التركمان الهمجية وغيرها للاستعانة بها في المحافظة على ملك كانت هى أول الطامعين فيه .

وكان المماليك قسمين «المماليك البحرية» وهم الذين حكموا مصر في العهد الاول (١٢٦٠ — ١٣٨٢) ، ومعظمهم من الترك والمغول الذين كان أسكنهم الملك الصالح أيوب جزيرة الروضة بالنيل ، و «المماليك البرجية» وهم الذين جاءوا بعد ذلك وسكنوا الابراج بالقلعة أوفي نواحى المدينة، وكان معظمهم من الجراكسة (١٣٨٢ — ١٥١٧) .

كانت الحكومة على جانب من القوة والسلطان تهيمن على بلاد النوبة والشام، وكانت على جانب من الثروة، قبل اكتشاف رأس الرجاء الصالح سنة ١٤٩٨ ، بسبب الضرائب والمكوس التى كان يفرضها المماليك على التجارة المارة بالبحر الاحمر والسويس في طريقها بين الشرق وجنوة والبندقية في البحر الابيض .

على أن حكم المماليك في مجموعه كان حكم فوضى ودسائس ، وفتن داخلية ، منقسمين شيعا وأحزابا ينتسبون الى قوادهم

وسلاطينهم ، منهم الاشرفيون والظاهريون والمؤيدون ، وكانوا في نزاع ومعارك مستمرة بصددكل تولية جديدة وفي كل آونة. يشبه حكمهم من كل الوجوه حكم القواد في آخر الدولة الرومانية حين استبد الجند بالامر وخرجوا على كل نظام يعزلون ويولون طمعا في غنيمة أو مال .

وكانت ادارتهم لاتعنى بزرع ولا ضرع ، ففشا الجهل ، وذهب الامن ، ووقفت حركة العمران : حدث في عهد بارسباى (الملك الاشرف) سنة ١٤٢٢ تعداد يستدل منه على أن عدد المدائن والقرى في القطر المصرى نقص الى ٢١٧٠ وكان في القرن الرابع يبلغ ١٠٫٠٠٠ ، وهذا أبلغ دليل على سوء الادارة في عهد المماليك .

استمرت هذه الحالة في عهد الحكم العثمانى (١٥١٧—١٧٩٨) الذى اشترك فيه المماليك اشتراكا فعليا ، فامتدت القرون الوسطى في مصر لغاية آخر القرن الثامن عشر .

٤

الفتح العثمانى — صارت مصر ولاية عثمانية في عصر سليم الفاتح (١٥١٧م) وكان غرض الاتراك الاحتفاظ بسلطانهم ، فجروا على نهج العرب فيتغيير الولاة،والتفرقة بين الحكام وحال

ذلك دون قيام حكومة قوية ثابتة تعنى بصالح البلاد والرعية ، وكانت كل أعمال الوالى لاتتعدى ارهاق المصريين بالضرائب ، وجمع المال بكل وسيلة .

وكان للاتراك وال (باشا) على مصر ترسله الاستانة ، وكانت له في الظاهر الكلمة العليا ، وكان بجـانبه قائد تركى وجيش محتل ، وكانت الولاية مقسمة الى أربعة وعشرين اقليما يحكم كل اقليم منها سنجق من البكوات المماليك .

على أن هذا الجيش القوى مالبث أن فسدت دخيلته، واضمحلت سلطـة الاتراك في مصر ، وعادت الكلمة للمماليك ، ولكن أخلاقهم انحطت الى أسفل درك ، فكانت حياة الفرد منهم كما يقول «فولنى»المستشرق الفرنسى «سلسلة من جرائم القتل والغدر والمؤامرات والدسائس قد انقطعت بين بعضهم وبعض كما انقطعت بينهم وبين سائر الناس أسباب المحبة والعطف ، وصلات القرابة والرحم ، فراحوا يتورطون في حمأة الرذيلة ، ويدمنون معاقرة الخمر ، ويسترسلون في جماح الفسق ، وكان النظام قد انتفى من صفوفهم ، والطاعة قد ذهبت من قلوبهم ، ولم يبق في أنفسهم شيء من تلك الروح الحربية التى كانت أغلب الخصال عليهم . . . وكانت بيوت البكوات من المماليك قدأصبحت مواخير من القذارة والدعارة ، بعد أن كانت في الماضى مثالا للنزاهة والتقشف ، وعنوانا للبساطة والتزهد» .

وكانوا جميعا الاالقليل يلقون حتفهم على أسنة الحراب أو غدر في الطريق حتى أن أحدهم كان أكبر أمانيه أن يموت على فراشه.

وقدحل الجدب في البلاد فحالت أخصب البقاع فلوات جرداء، وشلت حركة التجارة ، والزراعة، والصناعة، وهى حال يؤول اليها كل بلد زراعى بوجه خاص لاتوجد فيه حكومة تسهر على مصالحه ، وتحسن تدبير المياه بانشاء الترع والجسور والقناطر وتعهدها . وقد صدق نابليون في قوله «ان الادارة الحسنة في مصر تكفل للنيل الغلبة على الصحراء ، والادارة المعتلة تكفل للصحراء الغلبة على النيل» .

وكان الشعب في أتعس حال من الجهل والشقاء ، فنسى ذكر ماضيه المجيد وما خلف من آثار ، وانقطع ما بينه وبين العالم الخارجى، وانصرف الى العرافة، والتنجيم، والسحر، والخرافات والبطالة وكان كما يقول شارلس مرى «يرزح تحت كلاكل الظلم والاستعباد ، لا يأمن أحـد على أملاكه ، الا السناجق وحملة الشرع ، وليس لاحد حق في الوراثة ، بل الحكومة هى المالكة لكل شيء ، وكانوا لايسمحون للفلاح الا بمسكة الرمق وبلغة العيش . . . وكان حديث القوم في أسواقهم الخربة ، وحاناتهم المتهدمة لايدور الا حول ماحل بالبلاد من الفتن الداخلية ، وما يئن تحت أعبائه الاهلون من التعس والشقاء : اذ كانت

الافراد تطرح أرضا فتجلد أو تقتل بدون أية محاكمة ، لايفلت من ذلك شيخ أو امرأة ، وكان الضباط يطوفون الشوارع ليلا ونهارا وبرفقتهم زمرة من الاشقياء يحملون حقائب جلد يضعون فيها مايحزه اولئك الضباط السفاحون من الرءوس أثناء طوافهم ، وكانوا لايرون من الضرورى توقيع عقوبة الاعدام قيام الدليل أو شبه الدليل على اجرام المتهم وانما يكتفون في اثبات اجرامه بما قد يكون في حيازته من الثراء أو الغنى . . . لذلك لم ير الاغنياء وسيلة للاحتفاظ بما لديهم من المال الا التظاهر بالفاقة والمتربة» .

والواقع أن تركيا ماكان يعنيهـا أن تسود الوحدة والنظام في مصر أو في أية ولاية من ولاياتها ، وكان ضعفها يحرك الاطماع في الداخل والخارج ، ولا ريب أن كثرة التغييرات التى حدثت في الحكومة كانت من العوامل التى دفعت الجيش في القرن السابع عشر الى العبث بالنظام وقتل الولاة : في سنة **١٦٠٤** قتل ابراهيم باشا الوالى وعلقت رأسه على باب زويلة ، وصار الجيش يطالب السكان بالمال غصبا ففقد الولاة هيبتهم في أعين المصريين .

وفي القرن الثامن عشر كان البكوات ، وخصوصا زعيمهم شيخ البلد، أقوى نفوذا من الولاة يثورون عليهم ويحصرون فيأيديهم حكومة البلاد الفعلية .

وكان شيخ البلد على بك الكبير يعمل على فصل مصر من الدولة وتأسيس مملكةمستقلة فعين ثمانيةعشر منأصدقائه بكوات، منهم ابراهيم ، ومراد ، ومحمد أبو الذهب ، وأعلن استقلاله في سنة ١٧٧١ وطرد الوالى العثمانى من مصر .

اجتهد بعد ذلك فيالقضاء على الفوضى واصلاح القضاء والمالية، وأرسل زوج ابنته «ابو الذهب» لقمع الهوارة بين أصوان واسيوط، وأرسل ٢٠٠٠٠ مقاتل لفتح اليمن ، وقوة أخرى من ٨٠٠٠ جندى بقيادة أحد ضباطه اسماعيل بك لاحتلال شاطىء البحر الاحمر الشرقى ، وقوة أخرى بقيادة حسن بك لاحتلال جدة فلم تمض ستة أشهر حتى وقع معظم شبه جزيرة العرب في قبضة على بك ، وأعلنه شريف مكة سلطان مصر وخاقان البحرين ، وضربت العملة باسمه .

وفي السنة عينها أرسل «أبو الذهب» ومعه ٣٠٠٠٠ مقاتل لفتح الشام ، وبعث بمندوبين للمفاوضة مع البندقية وروسيا في عقد محالفات مع مصر .

ولكن «أبو الذهب» حين وصل في فتحه الى دمشق تفاوض سرا مع الباب العالى ، وتعاهد معه على الغدر بعلى بك وبسط النفوذ العثمانى على مصر من جديد ، فما لبث أن عاد بجيشه الى مصر (١٧٧٢) واحتل الصعيد ثم سار الى القاهرة فهرب على بك

الى عكاء ونزل ضيفا على واليها ، ولكن المنية عاجلته وصارت مصر بعده ايالة عثمانية يحكمها أبو الذهب بصفته «شيخ البلد» .

وقد وجد بونابرت عند دخوله مصر (١٧٩٨) حكومة ثنائية مؤلفة من ابراهيم بك ومراد بك (١) وأخذ شأن المماليك يتضاءل حتى قضى محمد على على البقية الباقية .

٥

الحملة الفرنسية في سنة ١٧٩٨ — جاءت الحملة الفرنسية الى مصر، وكان الغرض الاول منها كما قال بونابرت «رضخ شوكة الانجليز في الشرق ، اذ لاطريق غير وادى النيل للجيش الذى يناط به أداء هذه المهمة الخطيرة ، وتغيير مجرى الاحوال في الهند ، وكان لابد في اصابة هذا الغرض من حلول مصر محل سان دومنج وجزر الانتلس، والتوفيق بين حرية العناصر السوداء ومصالح صناعتنا ، وكان بدهيا أن يفضي الاستيلاء على مصر الى ضياع جميع المستعمرات الانجليزية في أمريكا والهند ، وأنه متى أصبح الفرنسيون أصحاب الكلمة العليا في مرافيء ايطاليا ، وجزيرة كرفو ، وجزيرة ملطة ، والاسكندرية ، صار البحر الابيض المتوسط لامحالة بحيرة فرنسية» .

(١) بعض هذه المعلومات منقول من دائرة المعارف البريطانية

ومهما كان الامر فان بونابرت هو أول من لفت انجلترا الى أهمية مركز مصر الجغرافي في مفترق الطرق العالمية، وبالتالى الى أهميتها السياسية ، والتجارية ، والحربية .

وهذه الحملة أساس التنافس الشديد الذى قامت عليه السياسة الانجليزية الفرنسية في مصر في القرن الماضى .

جاء بونابرت الى مصر في أول يوليه سنة ١٧٩٨ واستولى على القاهرة على أثر انتصاره على جيوش المماليك في واقعة الاهرام الشهيرة (٢١ يوليه) ، ولكن انجلترا تعقبت بونابرت ، فلم تمض الا أيام قلائل حتى تمكن نلسن من القضاء على الدونمة الفرنسية في أبى قير فكانت ضربة قاضية لمطامع بونابرت السياسية في الشرق والبحر الابيض . قال نابليون في مذكراته : (لقد كان لخذلاننا في واقعة أبى قير تأثير كبير في شؤون مصر بل في شؤون العالم كله ، فانه لو قدرت النجاة للدونمة الفرنسية ولم يدركها ما أصابها ما لقيت الحملة على الشام عقبة في طريقها بل لتوافرت الوسائل لنقل مدافع الحصار الى ما وراء الصحراء ، ولا وقفت الجيوش الفرنسية عند أسوار عكاء ، أما وقد دمرت تلك الدونمة ومحى رسمها فقد أقدم الديوان (الحكومة العثمانية) على محاربة فرنسا ، فخسر جيشنا بذلك سندا قويا ، وحالت الحال

في مصر الى نقيضها، وانقبض الرجاء في التوسل بنتائج الحملة الى تأييد شوكة فرنسا وسلطانها في الغرب .

انقطعت المواصلات بين الجيش الفرنسى المحتل وبين فرنسا وقد تمكن القائد كليبر في أثناء ذلك من دحر جيش الاتراك في عين شمس ومطاردة فلوله في الشام فثارت القاهرة وخرب الفرنسيون كثيرا من أحيائها وأمعنوا في أهلها القتل ، وما كاد كليبر يتحالف مع مراد بك ويوطد السلم حتى قتله غيلة سليمان الحلبي فاضطرب أمر الفرنسيين بعده ، ولجـأوا الى الرحيل (اكتوبر سنة ١٨٠١) .

نتائج الحملة — وقد كان لهذه الحملة الاثر الاول في تكوين مصر الحديثة اذ قضى الفرنسيون على زهرة الفرسان المماليك ، فمكن ذلك محمد على فيما بعد من القضاء عليهم ، خصوصا وان السلطان نفسه كان يريد التخلص من نفوذهم فأصدر في هذه الآونة قرارا بمنع استجلاب المماليك الى مصر حتى لايتمكن زعماؤهم من تجديد قواتهم التى أنهكتها المعارك .

ولا ريب أن وفود طائفة من العلماء الى مصر للتنقيب عن آثارها والوقوف على أسرار طبيعتها المجهولة قد أيقظ في المصريين روحا جديدة ، فقد كان حملة العلم فيهم هم حملة الشرع وكانوا يتوهمون أنهم محيطون بالعلوم كافة فلما رأوا «الفلكيين» وأهل

المعرفةوالعلوم الرياضيةكالهندسة والهيأة والنقوشات والرسومات، والمصورين ، والكتبة ، والحساب ، والمنشئين» ورأوا المكتبة الجديدة التىأنشأها الفرنسيون،وما حوته من المصنفات،وترحيبهم بكل من يريد المراجعة من المصريين «وخصوصا اذا رأوا فيهم قابلية أو معرفة أو تطلعا للنظر في المعارف» ورأوا التجارب العلمية الجديدة وغير ذلك من «أمور وأحوال وتراكيب غريبة ينتج منها نتائج لا يسعها عقول أمثالنا (١) » ورأوا المطبعة التى أتى بها بونابرت ، والصحيفتين اللتين كان يصدرهما ، ورأوا المصانع والمنشآت الحديثة عراهم شيء من الدهشة وحب الاستطلاع .

وأنشأ بونابرت دواوين أو مجالس مؤلفة من كبار العلماء ، والتجار ، وممثلى الطوائف ، ومشايخ الحرف ، للنظر في الشؤون العامة ، وبذلك كان بونابرت أول من أدخل المبدأ النيابي في مصر . ولا يفوتنا أن العلماء والمشايخ قد اشتد ساعدهم من ذلك الوقت وكان لهم فيما بعد أثر كبير في اختيار محمد على لولاية مصر وارغام الدولة على تعيينه (سنة ١٨٠٥) .

وقد عمل الفرنسيون على تحسين العاصمة فأنشأوا طرقا واسعة منتظمة في المدينة وغرسوا الاشجار على حافتيها ، وأرغموا السكان على الاضاءة ليلا ، وردموا بركة الازبكية ، وحرموا

(١) عن الجبرتى .

الدفن في جباتها فأصدروا منشورا يقضى بدفن الموتى في أماكن بعيدة عن المدينة اتباعا لاصول الصحة، وأصلحوا مقياس الروضة.

هـذا بعض أعمالهم ، ويمكن القول بصفة عامة أن الشعب لم يمل اليهم لانهم أرهقوه بضرائبهم ولم يصانعوه ، وكانوا قد دخلوا هذا القطر لينقذوه من مظالم المماليك وينشروا فيه لواء العدل. قال بونابرت في منشوره الاول الى أهل مصر من «طرف الفرنساوية المبنى على أساس الحرية والتسوية» : «انى ماقدمت اليكم الا لاخلص حقكم من يد الظالمين» ومن الآن فصاعدا «لاييأس أحد من أهالى مصر من الدخول في المناصب السامية ومن اكتساب المراتب العالية ، فالعلماء والفضلاء والعقلاء سيدبرون الامور وبذلك يصلح حال الامة كلها وسابقا كان في الاراضى المصرية المدن العظيمة والخلجان الواسعة والمتجر المتكاثر وما أزال ذلك الا الظلم والطمع من المماليك» .

ولما اجتمع الديوان العام (مجلس التمثيل) الاول على أثر دخول الفرنسيين القاهرة قال من يمثلهم في هذا الديوان مخاطبا المصريين ما ملخصه : «ان قطر مصر هو المركز الوحيد وأنه أخصب البلاد وكان يجلب اليه المتاجر من البلاد البعيدة وأن العلوم والصنائع والقراءة والكتابة التى يعرفها الناس في الدنيا أخذت عن أجداد أهل مصر الاول ، ولكون قطر مصر بهذه الصفات طمعت الامم في تملكه فلكه أهل بابل ، وملكه اليونانيون، والعرب ، والترك الآن الا أن دولة الترك شددت في خرابه

لانها اذا حصلت الثمرة قطعت عروقهـا فلذلك لم يبقوا بأيدى الناس الا القدر اليسير ، وصار الناس لاجل ذلك مختفين تحت حجاب الفقر وقاية لانفسهم من سوء ظلمهم ثم ان طائفة الفرنسيين بعد ماتمهد أمرهم وبعد صيتهم بقيامهم بأمور الحروب اشتاقت أنفسهم لاستخلاص مصر مما هى فيه ، واراحة أهلها من تغلب هذه الدولة المفعمة جهلا وغباوة» .

كل ذلك كان من شأنه ايقاظ الشعور القومى عند المصريين خصوصا وأن زمن احتلال الفرنسيين (١٧٩٨—١٨٠١) كان زمن معارف من جهة وكان زمن حرب وثورة من جهة أخرى ، فحدثت من جراء ذلك هزة عنيفة في البلاد تمخضت عنها الفكرة الاستقلالية التى ظهرت ملامحها في عصر محمد على، وتجلت في عصر اسماعيل (١)

(١) نشرت الجمعية الجغرافية حديثاً وثائق جديدة كانت فى أوراق وزارة الخارجية البريطانية تحت عنوان « مصر المستقلة » مشروع سنة ١٨٠١ ، ويقول مسيو جورج دوان فى المقدمة أن هذه الوثائق تدل على أن « فكرة الاستقلال المصرى التى نشأت فى كنف حملة بونابرت قد أشرق نورها فى نفوس المصريين فى مستهل القرن التاسع عشر فان أحدهم وهو المعلم يعقوب القبطى قد تصدى للترجمة عما فى ضميرهم لولم يصبه ميتة عاجلة (أغسطس ١٨٠١) حالت بينه وبين الدفاع عن قضيته أمام حكومات أوروبا .— وتفصيل ذلك أن يعقوب فى بداية الاحتلال التحق بخدمة الفرنسيين الذين « دخلوا مصر أصدقاء يحملون راية جديده ، « راية الحرية » . ولما وقعت القاهرة فى أيدى الاتراك (٢٧ يونيه ١٨٠١) غادر يعقوب المدينة مع الجيش الفرنسى الراحل الى فرنسا وقد نزل بصحبة القائد بليار فى سفينة انجليزية ولكنه مرض فى الطريق فعاجلته المنية (١٠ أغسطس) بعد أن كاشف ربان السفينة الانجليزية بمشاريعه التى تنطوى عليها الوثائق الجديدة .

والحملة الفرنسية هى التى فتحت المسألة المصرية بالنسبة لفرنسا وانجلترا ، وفتحت المسألة الشرقية بالنسبة للدول الكبرى التى كانت لها مصالح ومطامع في أمبراطورية بنى عثمان .

بارح يعقوب مصر على رأس وفد مصرى مؤلف من أعيان القبط وكانت فكرته الاساسية مخاطبة انجلترا أولا فى الامر لأن هذه الدولة لها مصلحة أكثر من أى دولة أخرى فى نجاح مشروع استقلال مصر : ذلك أن انجلترا تملك ناصية البحار ، وفى وسعها أن تمنع فرنسا من أخذ مصر ، ولكنها إذا حاولت هى نفسها أن تغزو مصر فستعترضها فى سبيلها أول دولة عسكرية فى القارة الاوروبية (فرنسا) ، ولا ريب أن استقلال مصر هو الوسيلة الوحيدة التى تقف تيار الدولتين المتنافستين وتكفل لانجلترا فى الوقت نفسه ، بفضل تجارتها البحرية ، الاستفادة من حاصلات أقاليم أفريقية الواسعة التى تعد مصر منفذها الطبيعى .

وقد اجتهد الوفد فى تجنب كل ما من شأنه اثارة الشك عند انجلترا حتى يتم نجاح المشروع فعول على اخفاء الغرض من سياحته عن فرنسا وابقاء فكرة المفاوضات فى طى الكتمان ، ولكن وفاة رئيسه العاجلة فى الطريق قضت فجأة على مشروع « مفاوضة دول أوروبا في استقلال مصر » ذلك المشروع الذى كان يرى أصحابه أن مصيره حتما الى الفشل ما لم تؤيده انجلترا وتعضده .

الباب الثاني

محمد علي

الفصل الأول

نشأته ونهوضه

نشأ محمد على في كنف الحملة الفرنسية وقد فطن الى أغراضها فعول على تحقيقها وتكوين دولة كبرى مستقلة في آسيا وأفريقية تكون مصر قاعدتها.

ولد محمد على سنة ١٧٦٩ بمدينة قولة وقد تركه أبوه ابراهيم أغا وهو في الرابعة من عمره ، ولما بلغ أشده التحق بالجهادية زمنا ثم اشتغل بالتجارة ، وقد قرر الباب العالى وقتئذ ارسال حملة تركية لطرد الفرنسيين من مصر بمساعدة انجلترا فانتظم محمد على في القوة التى اشتركت في واقعة «أبي قير» البرية ولما خرج الفرنسيون من مصر نصب محمد على قائدا على أربعة آلاف جندى ألبانى فأرسله خسرو باشا الوالى العثمانى الجديد الى الصعيد

لمحاربة المماليك . ولكن محمد على وصل متأخرا ففكر خسرو في الغدر به فتحالف محمد على مع عثمان البرديسى زعيم المماليك وتمكن من عزل الوالى (سنة ١٨٠٣) .

وفي أثناء ذلك كان محمد الالفى زعيم المماليك الثانى قد سافر الى انجلترا فأكرم الانجليز وفادته وقدموا له الهدايا الثمينة .

وقد كان غرضهم الاستيلاء على سواحل مصر الشمالية في مقابل تعضيدهم للمماليك وتوطيد شوكتهم في مصر . وقد عاد محمد الالفى وتحصن بالصعيد فعمل محمد على ، على الايقاع بينه وبين البرديسى .

ولكن الالبانيين ازدادت جرأتهم . وكان محمد على يعضدهم سرا فأخذوا يطالبون البرديسى بمتأخر مرتباتهم فلم يكن منه الا أن فرض الضرائب الفادحة على سكان القاهرة فثاروا عليه وألجأوه الى الهرب (١٨٠٤) .

خلا الجو لمحمد على في القاهرة فأملى عليه دهاؤه وحسن سياسته أن يتظاهر بعدم الجرى وراء مصلحة خاصة فنصح للعلماء والمشايخ بتنصيب خورشيد باشا محافظ الاسكندرية واليا عليهم وفعلا تم ذلك ولكن الوالى الجديد لما رأى جند محمد على الالبانيين خاف على نفوذه فاستقدم جندا من المغاربة (الدلاة) أساءوا معاملة الاهالى وأوسعوهم نهبا وقتلا فازداد المصريون كراهية للوالى .

وكان الباب العالى في هذه الفترة قد عين محمد على واليا على



ابراهيم باشا

جدة ولكن محمدا استغل الظروف وحرّض الجند على مطالبة الوالى بالعلوفة وتحالف مع المشايخ والعلماء وكانوا قدسئموا هذه الفوضى فحاصروا خورشيد في القلعة وألحوا على الباب العالى بتولية محمد على فصدر الفرمان بولايته (٩ يوليه سنة ١٨٠٥) .

ولا ريب أن هذه التولية التى حدثت على يد المصريين كانت الحجر الاول في أساس الدستور المصرى الجديد فقد كان المماليك دعاة الفوضى وكان ولاة الاتراك جهلة أغبياء يظلمون العباد .

هنا ينتهى القسم الاول من سياسة محمد على التى كانت ترمى الى بلوغ السلطة وقد أخذ بعد ذلك يعمل على توطيدها حتى يتمكن من تحقيق أغراضه البعيدة .

وقد ساعد الحظ محمد على بوفاة البرديسى (نوفمبر سنة ١٨٠٦) والالفى (يناير سنة ١٨٠٧) فأصبح شاهين بك زعيم المماليك ولكنه كان ضعيف النفوذ والعصبية بعد تفرق كلمتهم وتشردهم في أقاصى البلاد .

ولكن انجلترا عز عليها أن يقوى محمد على فيقضى على سياستها في مصر فقدكانت الخطة التى جرت عليها في بادىء الامر مساعدة تركيا في طرد الفرنسيين من مصر (١٨٠١) والتوصل بواسطتها الى جعل مصر منطقة نفوذ لها فظلت محتلة الاسكندرية والسواحل

المصرية حتى حدث صلح أميان (١٨٠٢) بين فرنسا وانجلترا واسبانيا وهولاندا فاحتفظت فرنسا بمعظم فتوحاتها وردت انجلترا معظم المناطق التى استولت عليها وفي جملتها السواحل المصرية . ولم يكن في الواقع هذا الصلح الا هدنة موقتة بين الدولتين .

وقد أرسلت فرنسا عقب صلح «اميان» ماتى دلسبس ممثلا لها في مصر، فكتب الى حكومته يقول «انه يعتقد أن البمباشى محمد على هو أقدر الزعماء الحاليين في مصر على التغلب على الفوضى الضاربة أطنابها في البلاد» ويؤكدون الكثيرون من الثقات أن هذا الرأى الذى بلغ الى الكولونيل «سبستيانى» سفير فرنسا في الاستانة كان من العوامل التى ساعدت على توطئة الامر لولاية محمد على في مصر .

كانت ترى انجلترا اذن أن انتصار محمد على انتصار للنفوذ الفرنسى فعملت على احباطه جهدها وتحالفت مع المماليك بعد صلح «اميان» ولكن هذا التحالف لم يأت بالنتيجة المأمولة فلجأت الى القوة وأرسلت في سنة ١٨٠٧ حملة الى مصر لمساعدة المماليك الذين اضمحل أمرهم ، ونزلت جنودهم الاسكندرية ولكن محمد على تمكن بحزمه ، وحسن تدبيره ، ونصائح مسيو دروفتى قنصل فرنسا في مصر من هزيمة الجيش الانكليزى في رشيد والتمثيل بأسراه في شوارع القاهرة ، وظلت الجنود الانجليزية محتلة الاسكندرية ستة أشهر ، ثم جلت عنها في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٠٧

تلك هى الصعوبة الاولى التى كانت تكتنف الوالى وقد تغلب عليها واستمد قوة جديدة أعانته في التغلب على غيرها من المصاعب . فقد بقى أمامه بعد أن ارتكزت سلطته بهذا النصر أن يحل المشكلة المالية التى كانت تزعزع هيبة الولاة بين الجند والرعية . وأن يجهز على المماليك حتى لاتقوم لهم قائمة .

وقد أعان محمد على على تذليل المصاعب الباقية تضامنه مع نواب الامة الذين أولوه ثقتهم وكان مؤيد الجانب منهم «مذ رأوه رأى العين يطوف بأرجاء القاهرة، ويجوس خلال الديار لتوطيد دعائم الامن فيها ملقيا القبض على المعتدين والناهبين من عساكره تارة وطورا معاقبا لهم بيده العقاب الصارم» .

وكان جم الاحترام والتوقير للشيوخ الى حد عدم المسارعة بمكاشفة اياهم بما يراه من صعوبة الحالة وحرج الموقف . فكان يضعهم بذلك في مركز يرون من الواجب عليهم فيه المبادرة بتدبير الوسائل لدرء تلك الحاجة وكانت مصلحتهم وقتئذ مماثلة لمصلحته ومندمجة فيها لانه لما كانت قوته مستمدة من مؤازرتهم له فلا عجب اذا تطوعوا لجباية ما يضطر كرها الى فرضه على الاهلين من الفرض التى لوباشر جبايتها بنفسه قبل أن يحصل على موافقتهم واستحسانهم لكانت سببا في تسوئة سمعته وبث كراهته في نفس الجمهور» .

/ (كلوت بك)

تمكن محمد على في طور نهوضه الاول بمساعدة المصريين والفرنسيين من التغلب على المصاعب الخارجية التى كانت تحيط بتوليته بسبب معارضة انجلترا والباب العالى، ثم تغلب على المصاعب الداخلية والمالية وأخذ يتحين الفرص للتخلص من المماليك حتى يخلو له الميدان .

وقد أتفق في أثناء ذلك أن الوهابيين في بلاد العرب كانوا ثائرين على الباب العالى . وقد كان مبدأ ظهورهم في بلاد اليمن في منتصف القرن الثامن عشر ، وهم ينسبون الى الشيخ محمد بن عبد الوهاب . وكان مذهبهم أشبه بمذهب «الطهريين» يطلبون تطهير الدين من المفاسد والبدع، والعودة الى التقشف والزهد، واتباع السنة والكتاب .

وقد استفحل أمر الوهابيين في بداية القرن التاسع عشر فاحتلوا مكة والمدينة (١٨٠٣) وبلاد الشام (١٨٠٨) وصاروا خطرا على الدولة. فلجأت الى محمدعلى فأجاب طائعا وأخذ يجمع القوات اللازمة ولكنه علم أن المماليك لن يهادنوه فانتهز فرصة سفر ابنه طوسون على رأس حملة الى بلاد العرب وقرر اقامة احتفال لتوديعه دعا اليه الاعيان وفي جملتهم المماليك .

وفي يوم الجمعة أول مارس (سنة ١٨١١) احتشد الناس في القلعة فرحب بهم محمد على ، ولما حانت الساعة تحرك الموكب ، وكان المماليك في آخره نحو أربعمائة، تحوطهم الفرسان والمشاة ،

فلما بلغ مضيقا لا يمكن التحرك فيه أغلقت الابواب وانحصر المماليك بين نيران بنادق الالبانيين وسيوفهم فبادوا وفتك الوالى بمن بقى منهم في أطراف البلاد . وبذلك قضى على عنصر الفتن والدسائس فيها .

وجه محمد على اهتمامه بعد ذلك الى القضاء على الوهابيين . وقد تمكن بعد حروب طويلة امتازفيها ابنه ابراهيم باشا من تمزيق شملهم ، وأسر قائدهم عبد الله سعود ، وارساله الى الاستانة حيث قتل (١٨١٨) .

ولا ريب أن هذه الحروب كلفت محمد على ثمنا غاليا ، ولكن حسبها أنها أعادت الامن الى ربوع الاسلام ، وثبتت مركز والى مصر في نظر الدولة وقد أنقذها من خطر الوهابيين ، وأعاد اليها نفوذها في بلاد العرب فلم يبق أمام الوالى بعد أن قضى على المماليك وكشف له الحرب عن قوته الحقيقية، الا التفرغ لتنفيذ الخطة التى رسمها لنفسه في الداخل والخارج .

الفصل الثانى

الاصلاحات الداخلية

كان محمد على يريد النهوض بالبلاد حتى يتمكن من بسط حدودها وتكوين دولة مستقلة وأسرة حاكمة من ذريته . وقد كان الرجل طموحا ، جريئا ، عالى الذكاء ، بعيد الهمة ، حلال مشكلات ، لاتهادنه المصاعب ولا يهادنها ، وكان أميا ، وكثيرا ما يقول «ماقرأت قط من الكتب الا وجوه الرجال وقلما كنت أخطىء في قراءتها» .

وقد لمح محمدعلى من خلال أعمال الفرنسيين فيمصر الحضارة الاوربية وأثرها في تكوين الممالك والنظم الحديثة ، فشرع في الجرى على سياسة اصلاح واسعة النطاق في مصر والاستعانة بالفرنسيين في تنفيذها .

وقد عنى باديء ذى بدء بايجاد حكومة على رأس البلاد . والواقع أن مصر لم تنعم بحكومة منتظمة ثابتة الا زمن استقلالها الفعلى (أى ستة آلاف سنة تقريبا قبل الميلاد) ثم توالت عليها الغارات والمحن بعد ذلك (مدة ألفى سنة) فانتقل الحكم فيها الى الفرس، واليونان، والرومان ، والعرب، والاتراك ، والمماليك.

وقد تقلب عليها في حكم كل دولة أسر مختلفة وأفراد متباينون أغراضا واجناسا فاستبدوا بالامر فيها ولم يعنوا الا بابتزاز الاموال . فتناقص السكان ، ونضبت ثروتها ، ووقفت حركة التجارة فيها ، وانتشر الجهل .

وقد جرى محمد علي في حكمه على سنة المستبد العادل «وهو ، كما يقول كلوت بك ، أول عثمانى استطاع ادراك الافكار النافعة فيما يتعلق بالحكومة والادارة . نعم ان سلطته كانت مطلقة ولكنه أحكم التدبير بتحاشيه عن الحكم الاستبدادى الذى كان لمثله أن يجرى على خطته اذ شكل لنفسه مجلسا خاصا اعتاد المداولة مع أعضائه في جميع الاعمال المتعلقة بالحكومة قبل الشروع في تنفيذها. وألف لكل فرع من فروع الادارة مجلسا من الاخصائيين. فكان هناك مجلس للحرب . ومجلس للبحرية . ومجلس للزراعة. وآخر للتعليم وغيره للصحة الخ . وكان هناك مجلس عام فوق هذه المجالس جميعا يدعى بمجلس الحكومة. ومن اختصاصه النظر في جميع أقسام الحكومة ، وكان اذا عنت الحاجة الى وضع قرارات مهمة في الزراعة أو الاشغال العامة الخطيرة يعقد مجلسا لذلك يجتمع فيه حكام الاقاليم ومديروها» .

فروع الحكومة — وقد قسم الحكومة الى ادارات مختلفة وأنشأ بالتتابع دواوين أو «نظارات» الداخلية ، فالحربية ،

فالبحرية ، فالمعارف العمومية ، فالمالية ، فالخارجية ، فالتجارة . وقسم مصر الى سبع مديريات على رأس كل منها مدير . وقسم كل مديرية الى مراكز وأخطاط وكان المديرون جميعا من الاتراك، والمأمير من المصريين الوطنيين . وكان يوجد في كل قرية عدا مشايخ البلد رئيس للزراعة يدعى الخولى، وصراف لجباية الاموال المستحقة .

وقد اهتم محمد على بتنظيم الشرطة فأوجد في العاصمة ضابطا (حكمدارا) تحت أمرته ضباط منتشرون في أنحاء المدينة ، وتمكن بيقظته من صون الامن والنظام في جميع أنحاء البلاد .

المالية — ولكن لما كانت اصلاحات محمد على وحروبه تحتاج الى أموال وفيرة عمل على تدبيرها .

كانت موارد الوالى المالية ثلاثة : نظام الملكية في مصر ، واحتكار الحاصلات الزراعية ، والضرائب والرسوم :

(١) الملكية : كانت الارض المصرية منذ عهد الفراعنة ملكا للوالى فلما جاء الاسلام جعل حق الملكية الفردية مستمدا من ولى الامر ، وكانت الارض تنتقل بالوراثة في مقابل ضريبة معينة ولكن السلطان سليما حين فتح مصر أعاد الملكية العامة الى ولى الامر «وصار صاحب الارض لايملك رقبتها بل حق الانتفاع

بها. فاذا مات آلت أملاكه الى الحكومة. وقد أخذ السلاطين من خلفاء السلطان سليم الاول يعهدون بادارة البلاد المصرية الى دفتردار عنده سجل بجميع أراضيها وكان قصدهم بذلك تأييد الحقوق التى انتحلها ذلك السلطان لنفسه عليها . غير أن هذه الحقوق لم تلبث أن تلاشت بشوكة المماليك وامتداد نفوذهم» .

وفي عهد المماليك اختل نظام الارضين فاستأثر المماليك بالشطر الاوفى من الاراضى، وكان شطر من الاراضى موقوفا على المساجد ومعاهد للبر يديرها جماعة من المشايخ والعلماء ، أما فيما يتعلق بالشطر الباقى فقد كانت الحكومة لعجزها عن جباية الضرائب بسبب نقصان الريع واهمال الاشغال العامة تضطر الى ترك الاراضى الى نحو ستة آلاف مالك أو ملتزم يتعهد كل منهم بتحصيل الاموال المقررة ، وكان المالك يحصل من الحكومة في مقابل نفقاته ومشقته على أراضى «أوسية» غير التى التزمها معافاة من كل ضريبة ، وكانت أطيان الالتزام تعرف بأطيان الفلاحين لان الفلاحين كانوا يستثمرونها ويدفعون الايجار المستحق عليها.

وقد أحدث محمد على تغييرا عظيما فى هذا النظام فنزع ملكية الاراضى من المماليك ، واستولى على معظم أراضى الوقف التى

كانت تحت رعاية العلماء ووضعها تحت رقابته ، وحل محل الملتزمين واتصل رأسا بالفلاحين فتمكن بهذه الطريقة من امتلاك جميع الاراضى المصرية واستغلالها لحساب الدولة .

والواقع أن محمد على لم يفكر في ادخال النظام الاشتراكى الذى يجعل الملكية المطلقة للحكومة على أن تتولى هى توزيع الثروة بين الافراد بل كان غرضه الاكبر ليس هو القضاء على الملكية الفردية التى كانت فى الواقع منحصرة في أيدى المماليك والملتزمين بل جعل الحكومة قيمة عليها تحسن التصرف فيها لمصلحة المجموع، خصوصا وان الفلاحين كانوا عاجزين عن مجاراة الوالى في اصلاحاته ، وكان لابد عاجلا من اصلاح الاراضى وتنمية موارد الدولة بايجاد نظام واحد للزراعة والتجارة فيها .

(٢) احتكار الحاصلات : وليس أدل على ذلك من أن الوالى بعد أن مسح الاراضى وزع الاطيان على كثيرين من الفلاحين على أن يبقوا ملاكا لها بشرط أن يقوموا بسداد ضرائبها. وقد قدم لهم الحبوب وآلات الحرث والماشية ، وكان يأخذ منهم نصيبا من المحصول بصفة ضريبة ، ويشترى الباقى ويضعه في مخازن الحكومة لصنعه في مصانعها ، أو بيعه للتجار الاوروبيين ، على أنه لم يحتكر من الحاصلات الا القطن والارز والصمغ وما شاكلها

وترك معظم الحبوب للفلاحين يتصرفون فيها، ولا ريب أن احتكار الاراضي واحتكار التجارة كانا لايتفقان مع تقدم البلاد المطرد . لذلك ألغاهما سعيد فيما بعد .

(٣) **الضرائب** : كانت أهم الضرائب التى فرضها محمد على الضريبة العقارية ، وكانت تختلف قيمتها بحسب نوع الارض وخصوبتها ، وكانت الحكومة تحصل نصف ايرادها من هذه الضريبة التى هى ثمرة نظام الملكية الجديد .

وكانت تحصل سدس ايرادها تقريبا من الضريبة الشخصية « $\frac{1}{12}$ من الدخل الشخصى» والباقى من رسوم الجمارك التى كانت تعطى بالالتزام [1] والضرائب المختلفة على الماشية وقوارب النيل والنخيل والحاصلات عند دخولها في مدن معينة .

ميزانيـــة الدولة ـــفهم محمد على أن عصب الدولة في ميزانيتها فأنشأ الجيوش والاساطيل والمعامل والمـدارس وأنفذ المشاريع الكبرى التى أحيت البلاد دون أن يستدين فجاء هذا دليلا على بعد نظره وحسن سياسته وتدبيره .

وقد بلغ دخل الحـكومة في سنة ١٨٢١ نحو مليون ومائتى ألف جنيه والمنصرف ما يقرب من هذا المبلغ .

(١) كان ملتزم الجمارك بوغوص بك نوبار الذى صار فيما بعد ناظر الخارجية والتجارة

وفي سنة ١٨٣٣ بلغ ايرادها ٢٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه والمنصرف ٢٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه أنفق منها نحو النصف على الجيش والبحرية والمباني الحربية .

وفي سنة ١٨٣٨ بلغ الايراد ٤٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه والمنصرف ٣٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه .

تشكيل الجيش المصري — كان للجيش المصري أثر كبير في تكوين مصر الحديثة وقد كان الفكرة الرئيسية التي تفرعت عنها اصلاحات محمد علي .

ذلك أن محمد علي لم يسر سيرة وال عثماني لايعنيه الا ابتزاز المال والاعتماد على حرس أجنبي من الالبانيين والاكراد للاحتفاظ بسلطة وهمية ، ولكنه سار من بادىء الامر سيرة حاكم وطني يعمل بكل وسيلة لصالح الولاية التي نصب عليها . وكان لابد له من جيش أهلي منظم يعينه على تحقيق أغراضه .

وقد كان لتأليف هذا الجيش نتائج كثيرة في الداخل أهمها تعويد المصريين حب النظام والطاعة بعد أن كانوا منغمسين في الفتن والاضطرابات منذ قرون . وكان لفتوحات المصريين في الخارج وانتصارهم على الاتراك أصحاب السيادة صدى في النفس المصرية يحرك فيها عاطفة الوطنية والاعتزاز بالنفس .

وقد فطن محمد على الى الصلات المتينة التى توجد بين جيش منظم وأدوات التقدم الحديث من نظم وعلوم مختلفة فكانت الحاجة الى المال الوفير للانفاق على جيش ضخم وحروب مستمرة تدعو الى تنمية جميع موارد الدولة ، وكانت الحاجة الى المهندسين والاطباء والملابس وآلات الحرب تدعو الى توسيع نطاق التعليم وايجاد حركة اصلاحية عامة قوية في البلاد تنتظم جميع الشؤون التى لها علاقة قريبة أو بعيدة بالحرب . وقد وقف دولاب هذه الحركة قليلا عقب معاهدة سنة ١٨٤١ حين اضطرت الدول محمد على الى انقاص جيشه والانزواء في داخل حدوده .

والواقع أن الوالى أراد أن يكفل استقلال الجيش فكفل في الوقت نفسه استقلال البلاد الاقتصادى. وقد عهد بتشكيل الجيش الى الكولونيل سيف «سليمان باشا» وقدم له في البداية ٥٠٠ من مماليكه و٥٠٠ أخرى قدمها أعيان القطر أرسلهم الى أسوان ليتقنوا فنون الحرب بعيدين عن جميع المؤثرات . وقد كانت مهمة الكولونيل شاقة للغاية لان تلاميذه لم يألفوا الا الجلبة وركوب الخيل وقد تآمروا مرارا على قتله ولكنه تمكن في النهاية من تعليمهم وجعلهم ضباطا في مدة ثلاث سنوات .

شرع الوالى بعد ذلك في حشد الجند وتدريبهم ولكنه لم يمل الى أخذهم من الاتراك أو الارناؤود لانهم كانوا عنصر فتنة يكرهون النظام وقد عمل على التخلص منهم في الحروب السودانية (١٨١٩) وعنّ له أن يجند ثلاثين ألف سودانى من أهالى كردفان وسنار . تألفت منهم الفرق الاولى (سنة ١٨٢٣) وكان الشبان المماليك الذين تعلموا بأسون ضباطا عليهم وقد اشتركت بعض هذه الفرق — وكانت مكونة من ١٧٫٠٠٠ مقاتل تحت أمرة ابراهيم باشا — في اخضاع شبه جزيرة مورة (١٨٢٤—١٨٢٥).

ولكن هذا الجيش السودانى الذى كان عدده ٢٥٫٠٠٠ لم يكن في مقدوره تحقيق أغراض محمد على الواسعة فعوّل الوالى على تجنيد المصريين فتذمر الاهالى وحدثت فتن في الاقاليم أمكن اخمادها.وقد استدعى ضباطا فرنسيين لتدريب الجند وتكوينهم على النظام المتبع في الجيش الفرنسى وفتح المدارس العسكرية وأنشأ المعامل المختلفة وقد بلغ هذا النظام حوالى سنة ١٨٣٧

وقداستمرت زيادةالجيش فبلغ سنة ١٨٢٦ ابان الحرب اليونانية ١٠٫٠٠٠ و١٥٠٫٠٠٠ سنة ١٨٣٢ و٢٧٦٫٠٠٠ حوال سنة ١٨٣٨ منها ١٣٠٫٠٠٠ جيوش نظامية و٤١٫٠٠٠ غير نظامية و٤٧٫٠٠٠ حرس أهلى و١٥٫٠٠٠ عمال مصانع مدربون و٤٠٫٠٠٠ الدونتمة البحرية .

وقد أبلى المصريون في الحرب بلاء حسنا . روى كلوت بك «أنه حدث في معركة قونية أن ترك جميع الجرحى الذين كانوا يستطيعون حمل السلاح أسرتهم في المستشفى قاصدين الى ميدان القتال لمساهمة اخوانهم مجد الانتصار أو شرف الموت ، وأن فتح الشام وانتصارات حمص ، وبيلان ، وقونية أثبتت للاتراك سمو المصريين الذاتى عليهم باعتبار كونهم أفرادا كما أثبتت شوكتهم باعتبار أنهم جموع مسوسة بقواعد علم خطط القتال وتدابيره» .

ولكن يظهر أن المصريين لم يكونوا أهلا للقيادة بعد فأسندت المناصب العليا في الجيش الى المماليك الاتراك .

البحرية المصرية — كان لمصر دوننمة حربية صنعت سفنها في مرسيليا ، وليفورنيه ، وتريستا ، وقد دمر معظمها في معركة نافرين البحرية (١٨٢٩) فرأى الوالى أن ينشىء بحرية جديدة قوية تضاهي جيشه ، وناط بمسيو ديسيريزى من كبار مهندسي ثغر طولون انشاء ترسانة بالاسكندرية لبناية السفن واصلاحها. وقد بدىء العمل في يونيه سنة ١٨٢٩ بواسطة فرق من العمال تحت اشراف معلمين أوروبيين وأمكن انزال سفينة ذات مائة مدفع الى البحر في ٣ يناير سنة ١٨٣١

وقد تكوّنت على أثر ذلك البحرية المصرية وصار لمصر أسطول يعتدّ به رفع ذكرها في حروب الشام فحاصر سواحلها وتعقب الدونمة العثمانية في مضيق الدردنيل وكاد يجتازه لولا تدخل الدول الاوروبية

وكان الاسطول مؤلفا من احدى عشرة سفينة كبيرة منها المحمودية والمنصورة ، والمحلة الكبرى ، والاسكندرية . وسبع فرقاطات وسفن أخرى صغيرة أنشئت في ترسانة الاسكندرية التي كانت تنجز فيها جميع الاعمال بيد المصريين وقد برعوا في الصناعات فاستغنى بهم ديسيريزى عن العمال الاوروبيين وكان يعينه في مهمته شيخ مصرى خبير بانشاء السفن وعمارتها يدعى الحاج عمر.

وكان ليبسون بك الفضل الاكبر في تشكيل البحرية المصرية وتدريب عشرة آلاف مصرى على القيام بخدمتها ، وقد أنشئت مدرسة للبحرية في سنة ١٨٣١ انتظم فيها الشبان المماليك وتخرجوا منها ضباطا للاسطول ، وقد تفوقت مصر في فترة قصيرة على تركيا بجيشها وبحريتها وأصبح لها نفوذ في البحر الابيض .

الزراعة والأشغال العامة — مصر بلاد زراعية بطبيعتها وأساس ثروتها الزراعة ، وقد عنى بها الوالى عناية خاصة منذ توليه الحكم فملك الارض ومسحها ووزعها ، وفرض الضرائب ،



ابراهيم باشا فى نصيبين

وأمن السبل والزرع ، وأتى من الهند بالقطن الجيد الذى أشار بغرسه جوميل (١٨٢١) ووسع نطاق زراعته فصار من ذلك العهد عماد الثروة في البلاد، وأدخل زراعة التيل والقنب لصنع حبال الاسطول ، والنيلة للصباغة ، وأحضر من آسيا الصغرى عمالا لزراعة الغابات والاحراج للحصول على الاخشاب اللازمة لبناية السفن، وعضد تربية دودة القزفغرس في الوجه البحرى وحده نحو ثلاثة ملايين شجرة توت وأصبح الحرير من أهم الحاصلات الزراعية ، وصارت الزراعة تمد الصناعة بالمواد الاولية التى تحتاج اليها .

ولكن مصدر الخصب الاول هو النيل ، والحكومة في مصر بوجه خاص هى الكل في الكل لان حياة البلاد في زراعتها ، وزراعتها متوقفة، لاعلى الامطار الهاطلة كما في بعض البلدان، بل على حسن تدبير ماء النيل وتوزيعه بواسطة ادارة عامة تتولى الرى وما اليه من المنشآت كالترع والقناطر والجسور التى يلحق بها البوار ان لم تتعهدها حكومة ساهرة .

وقد قضت فوضى المماليك على معظم المبانى العامة التى تركها الفراعنة والرومان والعرب في صدر الاسلام ، ولكن حكومة محمد على أصلحت ما أمكن اصلاحـه وشقت الترع ، التى هى

بمثابة الشرايين في الجسم ، حصوصا في الوجه البحرى فأحيت موات الارض وأعانت على المواصلات (١)

ومن أجل أعمال محمد على ترعة «المحمودية» التى أنشأها المهندسان الفرنسيان كوستا وماسيه بين فرع رشيد والاسكندرية فوصلت بين النيل وعاصمة البلاد البحرية فانتعشت الزراعة في ذلك الاقليم ونشطت حركة المراكب التجارية في داخلية البلاد وكانت قبل تتعرض لاخطار الملاحة في بوغازى دمياط ورشيد وفي البحر الملح بين الاسكندرية ورشيد. ولا شك أن هذه الترعة كان لها خصوصا في ذلك الوقت الذى لم تنشأ فيه السكك الحديدية أثر كبير في نمو مدينة الاسكندرية وعمارتها ، وقد كلفت الحكومة سبعة ملايين ونصف من الفرنكات وكان يشتغل في حفرها ٣٠٠٫٠٠٠ عامل فأنجزت في عشرة أشهر (١٨١٩) وصارت مصدر ثروة ورفاهية .

وقد أنشأ محمد على الجسور والقناطر والهواويس والحيضان لتنظيم فيضان النيل ، ومن مشروعاته الخطيرة «القناطر الخيرية» على رأس الدلتا ، وكان الغرض منها حجز الماء الذى يذهب أكثره هدرا في البقاع التى يرويها الفرع الغربى، لانها غير صالحة

---

(١) يوجد فى كتاب على مبارك « الخطط التوفيقية » وصف مسهب لجميع هذه الترع التى أنشأ معظمها المهندسون المصريون الذين تخرجوا فى أيام محمد على

للزراعة ، والانتفاع به في رى أراضى الفرع الشرقى ، ورى الوجه القبلى الذى يقل فيه الماء زمن التحاريق بسبب ارتفاع أراضيه عن سطح النيل .

وقد بنيت القناطر على رأس الدلتا عند تفرّع النيل وجعلت لها أبواب حديدية على كل فرع بحيث يمكن حجز الماء عن أحدهما لمصلحة الفرع الآخر وجداوله. وقد أفاد هذا المشروع في تنظيم مياه الفرعين ولكنه لم يعد على الصعيد بالفائدة المنتظرة.

وقد شرع في بنائها سنة ١٨٣٥ المهندس الفرنسى لينان ديبلفون واشتغل في اتمامها ، في عهد عباس ، موجيل بيك ثم حل محله في سنة ١٨٥٣ مظهر بيك فتمت في عصر سعيد (١٨٦١) بعد أن كلفت البلاد نحو ٢٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه (١) وقد قدر ماحفره محمد على من الترع لغاية سنة ١٨٤٠ بمائة مليون مترمكعب، وكان عدد العمال الذين يشتغلون في انشائها نحو ٣٥٠٫٠٠٠ عامل .

(١) كتب نابليون فى مذكراته يقول « من الاعمال الجليلة التى لامناص من تنفيذها يوما ما انشاء سدود على فرعى دمياط ورشيد عند بطن البقرة فان هذه السدود اذا أنشئت ستؤذن لمياه النيل كلها بالمضى فى سبيلها شرقا وغربا فتضاعف مياه الفيضان » . وقد روى كاوت بك أن المهندسين الذين نظمهم سمو الوالى فى سلك خدمته أطلعوه على المشروع الذى مر بالخواطر أثناء الحملة الفرنسية والمباحث التى كانت قد بدىء بها تأهبا لتنفيذه فبهت محمد على لخطورة هـذا العمل الجسيم الذى يصبح القابض على زمام مصر به مطلق التصرف فى النيل

وقدرت أعمال البناء من قناطر وجسور ومصارف بـ ٩٦٥،٠٠٠ متر مكعب يضاف اليها مكعبات المبانى الاقل أهمية ١،٨٥٠،٠٠٠ فتكون جملة مكعبات أعمال المبـانى ٣،٠٠٠،٠٠٠ متر مكعب تقريبا ، ولا ريب أن هذه الاعمال كانت لها اليد البيضاء في تدبير ماء النيل الذى كان يذهب معظمه هدرا في البر والبحر فرويت الارض وعم الخصب والنماء . وبلغ مقدار الارض المنزرعة نحو ٤،٠٠٠،٠٠٠ من الافدنة بعد أن كانت تقرب من المليون .

الصناعة — وقد اهتم محمد على بادخال الصناعة الكبرى في مصر فأنشأ ١٥ معملا لغزل القطن : منها ٩ في الوجه البحرى ، و ١٢٠٠ نول تنسج نحو مليونى قطعة من القماش في السنة ، وكانت فاوريقة مالطة في بولاق أكبر معمل للغزل والنسيج في القطر المصرى .

وكانت فاوريقات الاقمشة الكتانية منتشرة في مصر وخصوصا في الوجه البحرى ، كانت تخرج في السنة ٣،٠٠٠،٠٠٠ قطعة . وانشىء ببولاق مصنع للجوخ تولى ادارته عمال فرنسيون ثم حل محلهم فيما بعـد مصريون كان أرسلهم الوالى خصيصا لتعلم هـذه الصناعة في مدينتى سيدان والبوف بفرنسا ، وكان يصنع فيها عدا الاجواخ ملابس صوفية وأغطية للنوتية المصريين .

وانشئت فاوريقة للطرابيش بمدينة فوّه وفاوريقات للسكر بالوجه القبلى ، ومصانع للنيلة ، ومعمل للصابون ، ومعاصر للزيت منها مائة وعشرون بالوجه البحرى و٤٠ بالقاهرة ، ومعامل للبارود وتحضير المواد الكيمياوية، ومسابك للحديد تقوم بحاجات المدفعية والبحرية والفاوريقات المختلفة ، وثلاثة معامل للاسلحة القابلة للحمل : منها معمل القلعة الذى قال عنه الدوق دى راجوز «انه يناظر أحسن معامل فرنسا وأرقاها نظاما» .

واشترى محمد على المطبعة التى أحضرتها الحملة الفرنسية الى مصر فأصلحها ووسع نطاقها وصارت مطبعة بولاق الاميرية ، وكانت تطبع فيها الكتب العلمية المختلفة العربية والتركية .

ولكن مما يؤسف له أن هذه الصناعات المختلفة التى برع فيها آلاف من المصريين كانت حياتها متوقفة على جيش الدولة لان حاجيات الشعب في الواقع كانت محدودة فلما انكمش الوالى وجيشه بعد معاهدة لندرة آل أمرها الى الاضمحلال . وقد روى مهندس انجليزى زار مصنع بولاق بعد موت محمد على أن قيمة ما هنالك من ثمين الآلات المكدسة المهملة للصدأ والبلى لا تقل عن ١٫٢٠٠٫٠٠٠ جنيه .

ومهما كان الامر فقد فتح الوالى مصر للصناعة الكبرى وأثبت أهلية المصريين لها وحاجة البلاد اليها .

التجارة — وقد ترتب على انشاء حكومة منتظمة تصون الامن وتعمل على ترقية الزراعة والصناعة في أرض مصر ومدائنها نشاط التجارة وحركة التبادل بين مصر وأوروبا . وقد ازداد عدد البيوتات الأوروبية في القاهرة والاسكندرية .

وكانت تبلغ قيمة الواردات في سنة ١٨٣٦ نحو ٥٠٫٠٠٠٫٠٠٠ فرنك وأهمها الانسجة، وخشب البناء، والحديد، والآنية والورق، والعقاقير . وقيمة الصادرات ٤٢٫٠٠٠٫٠٠٠ فرنك ، وأهمها القطن ، والارز ، والصمغ ، والانسجة الكتانية ، والحبوب .

وقد تمكن محمد على بفضل نظام الاحتكار والالتزام من الحصول على الثروة التى أعانته في تعهد جيشه واصلاحاته وكان هو التاجر الاول في الدولة .

التعليم والمعارف: فهم محمد على أن كل حركة اصلاحية عامة ترمى الى تكوين أمة وايجاد حكومة أهلية لن تقوى وتستمر الا اذا امتدت أصولها في نفس الشعب فأرسل بعثات من الوطنيين الى الخارج ، وأتى من أوروبا بالمعلمين ، وفتح المدارس ونظم التعليم العام ونشر المعارف .

وكانت فكرة الوالى الاساسية استخدام الاجانب باعتبارهم «معلمين بالنيابة» يحل محلهم الوطنيون تدريجا، فناط في سنة ١٨٢٦ بالمسيو «جومار» ادارة أول بعثة مصرية الى فرنسا، وكانت مؤلفة

من ٤٠ شابا من الاتراك والمصريين ثم أخذ عددها يتزايد حتى بلغ الـ ١٠٠ تقريبا في سنة ١٨٣٣

وقد روى كلوت بك أن معظم أولئك الطلاب كانوا من أبناء الفلاحين وأن الكثيرين منهم نبغوا في مختلف العلوم والفنون وأدوا الى البلاد خدمات جليلة «وفي مقدمتهم عبده بك ومختار بك . وقد تولى أحدهم رياسة مجلس الحكومة والآخر ادارة المعارف العامة (١) وحسن بك الذى عهدت اليه نظارة البحرية (٢)

(١) كان مصطفى بك مختار أول مدير للمعارف (١٨٣٦) .

(٢) لعل كلوت بك يقصد حسن بك الاسكندراني . جاء فى تاريخ دول البحار لاسماعيل سرهنك ملخصه « أنه لما كانت عناية العزيز بأمر البحرية وتقدمها فى ازدياد انتخب كثيرا من ضباطها الذين نبغوا فى مدارسها البحرية وأرسل منهم جملة ارساليات الى فرنسا وانجلترا وبعد عودتهم عين كلا من : محمد بك الاستامبولى الذى تلقى فن انشاء السفن فى انجلترا وحسن بك السعران الذى تلقى هذا الفن فى فرنسا رئيسين لقسم ادارة الصناعة الهندسية وانشاء السفن بدار صناعة الاسكندرية فكانت لهما اليد البيضاء فى انشاء السفن الحربية وتدريب طوائفها على الاعمال البحرية وترجمة القوانين واللوائح والنظامات البحرية المستعملة فى سفن أساطيل فرنسا وانجلترا ونشرها على ضباط البحرية.وقد نشأ بالدونانمة البحرية قوادمهرة من الوطنيين كانت لهم الشهرة في ذلك العصر فعين عثمان نور الدين باشا سرعسكر الدونانمة . ثم خلفه موطش باشا وتعين حسن باشا الاسكندرانى مديراً لعموم دار صناعة الاسكندرية ومصطفى بك الريالة مفتشاً بالدونانمة ومحمد راشد بك ناظرا للترسانة ومخازنها وأمين بك الاستامبولى وكيلا لديوان عموم الدونانمة وقد أظهر الجميع كفاءة ونشاطاً »

وأمين بك مدير فاوريقة ملح البارود ، واسطفان افندى عضو مجلس الحكومة ، والشيخ رفاعة رافع استاذ التاريخ والجغرافيا ثم ناظر مدرسة الترجمة ، ومظهر ومصطفى المهندسان ، ومحمد بيومى أستاذ الرياضة ، وحسن الوردانى ، ومحمد مراد ومحمد اسماعيل المعلمون في النقش والزخرفة والرسم ، وأحمد يوسف مدير دار الضرب ، ومحمد نافع ، وأحمد الرشيدى وغيرهما من الاطباء الاساتذة بمدرسة قصر العينى ، وحسين الرشيدى مدير معمل الصيدلة ، وغير هؤلاء كثيرون منهم المدفعيون ومنهم الموظفون في الفاوريقة ومنهم المزارعون وغيرهم ممن امتازوا بالبراعة» .

صار المصريون بفضل هذه البعثات أعوانا للوالى في حكومة الدولة بعد أن أقصاهم عنها الجهل والاستعباد قرونا عدة ، وقد عمل الوالى جهده في تنوير الشعب فأخذ منذ سنة ١٨٢٧ يفتح المدارس المختلفة فأنشأ أربعين مدرسة ابتدائية بالوجه البحرى و٢٦ بالوجه القبلى ، ومدرستين تجهيزيتين : احداهما بالقاهرة والاخرى بالاسكندرية ، ومدارس خصوصية «عالية» للطب (١٨٢٣) (١) والهندسة (١٨٣٤) ، والطوبجية ، والخيالة ، والبيادة ، والطب البيطرى ، والزراعة ، واللغات والالسن ، والموسيقا ، والفنون والصناعات .

(١) كلوت بك هو الذى أسس مدرسة الطب بأبى زعبل وكان من خيرة أعوان الوالى فى اصلاحاته

وكان بالقطر المصرى نحو ١٠٠٠٠ر١٠ تلميذ أخذ الوالى أكثرهم غصبا لان أهاليهم فطروا على الجهالة فكان من الصعب عليهم الخروج من معيشة ألفوها : ينفرون من التعليم مع أن الوالى كان يكسو أبناءهم ويطعمهم ويدفع لهم مرتبات شهرية .

وقد أنشئت ادارة عامة للمعارف سنة ١٨٣٦ للاشراف على شؤون التعليم وتنظيمه في جميع جهات القطر . ولا ريب أن البعثات والمدارس بثت في الاهالى روحا معنوية جديدة وساعدت على تكوين طبقة متوسطة متنورة من المصرى القح صارت ركنا في تاريخ النهضة الحديثة .

وقد جلب محمد على الى مصر جميع أسباب الحضارة فابتنى القصور وأوجد المتنزهات في القاهرة والاسكندرية ، ونظم التلغراف الهوائى بين مصر والاسكندرية سنة ١٨٢٦ ، وشجع شامبليون والعلماء الغربيين على درس الآثار المصرية وأصدر في سنة ١٨٣٥ أمرا بمنع خروج العاديات المصرية ، وأسس دارا لها .

وترجمت في عهده المؤلفات العلمية الكثيرة فنشطت العقول، وذهب عصر التنجيم والخرافات ، وتنبهت الحاسة القومية التى كانت مخدرة في عصور الاستبداد .

وصارت مصر في ذلك الوقت من الوجهتين المعنوية والمادية نقطة التماس بين الشرق والغرب .

الفصل الثالث

سياسة محمـــــد على الخارجيـــــة

ولى محمد على حكومة مصر رغما من اعتراض الباب العالى ، فعمل على أن تكون نقطة الارتكاز له ولذريتـه في مصر لافي الاستانة . وقد تمكن في فترة قصيرة من جعل ولايته أكثر منعة وحضارة من الدولة صاحبة السيادة فكان طبيعيا أن تطاولها وأن تقتطع منها استقلالها .

ولكن محمد على كان يريد أن يحوط استقلاله بسياج من «الحدود الطبيعية» في الشام شرقا وفي السودان جنوبا ، فكان من جراءهذه الخطة نشوء «المسألةالمصرية» وتحريك«المسألةالشرقية» باعتبار مصر وما اليهـا جزءا منها ، واقلاق الدول الاستعمارية ذوات المصالح في البحر الابيض وفي آسيا وأفريقية .

وقد لعبت روسـيا وانجلترا وفرنسا دورا كبيرا في السياسة الشرقية بين ١٨٣٢ و ١٨٤١

ولكن لايمكننا أن نتفهم سياستهـا المتناقضة المتقلبة ازاء المسألة المصرية في جميع أطوارها الا اذا نظرنا الى المسألة من وجوهها العديدة والى العوامل المختلفة التى تدخل فيها .

اجتهد محمد على منذ اللحظة الاولى في تعزيز سلطته الساسية والعسكرية حتى أصبح يعتد بها (١٨٠٥ —١٨٣٠.) فتمكن من رد الغارة الانجليزية (١٨٠٧) وقضى على المماليك ، وصار الحاكم المطاع في الديار ، وأدب الوهابيين فنصب ابنه ابراهيم حاكما على بلاد العرب (١٨١٨) فعظم نفوذه في العالم الاسلامى .

فتح السودان — وقد تخلص الوالى في أثناء حروبه في بلاد العرب من معظم الجنود الالبانيين الذين كانوا عنصر فساد وفتن في مصر ففكر في ارسال حملة الى السودان للتخلص من بقية الالبانيين ، والقضاء على بقية المماليك الذين تحصنوا في دنقلة ، والبحث عن معادن ذهب ، واكتشاف منابع النيل ، وتكوين جيش من سكانه ، وبسط نفوذ مصر وتجارتها .

سافرت في سنة ١٨٢٠ حملة مؤلفة من نحو خمسة آلاف جندى بقيادة اسماعيل باشا أصغر أبناء محمد على فطاردت المماليك في طريقها وفتحت بربر ، وشندى ، وسنار (١٨٢١) ثم سارت الى أعالى النيل الازرق. وقد أرسل محمد على باشا جيشا ثانيا بقيادة ابراهيم فوصل في زحفه الى جبل دنكا جنوبا ثم مرض فعاد الى مصر فأرسل الوالى جيشا ثالثا (١٨٢٢) بقيادة صهره محمدبك الدفتردار فانتقم من ملك شندى الذى أحرق اسماعيل ومن معه

غدرا في أثناء عودتهم الى مصر واستولى على كردفان وبنى مدينة الخرطوم عند ملتقى النيل الابيض بالنيل الازرق وجعلها قاعدة لحكومة تلك البلاد (١٨٢٣) .

ثم أخذت الفتوحات المصرية تمتد في السودان ، وأسست فيه ادارة مصرية منظمة اهتمت بعمارته وتوفير أسباب الرفاهية والامن في ربوعه.وشجع الوالى العلماء الاوروبيين على اكتشاف أراضيه وأنهاره وموارد ثروته ، فكان له فضل السبق لان مصر هى التى فتحت طريق أفريقية للعلم والمدنية .

حالة تركيا — التفت الوالى بعد ذلك الى انشاء جيش وطني وأسطول حتى بلغت قوته الحربية نحو ٢٠٠٫٠٠٠ جندى. وحصن السواحل وكان نفوذه في ازدياد في الداخل والخارج ، بينما كان نفوذ الدولة في أفول : كان السلطان محمود يحاول ادخال الاصلاحات الجديدة في تركيا ليخلق من ضعفها قوة فيفشل . وكانت الامبراطورية مؤلفة من ولايات متباينة دينا وجنسا ولغة لاتفكر كل منها الا في انتهاز الفرصة للتخلص من نير الباب العالى وسلطته الوهمية .

وكانت الامبراطورية في مجموعها مطمع الدول ، لذلك كانت كل فتنة في جزء من أجزائها أو كل خلاف بين التابع والمتبوع في داخليتها يؤدى غالبا الى التدخل الاوروبى أو خلق مشكلة دولية تهدد السلام العام .

وكانت الولايات الاوروبية ، بلغاريا وصربيا والجبل الاسود واليونان في حالة ثورة منذ بداية القرن التاسع عشر ، وكانت أكبر خطر يتهدد كيان الدولة لان هذه الولايات كانت تجد من الدول ، ومن روسيا بوجه أخص ، كل تعضيد لانها كانت تمت اليها بصلة الدين أو الجنسية . وكانت روسيا تتذرع بواسطتها ، بحجة حماية الرعايا المسيحيين ، الى التدخل في شؤون تركيا والعمل على اضعافها، حتى تتمكن من تنفيذ سياسة «كاترين الثانية» والاستيلاء على مفتاح البحر الاسود والبحر الابيض في البواغيز.

حرب اليونان في ذلك الوقت ثارت اليونان في الشمال بعد أن انفصلت شعوب البلقان أو كادت من جسم الدولة . ثم امتدت الثورة جنوبا الى شبه جزيرة المورة في سنة **١٨٢٢** فأرسل السلطان اليها جيشا بقيادة خورشيد باشا فدحر وانتحر قائده . وثارت جزر الارخبيل فعجز السلطان عن قمع الحركة فيها وأعلنت اليونان استقلالها . فما كان من السلطان الا أن طلب النجدة من والى مصر ، الذى كان من الباب العالى بمنزلة الحليف لا التابع ، فتمكن ابراهيم من اخضاع اليونانيين في جزيرة كريد **(١٨٢٢)** التى احتلتها الجنود المصرية ونصب ابراهيم قائدا عليها ثم دعاه السلطان الى اخماد الثورة في ميدانها الاساسى في شبه جزيرة مورة ووعده في مقابل ذلك بولاية مورة ، وجزيرة كريد .

وقد أصدر السلطان فعلا في ٦ مارس سنة **١٨٢٤** فرمانا الى محمد على باشا بتعيين ابراهيم باشا واليا على جزيرة كريد ومورة ، ومنحه الحرية التامة في العمل على اعادة النظام فيهما ، وفرمانا آخر بارسال نجدة مصرية للمساعدة في حرب اليونان .

وقد صدق المؤرخ «أميل برجوا» في قوله «ان تدخل ابراهيم في اليونان ، ابتداء من سنة ١٨٢٤ ، لم يكن فرض طاعة يؤديه ، وانما نتيجة معاهدة فعلية بين تركيا ومصر أمضى السلطان شروطها المجحفة، متخليا رسميا لقائده عن كريد ومورة،أو بعبارة أخرى عن منطقة على البحر الابيض تعدل احدى ممالكه الواسعة» .

في مقابل هذا الثمن ترك محمد على الامعان في فتح السودان وجهز جيشه تحت أمرة ابراهيم وأسطوله بقيادة محرم بك رئيس الدونمة فتمكنا في أوائل سنة **١٨٢٥** من الوصول الى مورة التى أخضعها ابراهيم ثم ذهب شمالا وأعان رشيد باشا في حصار (مسولنجى) وفتحها عنوة بعد مقاومة طويلة في أبريل سنة **١٨٢٦** ، ثم سقطت أثينا في يونيه سنة **١٨٢٧** ، وبذلك خضعت اليونان للدولة ، ولكن سرعان ماتدخلت أوروبا فأخذت المسألة شكلا جديدا نقض النتائج الفعلية للحرب .

تدخل أوروبا — ويرجع ذلك الى أن انتصار الاتراك في هذه الحرب كان معناه أن شرق البحر الابيض سيصير بحيرة مصرية ، وأن جزيرة كريدستكون محطة للاسطول المصرى في طريقه بين سواحل الاسكندرية وسواحل اليونان الجنوبية التى ستؤول حكومتها الى ابراهيم .

لذلك لم تر الدول التى تتنازع السيادة في البحر بدا من التدخل تحت ستار الانتصار للحرية والمدنية . وقد بقيت النمسا بمعزل لانها لم تكن لها مصلحة مباشرة في الامر ولان وزيرها مترنيخ كان في أوربا عدو الثورات نصير صاحب الحق الشرعى . وقد انضمت اليه بروسيا والتزمت الحياد .

أما فرنسا وانجلترا وروسيا فقد عقدن معاهدة لندرة سنة ١٨٢٧ «اجابة لطلب الثوار وتلبية لنداء الانسانية» تقرر بمقتضاه « أن تفصل اليونان عن تركيا نهائيا ، وأن تبقى السيادة لتركيا من غير أن تدفع اليونان الجزية والا تدخلت الدول» .

كانت هذه المعاهدة مجحفة بحقوق الباب العالى لانها ترمى الى بتر عضو من جسم الدولة بعد ما كابدته من نفقات جسيمة في الجند والمال فلم يستطع اجابة الدول الى مطالبها فأخذت تستعد لانفاذها بالقوة .

جاءت أساطيل الدولة المتحالفة تحت قيادة السردار الانجليزى «كوردنجتون» والاميرال الفرنسى « رينى » والاميرال الروسى «هيدين» ودخلت بغتة في ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٢٧ ميناء «نافرين» حيث كانت الدوننمة التركية المصرية راسية فاشتبكت معها وأرسلت قنابلها عليها بلااعلان حرب ودمرت معظم السفن العثمانية والمصرية .

ثم أخذت الدول تستعد لارسال جيش برى لطرد الجيوش التركية من اليونان . وقد تخابرت في أثناء ذلك انجلترا وفرنسا بواسطة قناصلهما فيمصر مع محمد على واتفقتا معه في ٣ أغسطس سنة١٨٢٨، على سحب جيوشه واخلاء شبه جزيرة موره فأذعن الوالى للقوة وأمر ابنه ابراهيم بالجلاء .

معاهدة ادرنة سنة ١٨٢٩ — وقد أعلنت روسيا الحرب على الدولة وغزتها حتى دخل جيشها أدرنة فاضطر السلطان الى طلب الصلح والتصديق على معاهدة أدرنة (سبتمبر سنة ١٨٢٩) التى اعترف فيها باستقلال اليونان .

كانت نتائج هذه المعاهدة بالنسبة لانجلترا وفرنسا ، وخصوصا بالنسبة للاولى ، ايجاد منطقة نفوذ لهما في شرق البحر الابيض ، وبالنسبة لروسيا أضعاف تركيا ووضعها تحت حمايتها الفعلية لان



كلوت بك مؤسس مدرسة الطب بأبي زعبل

المعاهدة نصت على أن تفتح تركيا البواغيز الموصلة الى البحر الاسود للسفن الاجنبية ، وألا تبقى أثرا لجميع حصونها على الشاطىء الايسر لنهر الطونة : ومعنى ذلك التخلى حربيا عن رومانيا، وأن تدفع لروسيا نفقات الحرب، ولماكانت تركيا عاجزة عن تسديدها كان لروسيا أن تتدخل في شؤونها وتحصل على امتيازات جديدة .

أما نتائجها بالنسبة لمصرفهى وقوع النزاع بين الوالىوالسلطان والدخول في عصر حروب وأزمات (١٨٣٢—١٨٤٠) ظهرت فيها المسألة المصرية لاول مرة ظهورا واضحا في دائرة السياسة الاوروبية .

فتح الشام — فقد محمد على ولاية المورة بعد موقعة «نافرين» وخسر ٣٠٫٠٠٠ رجل وعشرين مليون فرنك في حرب دامت ستة أعوام فكان بدهيا أنيطالب بولاية الشام عوضا عن المورة، فوق جزيرة كريد التى كانيحتلها المصريون، ولكن أبى الباب العالى الذى كان في الواقع يضمر الحسد والحقد للوالى متلمسا الأسباب والمعاذير .

عوّل محمد على على فض النزاع بالقوة والاستعداد للزحف على الشام خصوصا وأنه كان مقتنعا بأن حدود مصر الطبيعية شرقا في جبال طوروس لافي الصحراء .

وكان محمد على يريد الاستيلاء على هذا الاقليم الغنى بأحراشه وأخشابه التى لابد منها لتجديد قوته البحرية التى خسرها في خدمة السلطان في نافرين .

وكانت فرنسا تشجعه على خطته لتنشغل الدولة عنها وقدبدأت في تنفيذ سياستها الاستعمارية في شمال أفريقية وأرسلت فعلا حملة الى الجزائر (١٨٣٠) .

دخل ابراهيم الشام في أكتوبر سنة ١٨٣١ واحتل القسم الجنوبى منها ثم طلب محمد على الى السلطان أن يقلده في الحال ولايةالشام فأرعدالسلطان وأصدر قرارالخلعه (فبرايرسنة١٨٣٢) ثم جهز حملة قوية ضده بقيادةحسين باشا الذى تقرر أن يخلف محمدا في ولاية مصر .

وقد سار ابراهيم بجيشه وهزم أول جيش تركى التقى به في طرابلس واستولى بمساعدة الاسطول المصرى على مدينة عكاء بعد حصار طويل (مايو سنة ١٨٣٢) ودمشق (١٤ يونيه سنة١٨٣٢) ثم التقى بطلائع جيش حسين باشا فدمرها في حمص (٩ يوليه) وهزم الجيش التركى واستولى على حلب (٢٦ يوليه) وبيلان (٢٩ يوليه) فتم له فتح الشام .

انحدر ابراهيم بعد ذلك الى آسيا الصغرى حيث أعد له السلطان جيشا ضخما بقيادة رشيد باشا الصدر الاعظم ، ودارت

الموقعة في قونية (٢١ ديسمبر سنة ١٨٣٢) فانجلت عن اندحار الاتراك ووقوع قائدهم أسيرا في يد المصريين . ثم سار المنتصر في طريق بروسة الى الاستانة .

وقد امتد بهذا النصر نفوذ مصر في الشام وآسيا الصغرى والعراق وصار محمد على يطالب بتركية آسيا كلها لينشيء منها امبراطورية عربية جديدة .

تدخل الدول سنة ١٨٣٣ — ولكن أوروبا بدلا من أن تنظر الى المسألة باعتبارها نزاعا محليا بين التابع والمتبوع ضمن حدود آسيا وأفريقية الاسلاميتين ، كما كان ينظر اليها مترنيخ في البداية ، لم تر بدا من التدخل لان روسيا كانت تخشى جوار دولة قوية جديدة تسد الطريق على مطامعها ، وكانت انجلترا تخشى من امتداد نفوذ محمد على في طريق الهند من السويس الى الفرات ، وبالتالى امتداد نفوذ حليفته فرنسا في أفريقية وآسيا .

لم يسع الباب العالى في هلعه الا أن يطلب المساعدة من الدول ومن روسيا التى كانت ترى الباب العالى في حمايتها منذ معاهدة أدرنة ، وقد أوفدت هذه الدولة فعلا الى الباب العالى القائد «مورافيف» ليفاوضه في تقديم المساعدة الفعلية له .

ودخلت البوسفور في شهر فبراير دونمة روسية تحمل مددا نزل الى البر فازداد قلق الدول لان مسألة البحر الاسود ظهرت

مع المسألة الشرقية فأصبحت المسألة المصرية بالنسبة لفرنسا في المحل الثانى ، وأخذت تصرح أنها تريد المحافظة على سلامة تركيا ضد روسيا ، وأرسلت الى الاستانة سفيرا جديدا من رجال «العمل» الاميرال «روسان» وناطت به ابعاد الروس بكل الوسائل عن الاستانة .

وقدكان الباب العالى أرسل الى محمد على فيأوائل سنة١٨٣٢ خليل باشا ليعرض عليه ، بدلا من الشام وأطنه ، ولاية فلسطين وطرابلس وعكاء لكن محمد على ظل متمسكا بمطالبه . وربما كان من الميسور الوصول الى اتفاق لو أن فرنسا لم يستحوذ عليها القلق من جهة البحر الاسود فلم تعن العناية كلها بتسوية المشكلة التركية المصرية مباشرة بين الباب العالى ومحمد على .

والواقع أن فرنسا بدلا من أن تؤيد بقوة مطالب مصر في الاستانة ضحت بها وقصرت جل اهتمامها على تحقيق سياستها الخاصة في البحر الاسود . وقد بلغ الامر بسفيرها «روسان» أن هدد الباب العالى بترك الاستانة ان لم يبعد الاسطول الروسى عن البسفور وان لم يبعد كما قال بالمرستون ، الاميرال الروسى «ذيله بين رجليه» .

ولكن الباب العالى لم يذعن لتهديدات فرنسا الا بعد أن حصل من الاميرال على وعد صريح باقناع محمد على بالاكتفاء بالاقاليم الجنوبية من سوريا . والغريب أنالسفير الفرنسى أقدم على خطته

دون أن يتأكد من نيات والى مصر الذى أعلن رفضه لاقتراحات فرنسا المجحفة بحقوقه (٥ مارس سنة ١٨٣٣) .

في أثناء ذلك لم يتردد الباب العالى في الالتجاء ثانية الى روسيا التى بادرت بانزال جيش على الشاطىء ليصد ابراهيم في تقدمه ، وقدكادت تقع حرب عامة بين روسيا وفرنسا عول محمد على على الاستفادة منها لولا تدخل انجلترا والنمسا .

معاهدة كوتاهية — ظلت الوزارة الانجليزية ترقب الحوادث وتطورها عن كثب سنتين كاملتين حتى اذا سنحت الفرصة ظهرت في الميدان ، والواقع أن سياستهاكانت سياسة هادئة عملية أبعدنظرا من السياسة الفرنسية «العصبية المزاج» التى تفقد صوابها بين الاغراض المختلفة ، وليس أدل على ذلك من اشتراك فرنسا مع انجلترا في القضاء على أسطول مصر وآمالها في نافرين، اهمال مصالح مصر في سبيل مسألة البحر الاسود التى كانت عرضية بحتة . أما انجلترا فبدلا من أن تنضم الى فرنسا ضد التوسع الروسى — وهذه كانت أمنية الوزارة الفرنسية — رأت من الحذق أن تستعين أولا بروسيا في تنفيذ سياستها في الشرق ضد فرنسا ومحمد على (كوتاهية سنة ١٨٣٣ ، ومعاهدة لندرة سنة ١٨٤٠) ، وأن تستعين بعد ذلك بفرنسا في تنفيذ سياستها في البحر الاسود ضد روسيا (حرب القرم ومعاهدة باريس سنة ١٨٥٦)

كانت خطة انجلترا ترمى الى ابعاد الجيش الروسى عن البسفور بالتأثير رأسا على محمد على فأرسلت أسطولها الى ميناء الاسكندرية وأرغمته على قبول الصلح مع الباب العالى فأمضى ابراهيم معاهدة كوتاهية التى تنازل السلطان بمقتضاها لمحمد على عن ولاية سوريا ونيطت بابراهيم ادارة أطنة . ولا ريب أن هذه الاتفاقية كانت انتصارا للمصريين (١٨٣٣) .

معاهدة هنيكار سكلسى — ولكن الاتفاقيـة كانت في الوقت نفسه هدنة مسلحة بين الوالى والباب العالى الذى عول على الانتقام منه واذلاله بكل الوسائل ولو أدى ذلك الى الارتماء في أحضان عدوه الالد روسيا ، وسرعان ما استغلت هذه الدولة استعداد الباب العالى وأمضت معه في ٨ يوليه سنة ١٨٣٣ اتفاقية هنيكار سكلسى ، وهى اتفاقية دفاعية كفلت حمايتها على تركيا ثمان سنوات وقد اشتملت على نص سرى يعفى الباب العالى من كل مساعدة مادية «في مقابل تعهده باغلاق البواغيز ضد أعداء روسيا».

صعقت انجلترا حين وقفت على خبر الاتفاقية وحضور المهندسين الروسيين لتحصين شواطىء الدردنيل ، وقد فكر بالمرستون في اقتحامها ولكنه تردد لان فرنسا خشيت حدوث حرب عامة واكتفت بالاحتجاج على اتفاقية تجعل الامبراطورية العثمانيـة حماية روسية .

خطة انجلترا — أخذت انجلترا من ذلك الوقت تتحين الفرص لاستبدال معاهدة هنيكار سكلسى ، وبدأت في أثناء ذلك تتقرب الى الباب العالى وتنشر مصالحها التجارية في الشرق تمهيدا لاغراضها ، وساعدتها تركيا على ذلك حتى تتمكن بواسطتها من استرداد الشام والقضاء على نفوذ محمد على ، وقد ظهرت هذه الخطة حين عقدت الدولة مع انجلترا في أغسطس سنة ١٨٣٨ معاهدة تجارية قررت اعفاء البضائع الانجليزية عند دخولها في الامبراطورية العثمانية من كل رسم ، وقد صرحت لانجلترا في سنة ١٨٣٩ باحتلال عدن ولكن هذه النقطة التجارية كانت تستر غرض انجلترا الحقيقى في امتلاك مفتاح البحر الاحمر من الجنوب وانشاء قاعدة حصينة في طريق الهند ، وقدكانت أساطيل انجلترا تتردد على مياه مصر وسوريا استعدادا للطوارىء .

خطة محمد على السياسية والعسكرية — أما محمد على فقد كانت أمنيته الكبرى تصفية النزاع المستمر بينه وبين الباب العالى الذى كان لايفتأ يعمل على الايقاع به وتمزيق اتفاقية كوتاهية : وذلك بأن يعلن استقلاله وينفصل نهائيا عن الدولة (١٨٣٨) .

فاتح محمد على فرنسا وانجلترا والدول في هـذا الامر فلم يجد منها تعضيداً فعول على القوة للدفاع عن ملكه ضد تركيا

فقد نظمت الدولة جيشها فعلا وأخذت الاهبة للهجوم معتمدة على انجلترا التى كانت تريد بسط نفوذها السياسى والاقتصادى في الشرق وكانت تحرّض الباب العالى على ايجاد أزمة شرقية جديدة تساعدها على تنفيذ خطتها . وقد كتب بالمرستون يقول «ان مصلحتنا أن يسترد السلطان سوريا بل ومصر (١)

من ذلك تتضح دقة موقف محمد على الذى ما كان يجهل نيات السياسة الانجليزية خصوصا وأن الانجليز عملوا جهدهم في خلق الفتن والدسائس ضد الحكم المصرى في لبنان والشام ، ولكن جيوش تركيا كانت بالمرصاد وقد بدأت بالعدوان فانتصر عليها ابراهيم في موقعة «نصيبين» الشهيرة (٢٤ يونيه ١٨٣٩) ، ثم تتابعت الحوادث فمات السلطان محمود بعد ستة أيام وخلفه في الملك صبي في السادسة عشرة من عمره (عبد المجيد) ، وفي

(١) كتب اللورد (بونسنبي) سفير انجلترا فى الاستانة فى ٣ مارس سنة ١٨٣٦ مذكرة الى الباب العالى يقول فيها « أن محمد على هو الذى وضع بنفسه السلطان فى مركز يدعوه الى محاربته . ولا بد من اخراجه من الموقع الذى يهدد منه الباب العالى »

وقد ذكر بونسنبي أن انجلترا لايسعها ازاء ذلك الا أن تقول لمحمد على «اذا كان النجاح حليفك فى الحرب ضد السلطان فلن تسمح لك انجلترا باجتناء ثمرة واحدة لانتصارك . ان انجلترا ستقطع عليك السبيل . . . وفى وسعها أن تجعل نفوذك أثراً بعد عين وأن تقذف بك عاريا فى الصحراء »

١٤ يوليه سلم القبودان أحمد باشا الاسطول التركى الى محمد على في مياه الاسكندرية .

في هذه الآونة كان المصريون على باب الاستانة ، وقد أوصت الحكومة الفرنسية ابراهيم بالاعتدال ، وكان الباب العالى مستعدا للتسليم بمطالب المصريين وجعل حكومة محمد على وراثية في ذريته في مصر ، والشام ، وكريد .

تدخل الدول (١٨٣٩ — ١٨٤١) — ولكن تسوية المسألة التركية المصرية بهذه الطريقة كانت لاتتفق وأغراض السياسة الانجليزية ، وكان من السهل على فرنسا احباط هذه السياسة باتفاقها مع روسيا التى كانت تلح على تركيا في الاسراع بقبول مطالب محمد على حتى لاتجد انجلترا سبيلا الى التدخل والغاء اتفاقية هنيكار سكلسى ولكن فرنسا أهملت هذه الخطة الحازمة ورجعت الى سياستها في سنة ١٨٣٢ فحالت بخطتها العدائية نحو روسيا دون حل الازمة المصرية في الوقت المناسب .

فقد جعلت فرنسا أكبر همها منذ بداية الحرب التحرش بالروسيا والقضاء على نفوذها وكان سبيلها الى سعيها المتواصل في منع الوالى من الاتفاق رأسا مع الباب العالى وتقربها الى انجلترا عدوة محمد على للتضييق على روسيا في البحر الاسود .

والواقع أن فرنسا ساعدت على نجاح السياسة الانجليزية التى كانت تخشى أن يحصل صلح عاجل بين الباب العالى ومصر فلاتهيأ الفرصة لتدخل أوروبا .

وبينما كان الباب العالى يستعد لاصدار فرمان باجابة محمد على الى مطالبه اجتمع ممثلو الدول الخمس : روسيا وفرنسا وانجلترا والنمسا وبروسيا في الاستانة وأرسلوا اليه مذكرة (٢٧ يوليه) عهد بتحريرها الى سفير فرنسا البارون «روسيان» وفيها يعلنون «أن الاتفاق بين الدول الخمس الكبرى أصبح أمرا واقعا وأنها تدعو الباب العالى ألا يبرم اتفاقا دون أخذ رأى الدول» .

كان محمد على يرمى الى الاستفادة من انتصاراته المتتابعة والاتفاق مباشرة مع الباب العالى ولكن هذا الحل الذى كانت تؤيده روسيا لم ترض عنه فرنسا لانها كانت تريد تحويل المسألة المصرية الى مسألة شرقية تدعو الى تدخل الدول من جديد ونقض اتفاقية هنيكار سكلسى وقد كانت النتيجة الفعلية لمذكرة ٢٧ يوليه وضع تركيا تحت حماية الدول الخمس ، واشتراك الدول مع روسيا في حمايتها .

وهذه كانت الخطوة الاولى لحل مسألة البحر الاسود في دائرة المسألة الشرقية .

ولكن في حين أن فرنسا جعلت مسألة البحر الاسود مسألة أساسية والمسألة المصرية مسألة ثانوية تحل كلتاهما بالاتفاق مع انجلترا ، جعلت انجلترا المسألة المصرية أساسية ومسألة البحر الاسود ثانوية ، وقد توصلت باتفاق فرنسا معها الى حل مسألة البحر الاسود حلا يتفق معوجهة نظرها ثم استغلت حنق روسيا على السياسة الفرنسية فاتحدت معها ضد فرنسا على حل المسألة المصرية حلا قاسيا لم تكن تتوقعه حليفة محمد على .

وقد اتفقت فعلا انجلترا وروسيا على تحطيم قوة مصر الخارجية وانتزاع الشام من محمد على وحرمانه من فتوحاته التى أنفقت مصر فيها أموالها ودماء أبنائها تسع سنوات (١٨٣١—١٨٣٩) .

فطن الرأى العام الفرنسى الى مرامى السياسة الانجليزية فثارت ثائرته واضطر لويس فيليب أول مارس سنة ١٨٤٠ الى تأليف وزارة يرأسها تيير الذى كان يقول «ان المصلحة القومية الكبرى والكرامة الوطنية تقضيان بالدفاع عن مصر ومحمد على».

وقد كانت خطة الوزارة الجديدة ترمى الى تصحيح غلطات السياسة الفرنسية وحل المسألة المصرية حلا ينطبق مع المصلحة والشرف وذلك بأن تعمل على تسويتها في السر رأسا بين الباب العالى ومحمد على .

ولاجل أن تنجح هذه الخطة عوّل تيير بواسطة سفيره في لندرة (جيزو) على التظاهر بالتضامن مع بالمرستون ورغبته الأكيدة في تسوية المسألة المصرية بالاشتراك مع انجلترا والدول . وكان غرضه اكتساب الوقت الكافي لابرام الاتفاق بين تركيا ومصر .

معاهدة لندرة سنة ١٨٤٠ — ولكن بالمرستون وقف على سر الخطـة الفرنسية فعجل بالاتفاق مع مندوبى روسيا والنمسا وبروسيا على الوقوف في وجه محمد على ، وقد أمضوا معا في لندرة معاهدة ١٥ يوليه سنة ١٨٤٠ التي وضع بواسطتها بالمرستون قواعد التسوية المصرية بغير علم فرنسا .

وأهم شروط هذه المعاهدة تتلخص في أنه اذا خضع محمد على في مدة عشرة أيام ورد كريد والاماكن المقدسة ببلاد العرب وأطنة والشام أعطته الدولة ولاية مصر وراثية وولاية عكاء مدة حياته والا أخضعته الدولة بالقوة ونظرت في أمره من جديد .

رفض محمد على هذه الشروط القاسية ، وأخذت الصحافة والاحزاب في فرنسا على اختلاف ألوانها تندد بالسياسة الانجليزية العدائية المهينة، وقامت الاستعدادت الحربية فيها على قدم وساق، وألفت وزارة جديدة «سولت» صار جيزوا وزير خارجيتها ورئيسها السياسى (أكتوبر سنة ١٨٤٠) ، ولولا حكمة لويس

فيليب ووزرائه لنشبت الحرب بسبب المسألة المصرية بين فرنسا والدول .

وقد ذهبت في أثناء ذلك أساطيل الحلفاء وحاصرت سواحل الشام واستولت عليها ، وانتشرت الفتن في أنحاء الشام ولبنان فاضطر ابراهيم الى اخلائها (أكتوبر — ديسمبر) وأصدر الباب العالى قرارا بعزل محمد على . ثم ذهب (نابيير) قائد الاساطيل الى الاسكندرية مهددا ، وأرغم محمد على على رد الاسطول العثمانى والتنازل عن سوريا في مقابل الحصول من الباب العالى على الوراثة في مصر .

فرمان الباب العالى (الخط الشريف) ١٨٤١ — بادرت انجلترا بعدم الاعتراف باتفاق (نابيير) وتبعها الباب العالى ألذى كان يريد جعل ولاية مصر لمحمد على مدة حياته فقط . ولكن فرنسا تدخلت في الامر ووافقت الدول أخيرا على طلب جعل الولاية وراثية في سلالة محمد على (٣١ يناير سنة ١٨٤١) ، وقد وافق الباب العالى على ذلك وأصدر في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ فرمانا يجعل هذه الولاية وهمية ويحول مصر الى «ولاية عثمانية كباقى الولايات » .

وأهم شروط هذا الفرمان اختيار كل وال جديد بواسطة الباب العالى ، وتحديد طريقة جباية الضرائب وتوزيعها بواسطة

تركيا وأخذ الريع منها لخزانتها ، وانقاص عدد الجيش الى ١٨٫٠٠٠ وتعيين رؤسائه بواسطة الدولة ، وعدم تخويل الوالى الحق في انشاء السفن الحربية الا بعد الحصول على اذن صريح من الدولة .

طلب محمد على الى الدول تخفيف هذه الشروط ، فأرغمت النمسا ، وروسيا ، وبروسيا بالمرستون على التدخل لدى الباب العالى وهددت بالانسحاب من المحالفة فأصدر السلطان في أبريل سنة ١٨٤١ تقليدا جعل حق الوراثة للاكبر سنا بين الاولاد الذكور ، وقرر أن تحدد الجزية فيما بعد (حددت في يونيه بـ ٤٠٠٫٠٠٠ جنيه) ، وقد أقرت الدول الفرمان الجديد (٢٢ مايو) الذى يعد أساس الدستور المصرى الحديث .

وقد حاولت فرنسا في أثناء المفاوضات الاخيرة تسوية المسألة الشرقية بحذافيرها بين الدول الخمس : ولكن روسيا أبت أن تكفل سلامة الامبراطورية العثمانية واستقلالها ، ورفضت انجلترا التعرض لمسألة حماية المسيحيين في سوريا ومسألة طرق آسيا وحرية أو حياد السويس والفرات ، وأخيرا أمضت الدول الخمس «اتفاقية البواغيز» التى قررت اغلاق الدردنيل والبسفور أمام جميع السفن الحربية الاجنبية ، وبذلك خرجت فرنسا من عزلتها وسويت المسألة الشرقية من جهة البحر الاسود تسوية وجدت فيها السياسة الفرنسية بعض الترضية ، وتوطد السلم في أركان أوروبا .

وقد التفت محمند على بعد ذلك الى اصلاحاته الداخلية ولكنه مرض في آخر سنيه ومات في ٢ أغسطس سنة ١٨٤٩ فذهب ذلك الرجل العظيم الذى ترك صفحة خالدة في تاريخ مصر الحديث، والذى جعـل مصر كما يقول فريسينيه : «تلعب في وقت من الاوقات دور دولة كبرى» .

ولا ريب أن معاهدة سنة ١٨٤١ كانت درسا قاسـيا ألقته السياسة الاوروبية على السياسة المصرية لانها أجلت حل المسألة المصرية ، وربطت مصر بالدولة فعرقلت تقدمها وصيرتها كبقية ولاياتها رهن مطامع الدول .

على أن هذه المعاهدة قداشتملت على أساس الاستقلال المصرى اذ مكنت محمد على من انشاء أسرة حاكمة يجرى أفرادها على سياسة واحدة ترمى الى عظمة البلاد ورقيها ، واصبحت مصر من ذلك الوقت ولاية ذات شخصية خاصة في العالم الدولى .

الباب الثالث

خلفاء محمـــــد على

عباس الأوّل — محمد سعيد باشا

(١)

عباس الأول (١٨٤٨ — ١٨٥٤) — كان عصر محمد على عصر فتوحات وحروب ختمت بمعاهدة (١٨٤٠ — ١٨٤١) فصارت وجهة الحكومة بعدذلك التوفر على الاصلاحات الداخلية النافعة . ولكن الحركة الاصلاحية التى ظهرت في نظم الدولة ومنشآتها السياسيةوالاقتصادية قدوقف دولابها في بعض مظاهرها بعد المعاهدة لان الوالى أنقص جيشه وأحبطت سياسته فاضمحل مصدر القوة الفعلية التى كانت تدفع هذه الحركة العامة (١٨٤١-١٨٤٨) وقد ولى الحكم بعده عباس باشا الاول (ابن طوسون بن محمدعلى) فعمل على تعطيل هذه الحركة بدلا من انعاشها وتعهدها .

كان عباس حاكما مستبدا عدوا لكل حركة اصلاح يستند في حكمه الى قوتين : الرهبة ، والجمود .



سليمان باشا الفرنساوى

أما الرهبة فكان من مظاهرها بث العيون والارصاد على عمه سعيد باشا وعلى كبار رجال الدولة الذين عاونوا جده في اصلاحاته فانتشرت الدسائس والسعايات وفقد الامن والطمأنينة وتطرق الخلل الى الاعمال ، فهاجر الكثيرون الى الاستانة ولم تخف وطأة الحكم الاستبدادى الا قليلا بعد اصدار السلطان عبد المجيد سنة ١٢٦٨ هـ (١٨٥٢) قانون «التنظيمات الخيرية» الذى تقيدت به حكومة الوالى فأمن المصريون على أرواحهم وأموالهم واستقر العدل .

أما الجمود فكانت أول مظاهره اغلاق المدارس التى شيدها جده وابطال المعامل والمصانع ، واخلاء سبيل الاوروبيين الذين عمل على طردهم من المملكة بكل الوسائل وسحب منهم الرخص والامتيازات التى كانت تعطى لهم فحنقوا عليه ورموه بالتعصب ، وقد أنقص عدد الجيش الى ٩٠٠٠ وأسس بعض المدارس الحربية في «العباسية» .

وأهم أعمال هذا الوالى ، وقد أكره على أكثرها ، انشاء أول خط حديدى في مصر بين القاهرة والاسكندرية (١٨٥٢-١٨٥٦) بواسطة شركة انجليزية لتسهيل المواصلات بين الهند وأوروبا عن طريق مصر. وقد اشتغلت العساكر البحرية في مد الخط فتعطلت حركة السفن ودار الصناعة وانحطت البحرية المصرية :

وفى أواخر حكمه ساعد الدولة في حرب القرم فأرسل اليها جيشا بقيادة جعفر باشا صادق وأسطولا تحت أمرة حسن باشا الاسكندرانى كان لهما أثر واضح في انتصاراتها على الروس .

وقد شجع «أوجست هريت» في البحث عن الآثار فاكتشف مدفن العجول بسقارة (١٨٥٠) وبدأت دار التحف تزداد أهميتها.

ويقال أن عباسا مات قتيلا في قصره ببنها (سنة ١٨٥٤) ، وبذلك انتهت أيام ذلك الوالى الذى عمل على افساد خطة جده الكبرى بحكمه الاستبدادى الذى كان خلوا من كل عظمة .

(٢)

سعيد باشا (١٨٥٤ — ١٨٦٣) — ولكن من حسن حظ مصر أن سعيدا حكمها بعده فنشر العدل فيها وكان عصره عصر تقدم ورقى . وهو وان لم يكن كأبيه من أنصار الطفرة والتوسع ولكنه كان يحب شعب مصر ، وقد أحدث من الاصلاحات أبعدها أثرا في حياته العامة وأكثرها تلاؤما مع فكرة التطور .

بهذه السياسة الحكيمة أزال سعيد أسباب الشكوى التى كانت في أيام أبيه ، فقد كانت حكومة محمد على بسبب الحروب المستمرة والحاجة الى الجند والمال ـ كان الجيش يبلغ الثلاثمائة ألف تقريبا في بلد لايزيد عدد سكانه عن ثلاثة ملايين — ترهق الشعب

بتجنيدها وضرائبها وتحرم الزراعة من الايدى العاملة . وقدفطن سعيد الى ذلك فبدأ بتحديد سلطة المديرين ومشايخ البلد الذين كانوا في أقاليمهم البعيدة من الادارة المركزية يسيئون استعمال السلطة التنفيذية التيأخذوها من الحاكم الاعلى . كان جهلأولئك الحكام وما فطروا عليه من الغطرسة والميل الى الظلم منذ عصور الاستبداد منشأ سوء الادارة الذى ظلت تشكو منه البلاد زمنا طويلا رغم ارادة ولاتها .

الاصلاحات الادارية — تتلخص في أن سعيدا قيد سلطة الحكام الذين كانوا وسطاء بينه وبين الشعب فسن للجندية نظاما أنقص عدد الجيش الذى تحت السلاح ، وجعل الخدمة العسكرية قصيرة بالدور بحسب (ترتيب المواليد) لابحسب ارادة شيخ البلد الذى كان يستثنى أبناءه ومحاسيبه . أما فيما يتعلق بالعوائد والضرائب فقد حدد الوالى مقدارها والمطلوب من كل فرد في دفاتر خاصة . وألغى السخرة التى كانت تلجأ الادارة اليها في أشغالها العامة .

بعد أنقيد الوالى السلطات الادارية في الاقاليم عول على تقييد سلطته الشخصية التى هيمصدر هذه السلطات جميعا فأنشأ «مجلس الحكومة» الذى كانت مهمته وضع اللوائح الادارية والنظر في القرارات والمراسيم الهامة قبل عرضها على الوالى . وكان من اختصاصات هذا المجلس الفصل فيمشاكل الادارة القضائية، وكان

الوالى قد حصل من الباب العالى على حق تعيين القضاة الذى كان من قبل لقاضى القضاة الموفد من الاستانة ، فأصبحت الادارة القضائية من ذلك الوقت خاضعة للحكومة وتحت رقابتها فبطلت الرشوة وقلت أسباب الشكوى من القضاء في البلاد .

وقد حول سعيد بعض «نظارات» أو دواوين أبيه الى وزارات وأصدر في ٢٦ فبراير سنة ١٨٥٧ مرسوما يشتمل على النظام الجديد الذى أدخله في الادارة العامة وبلغ الى قناصل الدول في مصر بواسطة وزير خارجيته .

ينص هذا المرسوم على انشاء وزارة للداخلية برياسة الامير أحمد باشا رأفت ووزارة للماليـة برياسة الامير مصطفى بك فاضل. ووزارة للحربية برياسة الامير حليم باشا .

ويقول المرسوم انوزير الخارجية سيستمر وسيطابين الحكومة والقناصل في كل ما يتعلق بالمبـادلات الرسمية ، وأن المجلس المـدنى «مجلس الحكومة» يستمر في انجاز الاعمال القضائيـة والادارية تحت رياسة الامير اسماعيل باشا .

وأن الوزراء ورئيس المجلس المدنى يجتمعون مرة فيالاسبوع أو أكثر اذا دعت الحاجة تحت رياسة أحمد باشا (رأفت) .

وقد ألغى سعيد وظائف المديرين تخلصا من استبدادهم برعيته وجعل المآمير ومشايخ البلد تحت رقابة وزارة الداخلية مباشرة .

وبذلك عاد النظام الى الادارة العامة التى عطلت حركتها في عصر عباس ، وبدأ المصريون يشعرون بأن لهم حكومة تسهر على مصالحهم.

الجيش — وقد عنى سعيد عناية خاصة بجيشه فحافظ على صبغته الوطنية بعد أن كاد يقضى عليه عباس الذى جلب الالبانيين وكوّن منهم حرسا بلغ عدده ستة آلاف جندى .

وكان سعيد يقضى معظم أوقاته مع جيشه الذى كان يصحبه في تنقلاته في جهات القطر ، وسعيد أول من قرر ترقية العسكرى من تحت السلاح الى ضابط ، وبهذه الطريقة ارتقى عرابى وغيره من أبناء جنسه الى مراتب القيادة في الجيش التى كان يحتلها الاتراك والشراكسة ، وكان ذلك بدء النزاع الذى أدى الى الثورة العرابية .

وبلغ من شغف سعيد بجيشه أنه كان لايفارقه في حله وترحاله في مدن القطر المختلفة ، وكان يقدم لجنوده أفخر الطعام من مطابخه الواسعة «وكان دائما يغير أزياءهم الى أشكال مختلفة وقد ألبسهم أفخر الملابس من قطنية وصوفية ومخيش بالقصب ومحلى بالفضة والذهب وعلى طرابيشهم الفرجيات. وكانت مناظر فرسانه

المدرعة والمزردة تشبه أفخر جنود أوروبا (١) » وقد اتفق الرواة على أن نفقات الجيش كانت السبب في سوء الحالة المالية التي وصلت اليها البلاد في عهده .

الزراعة والتجارة — نظم الوالى ادارته السياسية والقضائية والعسكرية على النمط المتقدم وقد وجه عنايته الى اصلاح الزراعة فقضى في سنة ١٨٥٨ على نظام الملكية القديم ووزع الاراضى بين الفلاحين فأصبحوا ملاكا أحرارا في التصرف في أرضهم وحاصلاتها . وقد تنازل للاهالى عن جميع الديون أو الضرائب المتأخرة على الارض فنشطوا للعمل والتكسب . ولاريب أن هذا الاصلاح كان من الاعمال الجليلة البعيدة الاثر في الحياة العامة .

وأوجد الوالى نظاما عادلا للضرائب ، وألغى جميع العوائد والرسوم الجمركية الداخلية التى كانت تعوق حرية التجارة وقضى على نظام الاحتكار الذى كان يغبن الفلاح لان محمد على كان يهتم بعظمة البلاد أكثر من اهتمامه بسعادة الفلاح . وقد ظل هذا النظام متبعا في الواقع رغما من المعاهدة التى وقعت بين الدول الاوروبية وتركيا في سنة ١٨٣٨ وتقرر بمقتضاه منح الاوروبيين حرية التجارة في ولايات الدولة . وقد عمل عباس جهده في معاكستهم ولكن رغما من ذلك بدأ التجار الاوروبيون

---

(١) اسماعيل سرهنك « تاريخ دول البحار » . الجزء الثانى

وعملاؤهم ينتشرون في الاسكندرية والاقاليم ويتعاملون مع الاهالى رأسا حتى قويت هذه الحركة في عصر سعيد فانتشرت الرفاهية في البلاد . وقد روى تاجر أوروبي بالاسكندرية الى «بول مريو» في سنة ١٨٥٦ أنه دفع أربعمائة جنيه الى احدى أولئك النسوة القرويات اللواتى يمشين حفاة ويلبسن الجلاليب الزرقاء . وليس أدل من ذلك على تطور الاحوال . ولا ريب أن عصر سعيد كان «العصر الذهبي» للفلاح .

الملاحة والبحرية — وقد عمل الوالى جهده في تسهيل وسائل النقل والاتجار فلم يكتف بالغاء الجمارك الداخلية بل شجع الملاحة في النيل والبحر الاحمر وأنشأ السكك الحديدية ، وقد كانت ترعة المحمودية التى شقها محمد على (١٨١٩) في حاجة الى الاصلاح والتعهد منذ أيامه الا أنها كانت كلفته النفقات والضحايا الكثيرة اذ مات من العمال في هذه السخرة نحو اثنى عشر ألفا . وكانت هذه الذكرى تجعل الوالى يتردد في تعهدها ونزحها فلما ولى سعيد الحكم كان لابد من الاستغناء عن هذا العمل الجليل الفائدة أو اصلاحه فقرر نزح الترعة في مدة شهر : وقام بالعمل تحت اشراف موجيل بك أكثر من مائة ألف عامل كان يوزع عليهم صباح كل يوم أجود الخبز ويعاملون بالحسنى فلم يمت منهم أحد.

ومن مظاهر عناية سعيد بالملاحة فيمصر منحه فيسنة ١٨٥٤ الى شركة أجنبية (شركة الانجرارية المصرية) امتياز «جر» البضائع الصادرة والواردة بواسطة مراكب جـارية في النيل والترع المصرية في مقابل تعهد الشركة باقامة الاعمال الهندسية اللازمة على المحمودية . وبذلك انتظمت الملاحة في هذه الترعة التجارية الكبرى .

وقـد صدر في سنة ١٨٥٧ فرمان سلطانى بانشاء (الشركة المجيدية) التى كانت مراكبهـا في البحر الاحمر والبحر الابيض تنقل البضائع والبريد بين ثغور مصر والدولة ، وكانت هذه الشركة مؤلفة من كبار المصريين والاجانب .

وقد عهد سعيد الى شركة (ديسو) الفرنسية باصلاح فرضة السويس وبناء رصيف وحوض لاصلاح السفن فيها (١٨٦٢) .

ولم يكن اهتمام سعيد بالبحرية المصرية أقل من اهتمامه بجيشه لانه نشأ صغيرا على ظهر السفن مع طائفة من أبناء «الشعب» اذ كان أبوه يعده لقيادة البحر . وكان سعيد بعد فراغه من مساعدة الدولة في حرب القرم في أوائل حكمه والتفاته الى الاصلاحات ينوى تقوية البحرية المصرية بانشاء سفن جديدة واصلاح سفن الدونتمة التى عادت من القرم ولكن بعض الدول الاوروبية

البحرية خوّفت الباب العالى من تقوية الاساطيل المصرية التى ناصبته العداء في عهد محمد على فنع السلطان سعيدا من اصلاح سفنه واضطره الى تكسير أكثرها وبيع أخشابها واخلاء سبيل ضباطها. وبذلك تمكنت تركياوالدول بفضل السلطة التى تستمدها من معاهدة لندرة من القضاء على قوة مصر الحربية في البحر .

السودان — وقد فكر الوالى في الوقت نفسه في اصلاح شؤون السودانفذهب فييناير سنة ١٨٥٧ وتفقد أحوال الرعية فيه ، فقسمه الى خمس مديريات : سنار، كردفان، التاكه، بربر، دنقلة . وأرسل الى المديرين منشورا في ٢٦ يناير يأمرهم فيه بالعدل ورفع الحيف عن السكان فيما يتعلق بالضرائب ، والسخرة والقضاء . وفي أواخر حكمه عين موسى باشا حمدى حكمدارا عاما للسودان فانتظمت ادارته وساد الامن فيجميع ربوعالسودان فكثرت الرحلات العلمية الجغرافية التى كانت مقدمة الحركة الاستعمارية الاوروبية فيأواسط أفريقية : وأهم هذه الرحلات التى كان يشجعها الوالى رحلة صمويل بيكر وسبيك وغرانت الى منابع النيل (سنة ١٨٦٢) وقد وصلوا الى بحيرة (ألبرت) و (فكتوريا نيانزا) «نسبة الى فكتوريا ملكة انجلترا وزوجها البرنس ألبرت» .

غلطات سعيد — ولكن مما يؤسف له أن هذا الوالى العادل الذى كان يحب الشعب حبا جما ويعمل من الاصلاح كل ما من شأنه جلب الرفاهية له لم يعن بتثقيفه وتنويره عناية أبيه فألغى عند توليه الحكم ديوان المدارس الذى كان يديره عبد الله فكرى، ولم تفتح في عهده الا مدرسة حربية ، وأخرى بحرية ، وكانت المدارس في عهد عباس أربعا .

ويؤخذ عليه أيضا أنه أول من رحب بالاجانب وبالغ في اكرامهم فكانوا يطمعون في جانبه ، ويخدعونه كثيرا ويحصلون منه على امتيازات ومنح لاتراعى فيها مصلحة مصر .

وفي عهد سعيد بدأ القناصل يتدخلون بطريق مباشر. أو غير مباشر في شؤون مصر الداخلية . وقدكان الاجانب منكمشين في عهد محمد على وعباس ولكن سعيدا ارتكب غلطتين سياسيتين كبيرتين جرتا على البلاد كل بلاء : الدين والقناة .

ذلك أن سعيدا وقع فيما لم يقع فيه أبوه وكانت ادارته المالية من أسوأ ، الادارات ، وهو أول من استدان من البيوتات المالية الاجنبية فعقد قروضا تبلغ ثلاثة الملايين من الجنيهات ، وكان دينه السائر يبلغ العشرة . وقد استحكمت الازمة المالية في أواخر

حكمه فاضطر الى بيع أثاث السراى وما حوته خزائن الحكومة من نفيس المتاع، وصرف الجيش ، ومنح موظفى الحكومة الذين يتركونها أرضا معاشا لهم ولاولادهم .

وقدكانت ديونه على نوعين : داخلية وخارجية ، وكان منشؤها في سعة كرم الوالى وتعاقده من غير روية مع الاوروبيين «المتعهدين» وغيرهم الذين كانوا لاينفكون يطالبونه بواسطة قناصلهم بتعويضات كبيرة عن غبن وهمى أصابهم في اتفاقات أبرموها مع الحكومة .

وكان سعيد متلافا للمال ، يروى عنه أنه أنفق نيفا وسبعة ملايين من الفرنكات في زخرفة حجرة له في أحد قصوره ، وقد أنفق المال الكثير على جيشه فاستدان لمعامل ألمانيا وفرنسا حيث اشترى المدافع والملبوسات وآلات الحرب .

وقد انتهى الامر بالحكومة فتوقفت عن دفع مرتبات الموظفين والمستخدمين وأصدرت أوراقا مالية ، لم يرو عن مثلها ، كانت عبارة عن تحاويل على المالية المصرية يعطيها أولئك المستخدمون الى ممونيهم من وطنيين وأجانب ، فكان جيش التجار والمقاولين يحاصرون الخزانة المالية كل يوم ولا يفوزون بطائل حتى هبطت قيمة هذه الاوراق الى الحد الادنى في السوق .

أما القناة فقد منح سعيد فرديناند دلسيبس في سنة ١٨٥٤ امتياز شق قناة السويس بين البحر الابيض والبحر الاحمر : وقد

وجدت هذه الفكرة من القدم ، وكان حكام مصر من الفراعنة الى محمد على يعارضون في تنفيذها حتى لا يفتحوا للاجانب باب الاغارة على مصر .

ولكن سعيدا وثق بدليسبس ونظر الى أهمية هذا العمل من الوجهة المدنية لا السياسية ، وقد بدىء فعلا حوالى سنة ١٨٥٩ رغم معارضة الباب العالى وانجلترا التى كانت تخشى من النفوذ الفرنسى أو المصرى على طريق الهند . ولا ريب أن نابليون الثالث كان العنصر الاكبر لسعيد في خطته اذبدأت سياسة المصالح في عهد الامبراطورية تلعب دورا كبيرا في مصر بعد أن كانت سياسة عواطف في بعض مظاهرها في أيام لويس فيليب .

فتح سعيد بقناته للاجانب أبواب مصر فأخذت انجلترا وفرنسا من ذلك الوقت تستبق كلتاهما الى الاكثار من مصالحها الاقتصادية والسياسة في مصر ، وكانت القناة رأس هذه المصالح ، تمهيدا للتدخل في شؤونها والاستيلاء عليها ، وكان يردد القول «بأن التدهور نشأ في عهد سعيد» .

وقد كان في وسع أية حكومة قوية بعده تدارك الامر لو ساعدها الحظ .

حسناته — وعلى أية حال فان سعيدا أول حاكم اعتز بالجنسية المصرية وأحب بلاده باخلاص حبا لا تشوبه المطامع والزهو

وكان لايميل الى الاتراك ويبذل جهده في تقوية العنصر الوطنى واسعاده . روى أحمد عرابي في الفصل الخامس من مذكراته مايأتى عن سعيد «.... ولشدة اعجابه بى أهدانى تاريخ نابليون بونابرت طبع بيروت» وهو بادى الغيظ ، لان الفرنسيين تمكنوا من التغلب على البلاد المصرية ، وكان يحرض على وجوب حفظ الوطن من طمع الاجانب ... وقد ازداد هذا الشعور في تأصلا عند ماسمعت الخطبة التى ألقاها سعيد باشا في مأدبة أدبها بقصر النيـل للعلماء والرؤساء الروحانيين وأعضاء العائلة الحـاكمة وأعاظم رجال الحكومة ملكيين وعسكريين قال مرتجلا :

«أيها الاخوان . انى نظرت في أحوال هـذا الشعب المصرى»
«من حيث التاريخ فوجـدته مظلوما مستعبدا لغيره من أمم»
«الارض فقـد توالت عليه دول كثيرة : كالرعاة والاشوريين»
«والفرس حتى أهل ليبيا والسودان واليونان والرومان . هذا»
«قبل الاسلام وبعده تغلب على هذه البلاد كثير من الدول الفاتحة»
«كالامويين والعباسيين والفاطميين من العرب . ومن الترك والاكراد»
«والشركس . وقد أغارت فرنسا عليها واحتلتها في أوائل هذا»
«القرن في زمن (بونابرت) وبما أنى أعتبر نفسى مصريا رأيت»
«أن أربى أبناء هذا الشعب وأهذبه حتى أجعله صالحا لان يخدم»

«بلاده خدمة صحيحة نافعة ويستغنى بنفسه عن الاجانب وقد»
«وطدت نفسى على ابراز هذا الرأى من الفكر الى العمل» .

قال عرابي : فلما انتهت الخطبة خرج المدعوون من الامراء والعظماء غاضبين حانقين مدهوشين مما سمعوا . وأما المصريون فخرجوا ووجوههم تتهلل فرحا واستبشارا . وأما أنا فاعتبرت هذه الخطبة أول حجر في أساس «مصر للمصريين» .

كان سعيد عريقا في مصريته ، مجدّا في تحسين أحوال شعبه الاقتصادية والاجتماعية ، ولئن ترك حكومة فقيرة مستضعفة فقد ترك شـعبا غنيا بثروته وموارده ، وكان عصره عصر سـلم ، وعدل ، ورفاهية .

الباب الرابع

عصر اسماعيل

الفصل الأول

الخطة المالية والسياسية وأسباب التدخل الأوربى فى مصر

كان عصر اسماعيل كعصر محمد على ينطوى على العظمة والبؤس من الوجهتين السياسية والعمرانية وكان اسماعيل منذ ولايته (١٨٦٣) الى افتتاح القناة (١٨٦٩) صاحب الامر والنهى وكانت مصر عليها مخايل العظمة ، وكان هذا العصر من أزهى عصورها . ثم جاء عصر محن سياسية ومالية ارتبكت فيه الادارة والعمران فتدخل الاجنبي في شؤونها وقد كان هذا العصر (١٨٦٩ — ١٨٧٩) مدرسة المحنة الكبرى التى تكونت فيها روح جديدة ترجع اليها أسباب ومقدمات الثورة العرابية .

خطة اسماعيل — سار اسماعيل على خطة محمد على الواسعة التى كانت ترمى الى عظمة مصر واستقلالها ولئن كان ينقصه حزم جده وبعد نظره الا أن مهمته الكبرى كانت أكثر دقة لان عصره كان عصر الانتقال الصحيح في الحياة العامة اذ بدأت المصالح الاجنبية ، على أثر منح امتياز قناة السويس (١٨٥٤) وازدياد العمران والرفاهية ، تتغلغل في البلاد بقوة. وقد أخذت شكلا ماليا كان تدخلا سلميا منظما أدى الى تدخل سياسى رسمى (١٨٧٦) أعقبه تدخل مسلح (١٨٨٢) .

كان حجر الزاوية في سياسة اسماعيل المالية في الخارج تحقيق استقلال مصر بالنسبة لتركيا بالمال لا بالسيف وبسط النفوذ المصرى في أفريقية. وفي الداخل العمل على انفاذ اصلاحات واسعة في جميع فروع الادارة المصرية . ولكن أوروبا عملت على احباط سياسته وتمكنت بواسطة قناصلها وتجارها وصناعها «ومقاوليها» الذين كانوا يستندون الى الامتيازات من عرقلة أعماله في مصر.

وقد أبان اسماعيل عن خطته عند توليه الحكم في خطبة الجلوس التى قال فيها : «ان أساس كل ادارة جيدة انما هو النظام والاقتصاد في المالية ، ولكى أقدم دليلا محسوسا على ارادتى هذه عزمت من الآن على ترك الطريقة المتبعة من أسلافي وتقرير



يوسف افندى مدير حدائق شبرا فى عهد محمد على

مرتب سنوى لى لن أتجاوزه أبدا فأتمكن من تخصيص عموم ايرادات القطر لانماء شؤونه الزراعية وتحسينها .

وانى آمل ياحضرات القناصل أن أجـد منكم اقتناعا بهـذه العواطف التى تملأ فؤادى واقبـالا على وضع أيديكم في يدى باخلاص لنعمل معا على ما فيه خير البلاد وساكنيها» .

كان اسماعيل طموحا تحفزه همته الى تحقيق خطته الكبرى في الداخل والخارج في وقت واحد وتنفيذ مشاريعه الواسعة دون تريث . وكان ذلك يستدعى وجود وزارة مالية منظمة تعينه في تدبير شؤونه وضبط حساباته . ولكن يظهر أن الوالى تفرّد بالامر وفضل أن يكون حكمه المطلق جماع السلطات كلها حتى يتمكن عاجلا من النهوض بالبلاد . وكان من المحتمل أن يكتب النجاح له في سياسته لولا المصاعب الناشئة من مركز البـلاد الطبيعى والسياسى .

الأزمة الاولى — أوّل عامل شجع الوالى في سياسته انصباب الثروة في البلاد في أوائل حكمه اذ كانت الحرب المدنية في أمريكا قائمة على ساق وقدم فارتفعت أثمان القطن المصرى حتى بلغ ايراد الصادر ١٤ مليون جنيه في سنة ١٨٦٤ بعد أن كان لايتجاوز ٤ في سنة ١٨٦٢ وكان اسماعيل، كمعظم رجال عصره،

يتوهم أن الحرب ستستمر طويلا فعقد قرضا كبيرا وشرع في تنفيذ خطته ولكن الحرب وقفت فجأة في سنة ١٨٦٥ فوقعت الحكومة المصرية في أزمة ، فلم يمنعها ذلك من الامعان في سياستها اعتمادا على ثروة لاتنفد وأخذت تنتقل من ضائقة الى ضائقة وتعقد القرض بعد القرض ، بشروط فادحة حتى عجزت عن سداد دينها بل فوائده التي بلغت ٦ ملايين من الجنيهات في العام .

مسئولية تركيا — أنفق اسماعيل الاموال الطائلة في أسفاره الى الاستانة للحصول على امتيازات توسع استقلاله وتكسر قيود معاهدة لندرة.وكان يرشو السلطان نفسه ووزراءه وكبار رجال الدولة والسياسيين والصحفيين، ويقدر ماأنفقه فيها بعشرين مليون جنيه على الاقل يضاف اليها زيادة الجزية السنوية نحو ٤٠٠ر٠٠٠ جنيه . وقد حصل الوالى في مقابل ذلك على ثلاثة فرمانات (١٨٦٦ و١٨٦٧ و١٨٧٣) كان آخرها يشتمل على الامتيازات الممنوحة في الاول والثانى ، وهو أهم وثيقة سياسية بعد معاهدة لندرة تحدد مركز مصر ازاء الدولة ، وأهم أركان هذا الفرمان تنظيم الوراثة وجعلها تنتقل من الاب للابن مباشرة، ونيل لقب خديوى ، وزيادة الجيش، وعقد القروض والمعاهدات مع الدول من غير قيد .

ولا ريب أن هذه الامتيازات قد وسعت الاستقلال المصرى ووطدته من الوجهة النظرية. ولكن الباب العالى أوجد فيه ثغرة لانه وان كان قد امتنع لغاية سنة ١٨٧٢ من تحويل حكومة مصر الحق في عقد قروض الا أنه بقبوله من الوالى «عطاياه» العظيمه صار في عداد المسئولين عن الازمة التى وقعت فيها ولايته .

سياسة اوروبا — وكانت أوروبا نفسها تشجع اسماعيل في سياسة الاقتراض لان ثروة مصر كان يضرب بها المثل وكانت الدول الكبرى في ذلك الوقت بدأت تدخل في عصر الصناعة الكبرى فتكاثرت رؤوس الاموال ، وقامت المضاربات وتكوّنت المالية الدولية والبيوتات الكبيرة التى صارت لها الكلمة الاولى في سياسة الحكومات .

وكان الماليون وعملاؤهم يبحثون عن الارض البكر التى يستثمرون فيها رؤوس أموالهم فوفد الكثيرون منهم الى الاسكندرية في أوائل حكم اسماعيل وأسسوا فيها الشركات المختلفه واتصلوا بالوالى

ونزح الاجانب في الوقت نفسه الى مصر بكثرة طلبا للرزق وكانوا من أحط الاوساط ومختلف الملل والنحل ، وساعدهم على ذلك ظهور وسائل النقل الحديثة من قاطرات ومراكب بخارية اختصرت المسافة في البر والبحر . وقد أخذت تنتشر من ذلك الوقت المصالح الاوروبية في مصر ، وكانت الديون من أخطرها على سلامة الدولة .

ولا شك أن رجال السياسة الذين كانوا على اتصال برجال المال أمثال روتشلد وأوبنهايم وفريهلينج في فرنسا وانجلترا كانوا يدفعونهم الى ارسال أصول أموال في مصر . وكان الوالى في اصلاحاته ، كما يقول البارون دى ملورسى «كالبانى الذى أراد أن يبنى بيتا كلفه مالا طاقة له به فرهن الارض وتقدمت له الشركات الاوروبية بالمال علما منها بأنها ستضع يدها على الملك يوم يعجز المدين عن سداد دينه» .

وقد كانت قناة السويس (١٨٥٩ — ١٨٦٩) ، وهى أهم طرق المواصلات بين الشرق والغرب ، باعثا على ايقاظ المطامع الاستعمارية نحو مصر . وكان في انجلترا في منتصف القرن التاسع عشر حزب حر يخشى على الامبراطورية البريطانية من تشتتها وتفككها ، ويحارب الفكرة الاستعمارية . فلما تكونت في أوروبا الجمعيات الجغرافية وكثرت الاكتشافات في القارة الافريقية، وربطت قناة السويس أجزاء الامبراطورية بعضها ببعض عدل الحزب الحر عن آرائه وظهرت أهمية قناة السويس الحربية والسياسية بالنسبة للهند، وأهميتها التجارية والاستعمارية بالنسبة لافريقية .

منذ ذلك الوقت أخذت انجلترا وفرنسا تتنافسان في استغلال مصر ووضع اليد عليها . وكانت كل منهما تجد في خطة الاخرى نحو مصر مبررا لسياستها . وكانت الدولتان تجدان في اسراف

اسماعيل مبررا لسياستهما معا ويحملانه تبعة أعمالهما في مصر حتى في الوقت الذى أصبحت فيه المالية والادارة تحت الرقابة الاوروبية (١٨٧٦ — ١٨٧٩) .

والواقع أن اسماعيل قد أسرف ودفعه حب الظهور الى انفاق الاموال المقنطرة في اكرام ضيوفه الاوروبيين، وهداياه، وحفلاته الراقصة ، وقصوره الباذخة ، ولكنه سار سيرة بعض الملوك الاوروبيين وأنفق معظم الاموال التى استعارها في أصلاحاته وكان سليم الطوية في حين أن السياسة الاوروبية كانت تنصب له الحبائل بطريقة «غير شريفة» وقد أعارته المال بأفحش أنواع الربا .

ديون اسماعيل — كانت ديون اسماعيل «ثابتة» و «سائرة» أما الثابتة وهى القروض المحدودة التى عقدها في بنوك باريس ولندرة فقد بلغت من ١٨٦٣ الى ١٨٦٨ نحو ٢٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه ، وتراكمت عليه الديون السائرة الصغيرة المستحقة الدفع فكان يجددها بفوائد كبيرة تزيدها في كل تجديد حتى بلغت ثلاثة أو أربعة أضعاف المبلغ الاصلى الذى اقترضته الحكومة .

وأخذ مركز الحكومة المالى يتزعزع حوالى سنة ١٨٦٧ فبدأت تتوقف عن دفع مرتبات الموظفين ، وكانت الضرائب تجبى مقدما فساءت أحوال الزراعة والاهالى واضطر الباب العالى في سنة ١٨٦٨ الى اصدار فرمان يحرم تقديم أى قرض الى مصر بدون اذن

الحكومة التركية ، ولكن بعض المقربين من الوالى آقنعوه برهن ايرادات أملاكه الخاصة بدلا من ايرادات الحكومة فاستغنى بدلك عن تصريح تركيا وعقد سلفة جديدة مقدارها ٧ ملايين (لم يدفع منها الا ٥) في سنة ١٨٧٠ بفائدة ١٣ في المائة مع مصرف «بتشوفسهايم» فاحتج الباب العالى لدى الحكومة الانجليزية باعتبارها الممثلة لكبار الدائنين «على كل اتفاق مالى لم يصدق عليه من السلطان ويكون من شأنه المساس القريب أو البعيد بايرادات مصر (١) .

ورغما من ذلك فان حكومة اسماعيل استمرت في «عملياتها» المالية ولم يجد للوالى بجانبه من يعينه على الخروج من الضائقة بطريقة «اقتصادية» غير طريقة القروض وما اليها. فاقترح اسماعيل صديق (المفتش) وزير ماليته منذ سنة ١٨٦٨ فكرة المقابلة التى أنشىء لها ديوان مخصوص في سنة ١٨٧١ ، وكان الغرض منها سداد ديون مصر كلها : وذلك بأن يدفع الاهالى مقدما ضرائب ستة أعوام في مقابل اعفائهم من نصف الضريبة بصفة دائمة . وقد تمكنت الحكومة في الحال من الحصول بهذه الطريقة على ٨ ملايين من الجنيهات في حين أن الدين الثابت وحده كان يبلغ ٢٧ مليونا

(١) أنظر تفاصيل هذه القروض فى كتاب « سيمورکی » الذى ظهر عن مصر فى سنة ١٨٨٢ ، وفيه يستند المؤلف الى وثائق البرلمان الانجليزى الرسمية .

وكانت الحكومة بحاجة الى المال الوفير لمتابعة سياستها وسداد بعض ديونها «الصارخة» ولم يأت شهر أبريل سنة ١٨٧٢ حتى عقدت سلفة جديدة مع (أوبنهايم وابن أخيه) تبلغ ٤ملايين من الجنيهات

ويلاحظ أن الماليين كانوا يعلمون جيدا أنهم يخاطرون بأموالهم لان مركز مصر المالى كان في غاية من الدقة ، وكان عقد هذه القروض من جهة أخرى بدون تصريح تركيا خرق للقوانين والمعاهدات لايبرره الا جشع الماليين الذين كانوا يستندون الى قوة خفية تكفل لهم مصالحهم .

وكان اسماعيل بعد السلفة الاخيرة يفكر في الذهاب الى الاستانة : روى السفير الانجليزى في الاستانة سير هنرى اليوت أن اسماعيل حصل من الباب العالى في سبتمبر سنة ١٨٧٢ على فرمان يخول الوالى حق عقد القروض بدون قيد ولا شرط وأن هذا الفرمان صدر من السلطان رأسا بدون علم الديوان في مقابل ٩٠٠ر٠٠٠جنيه قدمت للسلطان شخصيا، و ٢٥٠ر٠٠٠ جنيه للصدر الأعظم ، و ١٥٠ر٠٠٠ جنيه لوزير الحربية ، و ٢٠٠ر٠٠٠ جنيه لموظفى السراى (١) ، ولما سقطت وزارة محمود باشا فكرت الوزارة الجديدة في الغاء هذا الفرمان الذى لم يسجل كالعادة في

(١) رسالة برقية بتاريخ ١٤ اكتوبر من السير اليوت الى اللورد غرانفيل .

الباب العالى ، واقترح مدحت باشا وقتئذ على السفير الانجليزى عدم الاعتراف، حرصا على مصلحة مصر ، بهذه الوثيقة باعتبارها غير قانونية ولا قيمة لها ولكن السفير رده قائلا «ان كلمة السلطان أعطيت للوالى ولا بد على أية حال من المحافظة عليها» .

عاد الوالى الى مصر بعد أن اكتسب حريته المالية التى ساعده على نيلها سفير انجلترا في الاستانة فوجد الحكومة في ضائقة شديدة، وكان ينوي وقتئذ ارسال حملة الى الحبش فتفاوض في سنة ١٨٧٣ مع بيت انجليزى (أوبنهايم) في عقد سلفة بشروط أرغم اسماعيل على قبولها ، وقد بلغت السلفة الجديدة ٣٢٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه بفائدة ٨ في المائة أى بنحو مليون ونصف مليون جنيه في العام ولكن اسماعيل لم يدخل في خزائنه من هذا المبلغ الا ١١٫٧٥٠٫٠٠٠ جنيه ولم يرو في تاريخ القروض الحكومية صفقة رابحة كهذه «للدائنين وأصدقائهم [١]» .

شراء انجلترا اسهم مصر فى القناة — وقد صارت بعد هذه السلفة فوائد الديون الثابتة وحدها تبلغ الخمسة أو الستة الملايين من الجنيهات ، وكانت الحكومة تريد أن تجد خلاصها في سلفة جديدة . فتصدى دسرائيلى «اللورد بيكونزفيلد» وخرق خرقا في السياسة بشرائه الاسهم التى كانت للحكومة في القناة منذ سعيد (١٧٦٫٦٠٢ من ٤٠٠٫٠٠٠) بمبلغ ٤٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه

(١) توجد تفاصيل هذه السلفة في كتاب ماك كون ، وفى تقرير كيف (١٨٧٦) .

ويرى قنصل الولايات المتحدة سابقا في مصر مستر «فارمان» أن هذه الصفقة «كانت الضربة القاضية على الخديوى وأكبر غلطة سياسية ومالية ارتكبها في حياته (١)» :

ماليـة : لان الوالى باع الاسهم بثمن بخس وتعهد فوق ذلك بدفع ٥ في المائة فوائد سنوية لهذا المبلغ لغاية أول يوليه سنة ١٨٩٤ أو بعبارة أخرى كانت الحكومة الانجليزية دائنة تسترد مبلغها بالتقسيط بعد أن استولت على أسهم بلغت قيمتها ٢٤٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه في سنة ١٨٩٦ و ٣٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه في سنة ١٩١٥

وسـياسية : لان الحكومة الانجليزية أصبحت لها مصلحة مزدوجة مالية وسياسية في القناة تمهد السبيل لتدخلها الفعلى في مصر ، في حين أن فرنسا كانت المصالح المالية ذريعتها الوحيدة للتدخل في مصر ، وبذلك رجحت كفة السياسة الانجليزية .

بعثة كيف — ولم تمض الا أيام على شراء الاسهم حتى تألفت لجنة انجليزية برئاسة «كيف» لدرس الحالة في مصر ، وكان هذا العام (١٨٧٦) بدأ التدخل الفعلى في مصر وارسال البعثات المختلفة التى كان الغرض منها اصلاح الادارة المعتلة بوضعها تدريجا تحت المراقبة الاوروبية ضمانة للدائنين. وقدفطن اسماعيل

(١) انظر كتاب « مصر وحياتها » .

الى مرامى السياسة الانجليزية فصرح في حديث له مع «بيتى كنجستون» سنة ١٨٧٦ : «اننى ماكنت أعتقد قط أن انجلترا ترمى بشرائها أسهم قناة السويس وارسالها موظفا كبيرا لفحص حساباتى وضع يدها على مصر» .

وقد اقترح «كيف» توحيد الديون المصرية كلها على أساس فائدة معتدلة تتفق مع حالة البلاد ، وتأجيل الاستحقاقات نظرا لخطورة الحال «وهذا الحل أجدى لحملة السندات من الخسارة الفادحة التى تصيبهم من جراء التدهور المالى» (١) .

وكان «كيف» يقترح في الوقت نفسه وضع الادارة تحت رقابة «ريفرس ويلسون» أحد رؤساء المالية الانكليزية الذى كان في طريقه الى مصر . ولكن اسماعيل عارض في هذا الشرط الذى يقيد سلطته واجتهد في الاتفاق مع الماليين الفرنسيين فأصدر في ٢و٧ مايو مرسومين بانشاء «صندوق الدين العمومى» وتحويل جميع الديون السائرة والثابتة الى دين موحد بفائدة ٧ في المائة .

---

(١) أثبت مستر « ملهال » فى بحث نشرته « مجلة كونتمبورارى ريفيو » فى اكتوبر سنة ١٨٨٢ عن المالية المصرية أن اسماعيل لم يصله الا ٤٢ مليون جنيه مع أن الدين المربوط على مصر كان لا يقل عن ٩٠ مليون .

وقد وضح « سيموركى » فى سنة ١٨٨٢ أن مصر كانت دفعت لغاية هذا العام جميع دينها الحقيقى . أى المبلغ المستعار حقيقة بفائدة ٦٪ . ومع ذلك فقد ظلت مثقلة بدين رسمى لا يقل عن التسعين مليون جنيه » .

وقد عين في صندوق الدين مندوبون عن الحكومات الفرنسية والنمسوية والايطالية : مسيو دى بلينير ، والهرفون كريمر ، والمسيو بارافلى (١) .

بعثة جوشن ونظام المراقبة الثنائية — وقد امتنعت الحكومة الانجليزية عن تعيين مندوب لها وعارضت المشروع زمنا ثم قر الرأى على ارسال بعثة جديدة مؤلفة من «جوشن» و«جوبير» باعتبارهما ممثلين للدائنين الانكليز والفرنسيين لاجراء تصفية عامة، وأرسلت انجلترا وفرنسا في الوقت نفسه سياسيين من ذوى الخبرة : اللورد فيفيان ، والبارون دى ميشيل لتمثيلهما في مصر ووضع قواعد المراقبة الثنائية (كوندومنيوم) .

وكان الخديوى يفكر وقتئذ في الاقتداء بتركيا واعلان افلاس الحكومة المصرية ، ولكن اتفاق الدولتين حال دون ذلك ، وقد

(١) قال فريسينيه فى كتابه عن المسألة المصرية « ان انشاء صندوق الدين يعد الافتئات الأول على سلطة الخديوى . ورغماً من الشروط المعتدلة التى صيغ فيها المشروع فان تنازل الخديوى عن سلطته واضح. وقد أصبح الدائنون الاجانب من ذلك الوقت يكونون حكومة فى حكومة الدولة . وبما أن اسماعيل قد قبل هذه الوصاية صار فرضاً على الدائنين ، لا الحكومات ، أن يعينوا الاوصياء ، ولكن تدخل الحكومات كان من شأنه تورطها نحو رعاياها فى تعهدات لا حد لها فصارت لا تملك وضع حد لتدخلها ، ومن هذه الغلطة الاساسية نجمت معظم اسباب أزمة سنة ١٨٨٢ » .

هدده البارون دى ميشيل ، في حديث له بطلب عزله من الولايةفقال اسماعيل «ولكن ماالعمل اذا كنت لاأستطيع الدفع... وكانت مصر جلدا على عظم ... أتظنون أنكم بوضع السكين على رقبتى تتمكنون من استنباط الموارد التى تنقصها» .

وقد كانت أهم نتائج بعثة (جوشن — جوبير) المالية ايجاد دين ممتاز مقداره ١٧مليون جنيه بفائدة ٥ في المائة وانقاص الدين الثابت الى ٥٩ مليونا بفائدة ٧ فيالمائة فأصبح مجموع فوائد الدين التى تدفع سنويا لاتقل عن ٦٫٥٦٥٫٠٠٠ جنيه أى ٦٦ في المائة من الايرادات العامة فلا يبقى لمصر بعد دفع الجزية الا مليون ونصف تقريبا لاتكفى للانفاق على الدائرة وتعهد أعمال الرى وغيرها التى هى عماد الثروة في البلاد .

وكان اسماعيل ووزير ماليته «اسماعيل المفتش (١) » يقولان بأن أقصى فائدة في وسع مصر احتمالها ٥ في المائة ويقال ان هذا كان رأى «كيف» أيضا ، ولكن الدائنين كان لايعنيهم مصلحة

(١) قتل اسماعيل صديق فى نوفمبر سنة ١٨٧٦ ويعزى قتله الى تحريض الا جانب لانه كان يدبر فيالبلاد حركة مقاومة ضد خطة جوشن والخديوى الذى كان لا يجد مناصاً من قبولها : كان جوشن عضواً فى البرلمان الانجليزى ومن كبار الماليين ذوى النفوذ فى حكومة الدولة ، وكان رئيس الحزب الاجنبي الذى يريد توطيد الادارة الاوروبية فى مصر والقضاء على كل نفوذ وطنى يقف فى سبيله .

البلاد ما دامت خزائنها في أيديهم وادارتها «الضامنة» آيلة الى مراقبة حكوماتهم الفعلية .

أما نتائج البعثة السياسية فهى تتلخص في نظام «الكوندومنيوم» الذى يشرك انجلترا وفرنسا في ادارة مصر ، وقد قضى مرسوم ١٨ نوفبر سنة ١٨٧٦ :

(أولا) بتعيين مراقبين عامين للمالية المصرية: أحدهما بريطانى، والآخر فرنسى .

(ثانيا) بتعيين مندوبية للدين العام مؤلفة من أجانب تعرض حكوماتهم أسماءهم على الحكومة المصرية ، وتنحصر مهمتهم في تسلم ايرادات الجهات المرهونة ضمانة لسداد اقساط الدين السنوى من يدى مراقب الايرادات العام، وتسليمها لبنكى انجلترا وفرنسا ، واتخاذ الاجراءات اللازمة لاستهلاك ذلك الدين .

(ثالثا) بتعيين مندوبية أخرى لادارة مصلحتى السكك الحديدية وميناء الاسكندرية مؤلفة من مصريين وفرنسى وانجليزيين تحت رياسة أحد العضوين الانجليزيين ، وتنحصر مهمتها ، علاوة على الاشغال الادارية ، في تسليم ايراد هاتين المصلحتين الى مندوبى الدين العام .

فعملا بهذه النصوص عينت فرنسا البارون دى مالاريه مراقبا عاما فرنسيا ، والمسيو دى بلنيير مندوبا فرنسيا لصندوق الدين . وأبقت النمسا وايطاليا مندوبيها السابق تعيينهما . وعينت انجلترا المستر دى رومين للمراقبة ، والجنرال مريوت الانجليزى مديرا للسكك الحديدية وميناء الاسكندرية .

وقد اصطحب المستر رومين المراقب البريطانى المستر جرلد فتز جرلد «أحد موظفى حكومة الهند» معه لادارة الحسابات المصرية التى كانت في حالة فوضى .

ولما تم ذلك بادر جوشن بتعيين الميجر بيرنج (اللورد كرومر فيما بعد) مندوبا انجليزيا في صندوق الدين فوصل مصر في ٢ مارس سنة ١٨٧٧

ولكن هذا النظام الثنائى من الوجهة المالية على الاقل قام على قاعدة متداعية ، لانه كان يجب اقناع الدائنين بقبول فائدة معقولة أى ٥ في المائة وتأجيل دفع الكوبون رحمة بالبلاد وادارتها ، وقد كتب قنصل انجلترا اللورد فيفيان الى حكومته في ١٢ يوليه سنة ١٨٧٧ ، بمناسبة دفع أول قطعية كبرى ، يقول

«ان الاموال المطلوبة ٢٫٠٧٤٫٩٧٥ جنيها دفعت كلها أمس ، ولكنى أخشى أن يكون بلوغ هذه النتيجة قد كلف الفلاحين

ثمنا جاء بقاصمة الظهر فبيعت حاصلاتهم المقبلة قهرا ، وطلبت منهم الاموال مقدما. وكل ذلك قد انتزع من بلاد أرهقتها الضرائب وأكبر ظنى أن الادارة الاوروبية آخذة ، من حيث لاتشعر ، في القضاء على ثروة مصر الزراعية وجعلها أثرا بعد عين ، وانى أرى أن الانجليز يأخذون بنصيب من هذه التبعة الخطيرة» .

توالت الكوارث على مصر فنقص النيل في سنة ١٨٧٧ نقصانا لم يسبق له مثيل نشر القحط والمجاعة والموت ، أعقبه في السنة التالية فيضان أتى على الزرع والضرع . وقد أرغمت مصر في أثناء ذلك على ارسال حملة والانفاق عليها في الحرب الروسية التركية (١٨٧٧) .

كانت الخزينة خاوية ، وكان الشعب ، باعتراف اللورد فيفيان (في رسالة ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٧٧) ، يتذمر من أن يدفع لاصحاب الديون كل مالهم بينما المستخدمون ، وعليهم المدار في تسيير سفينة الحكومة ، لا يتقاضون شيئا .

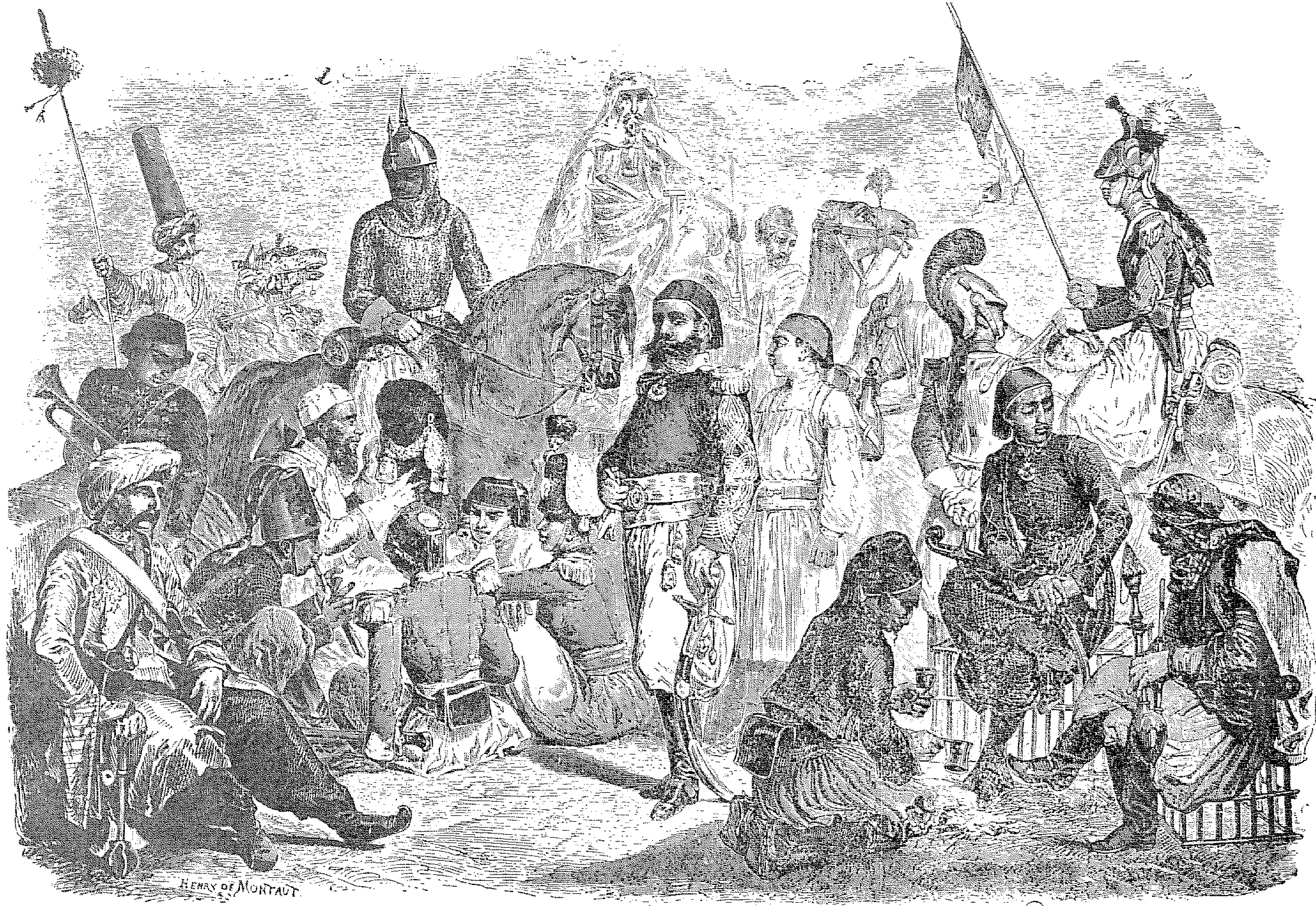
وكان الخديوى يلح على المستر فيفيان في رفع بعض الظلم الواقع على البلاد من جراء الامتيازات «بأن يحصل من الاوروبيين على دفع بعض الضرائب التى تقع كلها على كاهل الوطنيين الفقراء، والكف عن استيراد البضائع المهربة التى تملأ البلاد وتباع علنا على أعين السلطات المصرية العاجزة عن التدخل» .

ولكن كانت أوروبا لايهمها الا دفع القطعيات المستحقة والاستيلاء على حكومة مصر ، وقد بلغ الايراد في آخر سنة ١٨٧٧، ٩٫٥٤٣٫٠٠٠جنيه، ودفعت منهامصر ٧٫٤٧٣٫٩٠٩جنيهات للدائنين ولم يبق لها بعد دفع الجزية وفوائد أسهم القناة التى بيعت لانجلترا الا ١٫٠٧٠٫٠٠٠ جنيه للقيام بنفقات الادارة !

وكان عـدد الموظفين الاوروبيين الذين يتقاضون المرتبات الضخمة آخـذا في الازدياد ، وكان النفوذ الاول للانجليز في الادارة المصرية . روى البارون دى ميشيل في مذكراته «أن الادارة المصرية (بعد بعثة جوشن) قدملئت فعلا بالموظفين الانجليز في أسابيع قلائل» .

ولا ريب أن انجلترا كانت لها الكفة الراجحة في مصر فقضت فعلا على النظام الثنائى من الوجهة السياسية باعتباره قائما على قاعدة المساواة بين الدولتين خصوصا بعد أن احتلت قبرص في أثناء الحرب الروسية التركية فهيمنت على قناة السويس، وأصبحت بعد مؤتمر برلين (١٨٧٨) صاحبة النفوذ في الاستانة .

ولقد أظهرت هذه الحرب القلق السياسى الذى كان مستحوذا على انجلترا من جهة مصر ، فكتب الـكاتب الانجليزى الشهير «ادوارد ديسى» مقالات في هـذا الموضوع : احـداها في مجلة



جيش محمد على فى لباسه العسكرى

«القرن التاسع عشر» في يونية سنة ١٨٧٧ تحت عنوان «طريقنا الى الهند» وفيها يحض انجلترا على انتهاز هذه الفرصة التى لم تسنح منذ ٧٥ سنة ، فرصة انشغال فرنسا بألمانيا وامكان امتلاك مصر دون التعرض لخطر الحرب مع فرنسا .

وكتب ديسى مقالة أخرى في «المجلة البريطانية» ديسمبر سنة ١٨٧٧ عنوانها « الخديوى والحملة الانجليزية » يطلب فيها أن تضع انجلترا يدها الفعلية على حكومة مصر في مقابل تحمل مسئولية انفاذ تعهدات مصر نحو دائنيها واصلاح الادارة نفسها .

بعثة ريفرس ولسن ونتائجها — ولما كانت أحوال البلاد وادارتها وماليتها في ارتباك مستمر وعمت الشكوى اقترح على الخديوى ، أن يطلب ارسال بعثة جديدة ، فأصدر في ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨ مرسوما يقضى بتعيين «لجنة للتحقيق» تحت رياسة المسيو دى لسبس لفحص الحالة المصرية فحصا دقيقا تاما، وفوض لها السلطة المطلقة لاجراء كل تحقيق تراه موصلا الى الغرض الذى أنشئت من أجله .

وقد تشكلت هذه اللجنة وكان وكيلاها السير ريفرس ولسن ورياض باشا ، وأعضاؤها مندوبي الدول الاربعة في صندوق

الدين دى بلينير عن فرنسا ، وبيرنج (كرومر) عن انجلترا ، وكريمر عن النمسا ، وبارافللى عن ايطاليا ، وكان رئيسها الفعلى السير ريفرس ولسن .

وأول أعمال ولسن الاستيلاء على أملاك الخديوى الواسعة فصاح اسماعيل قائلا «انهم يريدون القضاء علىّ بتجريدى من ثروتى الشخصية وطـردى بعد ذلك من مصر بفرمان من الباب العالى» .

وقد أشفقت اللجنة في تقريرها التمهيدى الذى رفعته الى الخديوى في ١١ مايو سنة ١٨٧٨ على موظفى الحكومة وطلبت أن تدفع لهم مرتباتهم باعتبارهم فيما يتعلق بمرتبـاتهم «دائنين ممتازين خصوصا وأن مصلحة الدائنين نفسها في حسن سير الادارة العامة التى تضمن ايرادات الضرائب» .

وأشفقت أيضا على الفلاحين «الذين يضطرون لاجل سداد ديون ضاعفتها الفوائد الى بيـع مواشيهم وحاصلاتهم بل وأرضهم بثمن بخس» .

والواقع أن اللجنة وسعت دائرة تحقيقها ، كما سنفصله في فصل آخر ، فانتقلت من درس موارد مصر ومشروع التصفية المالية الى أعمال اسماعيل ، وختمت تقريرها بقولها «ان الحـاكم الاعلى يتمتع بسلطة لا حد لها» .

وبناء على ذلك دعى اسماعيل الى تكوين «وزارة مسؤولة» فصدر مرسوم ٢٨ أغسطس بتأليف وزارة برياسة نوبار ، وكان قد انحاز لانجلترا ، وعضوية ريفرس ولسن فيالمالية ودى بلينير المراقب المالى الفرنسى في الاشغال .

وألغيت المراقبة الثنائية التيقام عليها «الكوندومنيوم» وضمنت انجلترا لنفسها النفوذ الاول في الوزارة الجديدة ، بتعيين ولسن في المالية ، وبذلك انتقل الحكم المطلق من اسماعيل الى الاجانب أو الى السير ولسن وزير المالية الانجليزى .

وقد سار ولسن على خطة اسماعيل التى كان يندد بها فعقد قرضا جديدامع بيتروتشلد مقداره الاسمى ٨٫٥٠٠٫٠٠٠جنيه بضمانة أملاك الخديوى ، واستعملت الوسائل القديمة في جباية الضرائب فعم البؤس في البلاد وكان الفلاحون يبيعون مواشيهم والنساء حليهم ، وكان المرابون يملأون المحاكم بطلبات الحجز (١)

وظلت الخزانة خاوية ، وبقى الموظفون الوطنيون لايتقاضون مرتباتهم بينما كان الدائنون تدفع «قطعياتهم» الى آخر درهم ، وكان الموظفون الاجانب يتقاضون المرتبات الضخمة بينما عددهم في ازدياد .

---

(١) جريدة التيمس فى ٣١ مارس سنة ١٨٧٩

اذ ألحق منهم بخدمة الحكومة المصرية في سنة ١٨٧٦ وحدها مالا يقل عن ١١٩ موظفا جديدا ، و ١٣١ في سنتى ١٨٧٧ و١٨٧٨ ، ٢٠٨ في ١٨٧٩ ، ٢٥٠ في سنة ١٨٨٠ و١٢٢ في سنة١٨٨٢ حتى بلغ عددهم ١٣٠٠ يتقاضون مايزيد عن ٣٠٥٠٠٠ جنيه في العام .

ومن الثابت أن السير ريفرس ولسن بدأ يفكر جديا في تسوية الدين بطريقة نهائية بعد أن تحققت أغراضه السياسية واغتصب سلطة الحاكم الشرعى ، وهذا ما حدا به الى أن يقترح على اسماعيل اعلان «افلاسه» وتأجيل دفع بعض الديون ، وانقاص الفوائد الفادحة التى تثقل الخزانة الى ٥ في المائة .

ولكن مجيء هذا الحل بعد ماهلكت القرى والبلاد ، وتدخل الأجانب فيشؤون المصريين تدخلا أثارحميتهم القوميةدفع اسماعيل الى المقاومة وعزل الوزارة الاوروبية (١٥ أبريل سنة ١٨٧٩) وتعيين وزارة وطنية بحتة برياسة شريف باشا .

وقد وضع اسماعيل بالاشتراك مع نواب الامة وممثليها خطة مالية جديدة كانوا هم الضامنين لها ، ولكن الدول لم تنم على هذه «الأهانة» التى تقضى على نفوذها في مصر ، وكان مايتوقعه اسماعيل من عزله بواسطة الباب العالى بناء على طلب انجلترا وفرنسا (يونيه ١٨٧٩) .

تبعة التدهور المالى — وقد ترك اسماعيل بعده تركة مثقلة بالديون التى تبلغ مائة المليون من الجنيهات ، ولكن يجب أن نقرر انصافا للحق أن اسماعيل لايحمل وحده تبعة التدهور المـالى الذى أوقع مصر في قبضة الاجنبي خصـوصا في الفترة الاخيرة (١٨٧٦ — ١٨٧٩) ٠

فقد كان من الممكن حل المسألة حلا ماليا عادلا في سنة ١٨٧٦ بوضع ادارتها تحت رقابة مالية بحتة ، أوروبية بحتة ، لا انجليزية ولا فرنسية ، كما حصل عند انشاء صندوق الدين ، والعمل في الوقت نفسه على ترقية موارد البلاد التى كانت الضمانة الحقيقية للدائنين ، ولكن تحويل المسألة المالية الى مسألة سـياسية حال دون انفراج الازمة في أوانها فصارت القضية مزدوجة : حل الجانب المالى منها بقانون التصفية (١٨٨٠) ، والجانب السياسى بالاحتلال (١٨٨٢) ٠

الفصل الثاني

الاعمال العامة

كانت أعمال اسماعيل مترامية الاطراف تنم عن ذكائه وبعد همته ولا زلنا الى اليوم نشاهد آثارها في تقدم مصر الاقتصادى والعمرانى . وقد جدد باصلاحاته معالم البلاد وبسط نفوذ مصر من ساحل البحر الابيض الى خط الاستواء . وقطعت مصر ، كما قال التيمس في ٦ يناير سنة ١٨٧٦ : «من التقدم في سبعين عاما مراحل قطعتها ممالك كثيرة في خمسمائة» .

الاصلاح الادارى — وجه الوالى عنايته في البداية الى تنظيم الادارة فحول باقى الدواوين الكبرى التى تركها سعيد كالبحرية ، والخارجية ، والاشغال ، والمعارف الى وزارات ، وأنشأ في أوائل سنة ١٨٦٥ وزارة الزراعة وضمها الى الاشغال وعين فيهما معا نوبار باشا .

وقسم القطر الى ثلاثة أقسام : البحرى ، والمتوسط والصعيد. وقسم هذه الاقسام الثلاثة الى أربع عشرة مديرية وثمان محافظات. وعين من جديد مديرا لكل مديرية ، وعهد برياسة النواحى الى

العمـد بدلا من المشايخ الذين صاروا مساعدين لهم. وأنشأ وظائف مفتشين ، كانت لهم سلطة واسعة في الاقاليم فكان للوجه البحرى مثلا مفتش ، وللوجه القبلى مفتش : اشتهر منهم اسماعيل باشا صديق الذى عرف «بالمفتش» والبرنس حسين، وسلطان باشا وعمر باشا لطفى .

التفت بعد تنظيم «عجلات» الادارة الرئيسية الى الاصلاحات الواسعة وشرع في انفاذها وسط العراقيل التى لم تمن بلاد بمثلها في أطوار انتقالها الدقيقة .

ولأجل فهم الصعوبات التى كانت تعترض التقدم في كل ناحية حسبنا أن نذكر نظام الامتيازات والاصلاح القضائى :

الامتيازات — في سنة ١٢٥١ عقد لويس القديس مع سلطان مصر أول معاهدة «امتيازات» فصار لملك فرنسا الحق في تعيين قنصل ثابت بالاسكندرية لتطبيق القوانين الفرنسية على رعايا دولته في حالة النزاع ، وحماية تجارتهم . وقد كثرت العلاقات التجارية بين مصر والثغور الكبرى كالبندقية ومرسيليا وساعدت الحروب الصليبية على انتشار التجارة في البحر الأبيض ، فلما استولى ملوك فرنسا على مرسيليا صارت لهم خطة سياسية في هذا البحر .

«وقد حـدث منذ سنة ١٤٩٨ «اكتشاف رأس الرجا الصالح» نزاع دام أربعة قرون بين الشعوب الغربية ، فكان بعضها يرمى الى اختصار المسافة بين الهند وأوروبا بفتح طريق مصر والبحر الاحمر، والبعض الآخر يفضل طريق الكاب ويعمل على امتلاكه وعرقلة المشروع الاول (١)» .

ويلاحظ أن مشروع القناة ونظام الامتيازات كانا قائمين من ذلك الوقت على فكرة تجارية وسياسية .

قد عقد ملوك فرنسا مع مصر معاهدات أخرى صدق عليها سليم الفاتح في سنة ١٥١٧ ، وسليمان القانونى في سنة ١٥٢٨ ، ووقع السلطان وفرانسوا الاول في سـنة ١٥٣٥ اتفاقات نهائية احتوت الامتيازات كلها ورسمت لها نظاما شاملا، أجريت فيه بعض التعديلات في سنة ١٥٨١ و١٦٠٤ و١٧٤٠، وكانت جميع المعاهدات تؤكد المبدئين الاولين اللذين بنيت عليهما اتفاقات سنة ١٥٣٥ ، وهما عدم سريان القوانين العثمانية على جميع التجار والسياح الأوروبيين في البلاد الاسلامية ، ومنح ممثلى ملك فرنسا حق حماية جميع الرعايا المسيحيين .

---

(١) شارل رو (برزخ وقناة السويس سنة ١٩٠١) .

كانت الامتيازات منحا من طرف واحـد تفضل بها السلطان لمصلحة التجارة ، ثم صارت في سنة ١٨٠٢ معاهدات بين طرفين متعاقدين في فرنسا وتركيا وأخذ من ذلك الوقت صيغة اتفاقية دولية . وقد انتشرت التجارة بفضل الامتيازات في جميع بلاد الامبراطورية العثمانية ، وخصوصا في مصر متجر الهند وبلاد العرب وأفريقية الوسطى ، وكانت فرنسا الدولة الوحيدة التى لها في مصر الى آخر القرن الثامن عشر قنصل وبيوتات تجارية ، وكان الاوروبيون النازحون الى مصر يطلبون حمايتها .

ولكن هـذه الامتيازات أصبحت مع ضعف الدولة المستمر «هجومية» بعد أن كانت «دفاعية» بحتة . وصار الجانون الاوربيون لايجدون زاجرا لهم من المحاكم القنصلية ، وفوق ذلك فان جميع القناصل ، بدلا من قنصل واحد ، صاروا يطبقون على رعاياهم قوانين الامتيازات ، وطالما نشأ بين القناصل نزاع قضائى على الاختصاص يعطل مجرى العدالة كلما شملت اثنين أو أكثر من الأجانب قضية واحدة . وبذلك كانت في مصر سلطات أجنبية عديدة تشل سلطة الحكومة في دائرتها ، وتعوق البلاد عن التقدم خصوصا بعد أن تكاثر الاجانب أيام سعيد واسماعيل ، وكان أكثرهم ، لايرعون الا ولا ذمة ، تجـارتهم السرقة والنهب والقتل .

وكان الأوروبيون المتمدينون من مقاولين وغيرهم يجدون تجارة رابحة في مطالبة الحكومة بتعويضات جسيمة عن اضرار وهمية نجمت من اتفاقات أبرموها مع الحكومة . وكان القناصل يؤيدونهم طمعا في اقتسام الغنيمة (١)

الاصلاح القضائي — رأى نوبار وزير اسماعيل أن يمهد العدالة ويقيم الاصلاح القضائي على أساس الوحدة في التشريع والقضاء ، والتنفيذ . وكان يرى أن استقلال مصر لايتوقف على امتياز من الباب العالي يكلف البلاد ثمنا غاليا ، بل على قوة

(١) كتب اللورد ملنر يقول : « ليس من السهل أن يتصوّر الانسان لى أي حد بلغ استهتار الممثلين السياسيين بنواميس الذمة والشرف فى عصر اسماعيل خاصة كانوا يستعملون سلطتهم فى ارغام مصر الضعيفة على اجابة الطلبات الفادحة المستغربة . وكان في هذه الأزمنة الغرض من الحصول على امتياز مشروع من المشاريع ليس هو انجاز عمل نافع . وانما اختراع مظلمة تدعو الى فسخ العقد والرجوع على الحكومة للحصول على تعويض ، ومن جهة أخرى كان يكفى أن تصيب الأجنبي خسارة ما . ولو كان هو المسؤول عنها،ليتخذ منها ذريعة للمطالبة بتعويض : فاذا سرق مثلا كانت الحكومة هي الملومة لنقص بوليسها ، واذا عاق سير سفينته فى النيل عائق بسبب انطماره فى احدى الجهات ،كانت الحكومةهى المسئولة لأنها لم تنزح النهر . ويروى أن اسماعيل اذكان يتحدّث ذات مرة الي مقاول أوروبى أمر خادمه باغلاق النافذة قائلا « أخشى أن يصيبه برد فيكلفنى ١٠٫٠٠٠ جنيه » وقد لا يكون فىهذا القول ظل من المغالاة (انجلترافىمصر)

مصر وحسن ادارتها . وكان من المستحيل وجود ادارة منتظمة ما قامت الى جانب الحكومة المصرية ١٧ قنصلية كانت سلطة كل منها لاتقل عن سلطة الخديوى نفسه . وقد رفع نوبار في سنة ١٨٦٧ تقريرا في هذا المعنى الى الحكومة العثمانية وسفراء الدول بالاستانة ذكر فيه «أن الحكومة المصرية دفعت في أربعة أعوام ١٨ مليون فرنك تعويضات للأوروبيين وان هذا المبلغ الجسيم لم يدفع الا تحت ضغط القناصل الأوروبيين وأن جميع الاشغال العامة ، ماعدا حوض السويس الذى تم في ذلك الوقت «١٨٦٧» ، معطلة لأن الحكومة واقعة في مشاكل التعويضات التى يطالب بها المقاولون الأوروبيون» .

واجتمعت في مصر سنة ١٨٦٩ لجنة دولية أيدت بعد فحص دقيق وجهة نظر الحكومة المصرية ومطالبها ، ومع ذلك فان الدول ، وفي مقدمتها فرنسا ، ظلت تعرقل مشروع الاصلاح القضائى الذى كان قاعدة الاصلاحات العامة في مصر ، ولم توافق عليه الدول بالاجماع الا بعد مضى تسعة أعوام «١٨٧٦» ارتبكت في اثنائها شؤون البلاد وملك زمامها الأجنبي .

وقدانشئت المحاكم المختلطة في المدن الكبرى، وكان في نظامها نقص من ناحية، ومغالات من ناحية أخرى فأما النقص فلأن اختصاصاتها كانت لاتتجاوز القضايا المدنية والتجارية ، وظلت القضايا الجنائية

من اختصاص السلطات القنصلية . وأما المغالاة فلأن القانون كان يخول أى أجنبي الحق في مقاضاة الخديوى أو حكومته أمام هذه المحاكم الاجنبية ، وكانت الحكومة نفسها مكلفة بتنفيذ حكم القضاء ، وفي ذلك من الوجهة السياسية على الاخص أكبر افتئات على سيادة الدولة .

ولا ريب أن انشاء هذه المحاكم في بداية الحكم ربما ساعد على انقاذ مصر من الارتباكات المالية والحوادث السياسية التى ترتبت عليها ، وعلى أية حال من العدل أن نقرر أن اسماعيل تمكن وسط مشاكل الامتيازات المنتشرة في طول البلاد وعرضها من السير بهمة في أعماله العامة .

قناة السويس — ومن أجل هذه الأعمال خطرا بعد الاصلاح القضائي ، اتمام قناة السويس ، وكان اسماعيل أعلن عند تبوئه العرش أنه يريد «أن تكون القناة لمصر لا مصر للقناة» وعول على التخلص من الشروط الفادحة التى تعاقد عليها سعيد مع الشركة في سنة ١٨٥٤ و١٨٥٦ : ومن أهمها ترك أراضى الوادى الواسعة للشركة وهى تتولى ريها وفلاحتها على حسابها ، وانشاء ترعة حلوة صالحة للملاحة تصل القناة البحرية بالنيل ، وانفاذ أشغال القناة بواسطة عملة يكون أربعة أخماسهم مصريين .

وقد ذهب نوبار في يوليه سنة ١٨٦٣ الى الاستانة لمفاوضة الباب العالى : «أولا» في استرداد الاراضى التى تنازل عنها سعيد

وصارت في الواقع نقطة استعمارية فرنسية .«ثانيا» انقاص عدد العملة الى ٦٠٠٠ر٦ بدلا من ٢٠٠٠ر٢٠ كانوا يشتغلون في القناة ، وكان ذلك يستدعي وجود ٤٠٠٠٠ر٤٠ آخرين بين راحل في الطريق أو مقيم يتأهب ، وبالتالى حرمان الزراعة على الاخص من الايدى العاملة في عهد الاصلاحات .

وانتهى النزاع بين اسماعيل والشركة بتحكيم نابليون الثالث فأصدر الامبراطور في ٦ يولية سنة ١٨٦٤ حكما يقضى برد الشركة ٠٠٠ر٣٠ فدان تقريبا الى الحكومة المصرية ، وهى الاراضى التى كانت تملكها في البرزخ ، ومعافاتها من تقديم العملة ولكن الحكومة صار فرضا عليها أن تدفع للشركة ، على سبيل التعويض ، ٨٤ مليون فرنك «ثلاثة ملايين ونصف من الجنيهات تقريبا» .

أحدث هذا الحكم دهشة عامة ، ورغما من هذه الصدمة بذل اسماعيل جهده في تعضيد هذا المشروع الجليل ، وأمكن في سنة ١٨٦٩ الاحتفال بافتتاح القناة ، وكانت أوروبا ، وملوكها، وأمراؤها في المهرجان العظيم الذى كان رمزا لأبهة الملك والسلطان .

وقد كلفت القناة اسماعيل مالا يقل عن ١٦ مليونا من الجنيهات اضطر الى اقتراضها بفوائد كبيرة ، وبلغ ماتحملته مصر وحدها من نفقات انشاء القناة مايزيد عن النصف ، فكانت من الوجهتين المالية والسياسية وبالا على البلاد .

تحسين القاهرة والاسكندرية — من جلائل اعمال اسماعيل تغيير معالم القاهرة والاسكندرية فصارتا عروس الشرق وكان غرضه جعل مصر قطعة من أوروبا فظهر طابع المدنية الحديثة على هاتين العاصمتين منذ ذلك العصر ، واختلط الأوروبيون بالمصريين في أحياء واحدة ، وكان هذا التطور من عوامل التقدم الادبي والمادى في الحياة العامة

وقد وسع الحوارى والازقة في كلتا العاصمتين وأدخل «التنظيم فيهما واختط ، الشوارع ، وشيد الأحياء الجديدة كحى الاسماعيلية ، والتوفيقية ، وعابدين الخ» التى لاتزال الى اليوم أجمل قسم فى القاهرة وانشأ القصور الباذخة أهمها قصر الجيزة ، وقد كلفه ١٫٣٩٣٫٣٧٤ جنيه ، وقصر عابدين ٥٧٠٫٦٥٦ جنيه ، وقصر الجزيرة ٨٩٨٫٦٩١ جنيه ، وقصر الاسماعيلية ١٠١٫٢٨٦ جنيه، وتزيد تكاليف قصوره عن خمسة الملايين ونصف من الجنيهات (١) .

ووزع المياه بالطريقة الحديثة في المدينتين على السكان، وأنار الأحياء والشوارع بالغاز ، وشجع كبراء القطر وسراته أمثال شريف ورياض واسماعيل صديق على بناء القصور الرفيعة ، وغرس البساتين الجميلة فأقبل المصريون على انشاء العمارات

(١) انظر الجزء الأوّل من الخطط التوفيقية لعلى باشا مبارك

وتقليد الأوروبيين في زيهم ومعيشتهم وأخـذت مصر تنتقل من المدنية الشرقية وظواهرها الى المدنية الغربية .

الاشغال العامة وارتقاء الزراعة والتجارة — ساعد على هذا الانتقال أسباب الرفاهية التى أوجدها اسماعيل فيالقطر باصلاحاته الواسعة وسعيه المتواصل في ترقية الزراعة، والصناعة والتجارة فقد جدد فيمصر ١١٢ ترعةطولها ٨٫٤٠٠ ميل تضاف الى ٤٤٫٠٠٠ ميل كانت من قبل) ، وتكلفت ترعة الاسماعيلية وحدها ٢٥٫٠٠٠٫٠٠٠ فرنك (٢ مليون من الجنيهات) ولكنها أحيت أرجاء واسعة من الصحراء جهة السويس وعلى الاخص «تفتيش الوادى»، وأنشأ غربي النيل ترعة الابراهيمية ، وهى من أكبر ترع العالم حفرها المهندسان بهجت باشا واسماعيل باشا محمد ، فأنعشت هى وفروعهـا من أراضى الوجه القبـلى ٦٥٠٫٠٠٠ فدان (١) .

واشتغل بهمة في تطهير الترع الكبرى القديمة وحفظ جسور النيل لتكون على اتم مايكون وقت الفيضان . وكانت القناطـر

---

(١) يستدل من رسالة كتبها محمد افندى اسماعيل المهندس فى سنة ١٩٠٠ عن ترعة الابراهيمية أن الترعة وفروعها وهواويسها تمت فى سنة ١٨٧٢ .
وكان بدأ العمل فيها بهجت باشا فى سنة ١٧٦٧ فأنجز القسم الاول منها من أسيوط الى مغاغة فى سنة ١٧٧٠ ، ثم خلفه اسماعيل باشا محمد مفتش عام الوجه القبلى فأتمها . ويبلغ طولها ٢٦٨ كيلو متراً وهى من الاعمال المصرية البحتة التى اكتسبت شهرة عالمية .

الخيرية آيلة الى السقوط فكلف مهندسه المستر فولر باصلاحها (١٨٧٥ — ١٨٧٨) فأولى بذلك الوجه البحرى منة عظيمة . وبذلك سهل الرى في القطر كله وانتزع النيل من الصحراء مالا يقل عن ١٫٣٧٣٫٠٠٠ فدان أومقدار خمس الأراضى المزروعة يربو ايرادها السنوى على أحد عشر مليونا من الجنيهات .

وعنى اسماعيل بتحسين طرق المواصلات فمهد ستة آلاف ميل من السكك الزراعية، وأنشأ سكة الأهرام الجميلة بمناسبة زيارة الامبراطورة أوجينى. ومد ألف ميل من الخطوط الحديدية فعمت جهات القطر علاوة على ٢٤٦ ميلا تركها سلفه، و٥٫٠٠٠ ميل من الاسلاك البرقية علاوة على ٣٥٠ ، وبنى ٤٣٠ جسرا : منها ثمانية كبار ضخمة أهمها كوبرى قصر النيل البديع . وأحدث أعمالا كبيرة في ميناء الاسكندرية وميناء السويس و١٥ منارة على سواحل البحر الأبيض والبحر الأحمر . وقد قدر ملهال في مجلة «كونتمبورارى ريفيو» (اكتوبر سنة ١٨٨٢) نفقات الترع بـ١٢٫٦٠٠٫٠٠٠ جنيه ، والكبارى بـ ٢٫١٥٠٫٠٠٠ جنيه ، واصلاح ميناء الاسكندرية وتوسيعها بـ٢٫٥٤٠٫٠٠٠ جنيه ، وحوض السويس بـ١٫٤٠٠٫٠٠٠ جنيه ، والسكك الحديدية بـ١٣٫٣٦١٫٠٠٠ جنيه ، والاسلاك البرقية بـ٨٥٣٫٠٠٠ جنبه ، ومنشآت توزيع المياه بالاسكندرية بـ٣٠٠٫٠٠٠ جنيه ، والمنارات



الشيخ رفاعه رافع
ناظر مدرسة اللغات والالسن وأحد طلبة بعثة محمد على فى فرنسا

١٨٨ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه ، وقد تمت هذه الأشغال العامة في اثنى عشر عاما «مما لم يسبق له مثيل في بلد آخر أربعة أضعاف مصر مساحة وسكانا (١) »

الصناعة — كثرت موارد البلاد المادية وارتقت الزراعة والتجارة ، أما الصناعة فلم يوفق الوالى في تحقيق أغراضه منها رغما من مجهوداته العظيمة فقد أنشأ معامل سكر ومعاصر في مصر الوسطى والصعيد أنفق عليها مايربو على ٦ ملايين من الجنيهات ولكن المشروع لم ينجح وكلفه الخسائر الجسيمة .

وأنشأ معامل نسيج بفوة ، وبولاق ، وشبرا ، وستين معملا لنسج القطن والتيل، وعشرين لنسج الصوف، وأحد عشر لعمل الأبسطة ، ومائة وسبعة للحياكة ونسج البفتة .

وأوجد مسبك مدافع ، ومعمل بنادق ، ومعمل خرطوش ، ومصنع دباغة ومعامل زجاج ، ومعامل ورق، (٢) ووسع نطاق المطبعة الأميرية التى صارت تطبع كل ماتحتاج اليه الحكومة .

---

(١) دى ليون « مصر فى عهد الخديويين » .

(٢) أنشئت فاوريقة الورق في سنة ١٨٧٤ وقد كان برأس عمالها البالغ عددهم ٤٠٠ معلم أوروبى فأمكنهم فى مدة وجيزة الاستغناء عن الأجانب والعمل تحت اشراف حسنى بك وكيل المطبعة الأميرية وكانت الفاوريقة تقوم بتوريد جميع الورق اللازم للمطبعة ومصالح الحكومة والتجارة . وقد اندثرت هذه الصناعة الاهلية وصارت مصر تشترى الورق من الخارج .

ادارة البريد — عنى اسماعيل بتنظيم ادارة البريد في مصر ، وكان المتعهدون بالبريد في البداية جماعة من الطليان « شيني واخوانه » أنشأوا حوالى سنة ١٨٢٠ مصلحة توزع الرسائل وتقوم مقام البنوك في ارسال النقود الى داخلية البلاد .

وكان نقل البريد بواسطة السعاة برا أو بواسطة المراكب في النيل والترع ، ولما انشىء الخط الحديدى بين القاهرة والاسكندرية استعمل ايضا لهذه الغاية ، ثم اتسعت هذه المصلحة مع ازدياد وسائل العمران فاشترتها الحكومة بمبلغ ٤٦٫٠٠٠ جنيه سنة ١٨٦٥ وعهد الى موتسى بك بادارتها وترقية شؤونها فانتظمت حركتها وانتشرت مكاتب البريد في الأقطار التى تؤمها المراكب المصرية ، فكان نجاحها دافعا للدول الأجنبية في مؤتمر برن سنة ١٨٧٤ على قبول مصر في «الاتحاد البريدى» وتركها حرة في الغاء مكاتب البريد الأجنبية الموجودة في مصر ، واحتفظت فرنسا وحدها لأسباب سياسية بمكتب بريدها في بور سعيد والاسكندرية.

كانت المراكب التجارية تحمل البريد بانتظام الى المكاتب المصرية في السودان ، وتركيا آسيا ، وأوروبا ، وجدة وأزمير ، وبيروت ، وقولة ، وسالونيك .

وقد سهل هذه المهمة انتشار الأسلاك البرقية التي كانت تربط البلدان النائية — كان خط السودان وحده يبلغ طوله ٣٩٤٣ كيلو مترا وعناية مصر بأسطولها التجارى .

الاسطول التجارى — كانت الشركتان المساهمتان اللتان أسسهما سعيد مهددتين بالفناء في أواخر أيامه، فلما أرتقى اسماعيل عرش مصر صفى الشركة المجيدية، وأنشأ محلها «الشركة العزيزية» وكان معظم رأس مالها من ثروته الخاصة ، ثم وسع نظامها فكانت سفنها تنتقل بين سواحل البحر الأبيض الجنوبية وسواحل اليونان ، والاستانة ، وآسيا الصغرى ، والشام ، والقلزم وبذلك صارت مصر مستقلة عن الدول الأجنبية في ملاحتها وبريدها . وكان المساهمون من المصريين ، ولكن الخديوى اشترى جميع الأسهم في سنة ١٨٧٣ وجعلها وقفا على خدمة الحكومة فعرفت من ذلك الوقت بـ«شركة البوستة الخديوية (١)» .

---

(١) باعت الحكومة المصرية فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٨ الى «الدرسن وشركاه» بواخر البوستة الخديوية ، وأحواضها ، ومخازنها ، وآلاتها بالاسكندرية والسويس بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه ، وقد دهش الناس من هذه الصفقة الخاسرة واحتج الباب العالى رسميا عليها

ونظم اسماعيل من جديد شركة الملاحة النيلية وكان عدد سفنها التجارية ثمانيا وخمسين : منهاثمان وعشرون خصصت لخدمة الخديوى الخاصة .

التعليم — ومن مآثر الوالى الخالدة عنايته بالتعليم عناية جـده الاعلى فقد كان عدد الطلبة في أيام محمد على عشرين الفا نقص الى أحد عشر الفا في أواخر حكمه ، ولم يرب على بضع مئات في عهد سعيد فانحطت ميزانية التعليم الى ستة آلاف جنيـه والواقع أن المدة مابين سنة ١٨٤٨ وسنة ١٨٦٣ كانت معـدومة من جهة التعليم العام ، وقد عمل اسماعيل على انتشال البلاد من هذه الوهدة : وناط بأدهم باشا وزير معارف محمد على سنة ١٨٣٩ الى ١٨٤٩ باصلاح ادارة التعليم وتوسيع نطاقه فأنشأ عدة مدارس وقد وضع على باشا مبارك وزير المعارف والأشـغال العمومية في سنة ١٨٦٨ القانون الأساسى للتعليم العام فانتظمت الحركة العلمية وانتشرت المـدارس في البلاد . وكان دربك السويسرى المفتش العام من اكبر العاملين على ترقية التعليم ، ويقال انه كان أكفأ موظف أوروبى في الحكومة المصرية .

بلغ عدد الطلبة في عهد اسماعيل نحو مائة ألف ، والمدارس والمكاتب ٤٦٠٠ ، وميزانية التعليم ٨٠،٠٠٠ جنيه ، وقد خصص

دخل الأراضى التى استردتها الحكومة من شركة القناة لنشر المجانية . ومن أهم المدارس التى انشئت في هذا العصر مدرسة الهندسة (١٨٦٦) ومدرسة الطب البيطرى (فتحت فيسنة١٨٦٧ وألغيت في سنة ١٨٧٩) ومدرسة المحاسبة (فتحت في سنة ١٨٦٧ وألغيت في سنة ١٨٧٣) ومدرسة الفنون والصنائع (١٨٦٨) ، ومدرسة الفنون الحربيـة (فتحت سنة ١٨٦٨ ، وألغيت في سنة ١٨٧٢) ، ومدرسة الحقـوق (١٨٦٨) ومدرسة الآثار المصرية (فتحت في سـنة ١٨٧٠ وألغيت في سـنة ١٨٧٥) ، والمدرسة السنية للبنات (١٨٧٣) ومدرسة دار العلوم (١٨٧٣) ورغما من الارتباك المـالى الذى أودى بكثير من اصلاحات اسماعيل فان جميع المـدارس الابتدائية (١) وعـددا كبيرا من المدارس العالية التى أنشأها مازالت الى اليوم تؤدى للبلاد أجل الخدمات .

وقد جدد اسماعيـل ارسال البعثات المصرية الى الخـارج ، وأرسلت الحـكومة الفرنسية في سنة ١٨٦٤ بعثة من الضبـاط برياسة الكولونيل ميرشر نظمت مدارس الحـربية وجعلتهـا

(١) منها مدرسة القربية سـنة ١٨٧٢ . ومدرسة الجمالية سـنة ١٨٧٣ . ومدرسة باب الشعرية سنة ١٨٧٤ . ومدرسة العقادين سنة ١٨٧٣ . ومدرسة النحاسين سـنة ١٨٧٢ . ومدرسة عابدين سـنة ١٨٧٩ . ومدرسة الحسينية سنة ١٨٧٣ (انظر كتاب الاحصاء لأمين بك سامى)

مدارس راقيــة تخرج منها خيرة الضباط المصريين . وقد ذهب خمسة عشر من أولئك الضباط في سـياحة علمية الى فرنسا وعادوا فتـألف منهم أركان حرب الجيش المصرى تحت أمرة الكولونيل الأمريكى ستون باشا .

الجيش والبحرية — كون اسماعيل جيشا قويا نظمه الضباط الامريكان ، وعهد بتحصين سواحل البحر الابيض الى المهندس المصرى محمود باشا فهمى فأنشأ سبعة عشر حصنا بين أبي قير والبرلس . ولما هدد الباب العالى بسحب الامتيازات سنة ١٨٦٩ ابان الأزمة التركية المصرية التى نشأت من مساعى اسماعيــل الاستقلالية قبيل الاحتفال بافتتاح القناة أخذ اسماعيل . أهبته للدخول في حرب ضد تركيا ، ولكن الدول تدخلت في الأمر وأرغمت اسماعيل على تسليم خمس مدرعات حربية كبرى كان أوصى عليها في طولون وتريستا ، وبذلك تمكنت أوروبا مرتين : في عهد سعيد واسماعيل من التدرع بمعاهدة لندرة ومنع مصر من انشاء بحرية قوية في البحر الأبيض .

التوغل فى افريقية — وقد استعان الوالى بجيشه وأسطوله التجارى في نفاذ خطة التوسع فيأفريقية فأرسل في سنة ١٨٦٨ حكمدار السودان اسماعيل باشا أيوب على رأس جيش احتل

أعالي النيل وبلاد دارفور . وعين سنة ١٨٦٩ «ساموبل بيكر» حاكما على الأقاليم الواقعة في جنوب جندقرة وكلفه بتنظيم التجارة في هذه الجهات ومحو الرقيق . وقد أعلن رسميا ضم جهات خط الاستواء الى مصر في سنة ١٨٧١ وعين غوردون الذى خلف ساموبل بيكر حاكما عليها في سنة ١٨٧٣ وكان يصحبه في حملته — الكولونيل الأمريكى شاى لونج ، والقائمقام حسن واصف أحد ضباط أركان حرب الجيش ، وقد تنازل السلطان لاسماعيل في مقابل جزية سنوية عن سواكن ومصوع في سنة ١٨٦٦ ، وزيلع وبربر على البحر الأحمر في سنة ١٨٧٥

قد أرسل اسماعيل بعثات علمية عديدة في أفريقية لاكتشاف مناطق البحر الأحمر ومنابع النيل فكان موضوع اعجاب الجمعيات الجغرافية في أوروبا .

أعمال أخرى — وأنشأ اسماعيل الجمعية الجغرافية بمصر سنة ١٨٧٤ ، وشجع مريت ومسبيرو وعلماء آخرين على البحث عن الآثار وصيانتها في دار العاديات ، وأسس دار الكتب المصرية التى تشتمل على مجموعة فارسية نفيسة وكثير من الكتب والمنسوجات القيمة ، ومسرح الأوبرا ، والمرصد وغير ذلك من جلائل الأعمال التى لاتحصى .

ولكن الأدارة المصرية تسرب اليها الاختلاط فيأواخر حكم اسماعيل وبالأخص في عهد الادارة الأوروبية (١٨٧٦-١٨٧٩) فوقفت حركة الأشغال العامة،وأغلقت مدارس كثيرة، وأهملت المشروعات النافعة، وتطرق الخراب الى أحوال البلاد الاقتصادية والعمرانية ، وكان يستعصى علاجها على الاحتلال البريطانى في مدته الأولى (١٨٨٢ — ١٨٧٧) .

والواقع أنالتصفية المالية التى تمت في سنة ١٨٨٠ كانت فاتحة عصر الطمأنينة والنظام في البلاد . ولكن الداء كان قد تغلغل الى حد جعل الاصلاحات التى عملت في عهد الرقابة الأوروبية (١٨٧٩ — ١٨٨١) تظهر سطحية في أعين المصريين فقاموا يطالبون باصلاحات أساسية (١٨٨١ — ١٨٨٢) .

وقد حملت الثورة اسماعيل التبعة كلها . ومهماكان من الأمر فان اصلاحاته وأعماله الواسعة لايمكن طمسها اذ لاتزال الى اليوم العامل الأول في تقدم العمران والمدنية في مصر .

الفصل الثالث

النهضة العمرانية والسياسية ونشوء الرأى العام

نشأ الرأى العام المصرى في أواخر حكم اسماعيل في صورة معارضة منظمة ضد الحكومة القائمة. وكان ظهوره بعد مرور سبعين عاما على مصر الحديثة تحت تأثير عاملين : انتشار الحركة الفكرية وتغلغل التدخل الأجنبي في شؤون البلاد ومرافقها الحيوية .

وقد تبين أن الحاسة القومية تنبهت في عصر محمد على . ولولا أن وسائل الطبع والنشر كانت معدومة أو محدودة لظهر هذا الشعور في شكل واضح وقد كتب مصرى ، حسنين بسيونى ، كان عضوا في بعثة لندرة في سنة ١٨٣٨، رسالة بالانجليزية يطالب فيها باستقلال بلاده قال في ختامها مخاطبا اللورد بالمرستون «من الأمور التى لايختلف فيها اثنان أن الحكومة المصرية نالت القسط الأوفر من الرقى والاصلاح . وأنه لاشىء يمنع انجلترا من منح مصر الحق في أن تصير أمة مستقلة وأن توضع في مصاف البرازيل والمكسيك ، وكولمبيا ، واليونان ، ولهذا جئت راجيا دولتكم أن تنظروا الى المسألة بعين العطف ، وانى موقن أن رفاهية مصر

في المستقبـل ، يتوقف كلها أو بعضهـا على اعتراف انجلترا باستقلالها (١) » .

على أن الفكرة السياسية في أيام محمد على كانت لاتزال مبهمة لأن «عدم وجود نظم شعبية حقيقية ، وقوانين ومحاكم عادلة كان من شأنه اضعاف الفكرة السياسية فصارت شعورا يكتمه الخوف وقدأوجد الاحتكاك المستمر بأوروبا والأوروبيين وطنية جديدة عند المصريين (٢) » .

الحرية الشخصية — والواقع أن المصريين منذ أيام محمد على كانوا ينعمون بالرفاهية ولكنهم كانوا فاقدى الحرية : لأن الحكومة كانت تراقب أعمال الناس وحركاتهم وأقوالهم فكانت المناقشة العلمية قد تؤول باعتداء على الدين وتعرض صاحبها لأشد الجزاء وكان الشرطة «يكبسون» المنازل اذا اشتبهوا في وجود خمر أو محرمات فيها وقددامت هذه الحال حتى عاد المصريون الذين عاشوا في كنف المدنية الغربية وعرفوا قدر الحرية الفردية فعملوا

(١) توجد هذه الرسالة بدار الكتب المصرية تحت عنوان Egypt under Mohammed Aly Bascha, by Hassanaine Al-Besunee, 1838

(٢) انظر تصريحات احمد رفعت فى كتاب برودلى « كيف دافعنا عن عرابى باشا وأعوانه » .

على توطيدها في مصر ، لا فيما يتعلق بعلاقة الحكام بالمحكومين اذ كان من يتعرض لهـذه العلاقة جزاؤه الموت أو السجن أو النفي . وقد ترتب على الحرية الوحيدة التى اكتسبها المصريون ، وهى حرية العمـل وحرية الفكر من الوجهة الدينية ، أن جاهر الاكثرون بأشياء مخالفة للدين غير قائمة على مبدأ وأساس وانتشرت العربدة والسكر والرذيلة بين الاهالى (١) . ساعد على ذلك تغلغل تجار الخمور والمفاسد من الاوروبيين في المدائن والقرى النائية واختلاطهم بالفلاحين والاهالى، وعجز الحكومة بسبب الامتيازات عن ايقافهم عند حدهم والقيام بأى اصلاح : كانت تعترضها دائما نفس العقبات كلما أرادت اغلاق بيوت القمار ومنازل اللهو والفجور أو مراقبة بيع الخمور ، وكلما همت في سبيل المصلحة العامة بايقاف صنع العملة المزيفـة أو باصلاح الجسور أو تعهد الترع اذ كانت القوانين المصرية لاتسرى على الاجانب وكانت محاكمهم القنصلية مثال التحيز وسوء القصد نحو البلاد وحكومتها .

اختلال العدالة — ولا ريب أن عدم توافر العـدل بين المصريين والاوروبيين ، وبين الحـكومة والاوروبيين وبين الحـكومة والرعية كان من أكبر أسباب الشكوى . قال احمد

(١) أنظر ما كتبه المرحوم الشيخ محمد عبده فى عدد ١٩ ابريل سنة ١٨٨١ من « الوقائع المصرية » تحت عنوان . « غلطة العقلاء »

الفـلاح : ان مصدر البلاء الوحيد عدم الأمن على الأرواح والأموال فلا قانون يحمى الفـلاح من الأوامر الظالمـة . وللحكومة اليوم طلبات فادحـة خصوصا مذ أخذ صنائعكم ، مؤيدين بقناصلكم يرسلون القـذائف الحمراء على بلد صغير أعزل (١) » .

والواقع ان القضاء المحلى كان فاسد النظام . وكانت الحكومة تسوى بطريق ادارى بين الأفراد مسائل كان يجب أن تنظـر فيهـا السلطة القضائية . وكانت القوانين والاجراآت القانونية التى تتخذ مجهولة . وكان تنفيذ الاحـكام تعوقه مصاعب جمة ناشئة من تدخل الادارة الذى لامبرر له .

كانت فكرة نوبار ترمى الى اصلاح القضاء المصرى وجعله مهيمنا على الخديوى والاوروبيين والمصريين على السواء ، وذلك بتوسيع دائرة اختصاص المحاكم المختلطة حتى تشمل الاهالى الوطنيين والأوروبيين في جميع جهات القطر وتكون الاغلبية فيها للعنصر المصرى فتضع حدا لسلطة الخديوى المطلقة وسلطة القناصل ، وتعم العدالة الجميع . ولكن مشروع نوبار لم يتحقق الا جزء منه بسبب مطامع الدول وأغراضها ، في سنة ١٨٧٦ بعد أن أرتبكت أحوال البلاد وصار المصريون يتهمون حكومة اسماعيل بالضعف أو بالخطأ ويحملونها تبعة كان يقع كلها أو معظمها على الاوروبيين وحدهم .

(١) أنظر كتاب « الفلاح » تأليف ادمون أبو ، ١٨٦٩

كان اسماعيل في الظاهر مسئولا عن أعمال حكومته باعتباره الحاكم المطلق ، ولكن الوقع ان الحكام في ادارة البلاد العامة وكان اكثرهم اتراكا،اساءوا استعمال السلطة التي كانوا يستمدونها منه ، في جباية الضرائب والاموال ابتغاء مرضاة الوالى الذى كان يحتال في انفاذ اصلاحاته الواسعة وارضاء دائنيه .

أسباب شكوى المصريين —وكان المصريون على العموم يشكون من الضرائب الفادحة ، والسخرة ، والتجنيد ، وسلطة الحكام المستبدة ، وفساد المحاكم المدنية والجنائية ، وكانوا يقارنون بين حكومة الخديوى وحكومة سعيد باشا الذى أعطى المصريين العدل والطمأنينة وكانت تكاليفه معتدلة (١) .

على أن حكم سعيد كان خلوا من الاعمال العظيمة والحروب التى تستدعى النفقات الكبيرة ، والأيدى العاملة ، والجند الكثير وكانت وطأة الامتيازات لاتزال خفيفة لقلة عدد الاوروبيين النازحين . وقد جرى اسماعيل على خطة محمد على فلم يستفد الفلاح رأسا من التقدم الاقتصادى الذى ظهر في البلاد، وعادت أسباب الشكوى التى قضى عليها سعيد : كان للجندية مثلا قانون ثابت يحدد طريقة التجنيد للجيش ويقرر عدد سنى الخدمة

(١) أنظر كتاب بيارنيلور « مصر واسلنده فى سنة ١٨٧٤ » .

العسكرية المطلوبة من كل جندى فأصبح هذا النظام لايعمل به وصار الضابط عند الحاجة ينزل في احدى القرى ويأمر الشيخ بتقديم العدد اللازم فيبادر الشيخ باعفاء محاسيبه وأتباعه وتقديم بقية من هب ودب من الرجال الا من دفع مبلغا معينا من المال وقد يصل ضابط آخر في السنة التالية أو في نفس السنة فلا يعبأ بما فعله الأول ويعيد الكرة ثانية غير مبال بالسن أو بالزوجية أو بالمبالغ التى دفعت من قبل .

وكان الجند يستعملون في الحروب أو في السخرة ، وكانت أجورهم لاتصرف لهم ، ولا يتناولون الا اردأ الطعام فدبت فيهم روح التمرد حوالى سنة ١٨٦٩ ، اما الفلاحون فكان الكثيرون منهم يلجأون الى الفلوات هربا من الضرائب وأعمال السخرة . وكانت البلاد في حالة استياء صامت لايجد منفذا أمام رهبة الحكام الذين كانوا ينشرون الجاسوسية ، ويتهمون الابرياء ، وينفون في فزوغلى على النيل الأبيض ، وكانت الأحكام بالنفى أوبالقتل صادرة عن النزعة الاستبدادية التى تقوم مقام العدل والقانون

ويظهر أن الفلاح بدأ يخرج من صمت العبودية الذى كان يرزح تحته قرونا فقد روت جريدة «البروجريه اجبسين (١) »

(١) يوجد فى دار الكتب المصرية مجموعة من هذه الجريدة من ١١ يولية سنة ١٨٦٨ (العدد الثانى) الى ١٤ مايو سنة ١٨٧١ وهـذه هى الجريدة الوحيدة المستقلة التى يمكن الاستدلال بها على الحالة الحقيقية في ذلك العصر :

التجارة — وقد ترتب على انشاء حكومة منتظمة تصون الامن وتعمل على ترقية الزراعة والصناعة في أرض مصر ومدائنها نشاط التجارة وحركة التبادل بين مصر وأوروبا . وقد ازداد عدد البيوتات الأوروبية في القاهرة والاسكندرية .

وكانت تبلغ قيمة الواردات في سنة ١٨٣٦ نحو ٥٠٫٠٠٠٫٠٠٠ فرنك وأهمها الانسجة، وخشب البناء، والحديد، والآنية والورق، والعقاقير . وقيمة الصادرات ٤٢٫٠٠٠٫٠٠٠ فرنك ، وأهمها القطن ، والارز ، والصمغ ، والانسجة الكتانية ، والحبوب . وقد تمكن محمد على بفضل نظام الاحتكار والالتزام من الحصول على الثروة التى أعانته في تعهد جيشه واصلاحاته وكان هو التاجر الاول في الدولة .

التعليم والمعارف: فهم محمد على أن كل حركة اصلاحية عامة ترمى الى تكوين أمة وايجاد حكومة أهلية لن تقوى وتستمر الا اذا امتدت أصولها في نفس الشعب فأرسل بعثات من الوطنيين الى الخارج ، وأتى من أوروبا بالمعلمين ، وفتح المدارس ونظم التعليم العام ونشر المعارف .

وكانت فكرة الوالى الاساسية استخدام الاجانب باعتبارهم «معلمين بالنيابة» يحل محلهم الوطنيون تدريجيا ، فناط في سنة ١٨٢٦ بالمسيو «جومار» ادارة أول بعثة مصرية الى فرنسا، وكانت مؤلفة

الدول اسماعيل على الخضوع للباب العالى ، وتذكر المصريون موقفها الاول في سنة ١٨٤٠

على أن المصريين، من أية طبقة كانوا ، اذا نظروا في داخليتهم لم يسعهم الا الاعتراف بسوء الحالة الذى تشير اليه الاحتجاجات التركية . وقد نشرت هذه الاحتجاجات في صورة خطاب بعث به الصدر الأعظم وأمر بترجمته الى العربية ونشره على أبواب المصالح العامة بالاسكندرية، فتجمهر المصريون وأخذوا يعلقون عليه «وكانت على الأخص الجمل المتعلقة بالنفقات الباهظة والضرائب التى تنوء على الشعب بكلكل فلا يستطيع لها احتمالا موضوع تعليقهم وسمرهم» .

وقد استنتجت جريدة البرجرية من هذا الحادث «أن العرب (المصريين) بدأوا يهتمون بالسياسة وأنهم يترقبون الاخبار الواردة من الاستانة ، ويعلقون عليها ويتباحثون في موضوع النزاع ، وأن الرأى العام بدأ يتكون عند المصرى (١)

والواقع أن الشعب كان ينقم على الحكومة سياستها المالية والادارية وسوء تصرفها في الشؤون العامة. وكان المتنورون من المصريين لايرون بعين الرضى وقوع الحكومة تدريجا في قبضة

(١) أنظر « البرجريه » الصادرة فى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٦٩



حسنين محمد كيمائى وأحد طلاب بعثة محمد على فى فرنسا

الأجانب أو الاتراك الذين أصبحوا طبقة حاكمة بعد أن أقصاهم سعيد وأحل مكانهم المصريين في رياسة الجيش والادارة.

ولا ريب أن ميل اسماعيل الشديد الى الاصلاحات كان يدفعه الى الاكثار من الأجانب وتكليفهم بمهمات دقيقة كان يحسن أن يقوم بها المصريون وحدهم : وقد نبه حكمدار السودان، جعفر باشا مظهر (١٨٦٦—١٨٧٢) ، وقت ارسال صموئيل بيكر مع حملة مصرية لاكتشاف وضم مناطق خط الاستواء ، الى خطر اعطاء مهمة كهذه لاجنبي ونصحه، بتقرير مكتوب، أن يرسل ضابطا من أركان حرب الجيش المصرى ، ولكن اسماعيل أراد مصانعة انجلترا فعين في سنة ١٨٧٤ غوردون (١) خلفا لبيكر في حكومة خط الاستواء ، ثم عينه في سنة ١٨٧٧ حاكما عاما على السودان فحمل مصر على التخلى عن مناطق واسعة ، وأغلق من باب الاقتصاد المدارس التى كانت أنشأتها الحكومة في الخرطوم، ويؤكد بعض الكتاب أن غوردون كان يبذر بذور الثورة المهدية التى أدت

(١) يقول هنرى بنسا (مصر والسودان ١٨٩٥) « ان عصر الرفاهية الكبرى فى السودان كان بين سنة ١٨٧٠ وسنة ١٨٧٤ — أى عصر الحكام المصريين — وأن مسئولية حكام السودان فى عهد الادارة الانجليزية من صاموئيل بيكر الى غوردون تتبين خطورتها كلما نظرنا الى الحالة التى آلت اليها هذه المناطق فى آخر عهدهم »

الى سلخ السودان عن مصر ولكنهم لم يعززوا أقوالهم بالأدلة القاطعة (١) .

وقد أدى تنازع الأجانب والأتراك في تصريف الشؤون العامة الى أخطاء كانت ضربة قاضية على مصالح البلاد في ظروف دقيقة . وحسبنا أن نذكر الحملة الكبرى التى أرسلها اسماعيل الى بلاد الحبش في سنة ١٨٦٧، وكانت مؤلفة من ٢٠٠٠٠ مقاتل بقيادة راتب باشا الذى اختاره الحزب التركى ، وقد ناط اسماعيل القيادة الفعلية في الحرب بالقائد لورنج وأركان حرب الأمريكان، فنجمت مشادة قوية في القيادة العليا أدت الى هزيمة هذا الجيش في «قرع» وكان لهذه الهزيمة أسوأ وقع في مصر .

بدأ العنصر المصرى في الجيش من ذلك الوقت يتضامن في اعلان تذمره من تعسف العنصر التركى الشركسى به ، فكثيرا

(١) يؤكد الكولونيل الامريكى شايى لونج رئيس أركان حرب غوردون (مصر والمناطق المفقودة ، ١٨٩٧) « أن ادارة غوردون وكانت فوضى محزنة وأنه وجد السودان في حالة يسر ورفاهية وتركه في سنة ١٨٧٩ مديناً يتحرك للثورة » ويتهم الكاتب بريطانيا العظمى بأنها اختارت غوردون لنشر الاختلال والارتباك فى شؤون السودان . وأنها كانت تعمل من زمن طويل على خلق الحوادث التى حدثت فيما بعد « وأن غايتها الاستفادة منها لتكوين امبراطورية انجليزية في افريقية » :

ماكان الرؤساء الأتراك يسوقون المصريين لأوهى سبب الى المجالس العسكرية الصورية ويحكمون عليهم بالاعدام (١) .

وكانت هذه الروح التركيــة المشؤومة المنطوية على الجهل والتعصب والجبروت في القيادة العليا سببا في فشل حملة الحبشة التي كلفت الخزينة نيفا ومليون جنيه ، وألحقت بالبلاد عارالهزيمة وبذرت في الجيش والشعب بذور الاستياء العام الذى نشأت منه الثورة العرابية (٢) .

أخذ العقلاء المصريون يفكرون في التخلص من هذه الحال خصوصا وأن التدخل الأجنبي في حكومة البلاد اشتدت وطأته وبدأت الشركات الأجنبية تستغل البلاد وأثقل الديون أرض الفلاح ، وحاصلاته ، ومواشيه . «وكان المحصل،كما يقول اللورد ملنر ، يفتح الطريق للمرابى» وكان الناس يشكون من جور الحكام واستبداد الادارة التى ترهقهم بالضرائب ، والسخرة ، والتجنيــد ، ولا تجرى في بعض تصرفاتها على سنن يتفق مع الحرية ، والعدل والمساواة .

النهضة الفكرية — كان لابد من علاج هذه الحال ، وهو ماكانت ترمى اليه النهضة الفكرية الجديدة التى نشأت في مصر ، وكان زعيمها جمال الدين الأفغانى .

(١) انظر مصر المسلمة والحبشة المسيحية « لداى »

(٢) نشر عرابى تفاصيل عن هــذه الحملة في مذكراته المطبوعة «كشف الستار عن سر الاسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية» ص ٣٠ ــ ٤٣

ولد جمال الدين في كابل بأفغانستان سنة ١٨٣٩ ، وأتم دراسته العليا في بخارى سنة ١٨٥٦ ، ثم تقلب في عدة وظائف وهاجر من بلاده الى مصر في سنة ١٨٦٩ فقضى فيها أربعين يوما تعرف في اثنائها بكثير من العلماء وكبار السوريين ، وذهب الى الاستانة سنة ١٨٧٠ فعين عضوا في مجلس المعارف الأعلى وأستاذا في الجامعة ، فأخذ من ذلك الوقت ينشر تعاليمه الدينية باذلا جهده في التوفيق بين الاسلام والعلم والمدنية ، والرجوع الى الأسانيد القرآنية الأصلية وشرحها شرحا سهلا واضحا يقربها الى الفهم الحديث ، ولكنه اضطر أمام حملات الرجعيين ، وعلى رأسهم شيخ الاسلام ، الى ترك الاستانة رغما من حماية أصدقائه الاحرار أمثال على باشا وفؤاد باشا والرحيل الى مصر سنة ١٨٧١ .

نزل جمال الدين القاهرة وكانت وجهته بث الروح الوطنية في الطبقات المختلفة لأنه كان ينظر الى المسألة من الناحيتين . الدينية والسياسية ، فكان يعمل من جهة على تجديد الاسلام بدراسة الفلسفة والحقيقة العلمية التى تحرر النفس من المبادىء الدينية الجامدة (١) ، وكان من جهة أخرى يعمل على ايجاد

(١) كان جمال الدين يرى أن الاساس الذى يجب أن يبنى عليه اصلاح حال المسلمين هو تحرير الفكر من قيد التقليد وفهم الدين على طريقة السلف قبل ظهور الخلاف والبدع واعتباره من موزاين العقل البشرى وأنه بهذا الاعتبار يعد صديق العلم وباعثاً على البحث فى أسرار الكون ، ويتوقف هذا على اصلاح أساليب اللغة العربية واحيائها فى الألسنة والاقلام . (انظر عدد مايو من المنار سنة ١٩٠٧).

وترقية النظم الدستورية الحرة في داخل الممالك الاسلامية لتخليصها من نفوذ الأوروبيين الذين يستغلونها، فلم يسع مصر، وكانت تواقة الى التقدم ساخطة على التدخل الأوروبى ، الا أن ترحب بجمال الدين الذى لقى من الوالى ، ورياض باشا ، والطبقات الحاكمة والطبقات المثقفة كل تعضيد .

كانت الحكومة تمده في العام بمائة وعشرين جنيها على سبيل المساعدة وصرحت له بالقاء محاضرات في الجامعة الأزهرية ولكنه اصطدم بالروح الرجعية التى كان يمثلها الشيخ عليش فنصحه الخديوى بالانزواء في بيته حيث استمر الشبان والموظفون يتلقون عليه المذاهب الفلسفية والاجتماعية وفنون الكتابة والخطابة والتأليف .

وكان لايفتأ يبث فيمن حوله من الكبراء الفكرة الدستورية ويحرك فيهم العاطفة الوطنية، وقد وجدت أفكاره الحرة في مصر أرضا صالحة خصوصا وان الحركات الدستورية في أوروبا في القرن التاسع عشر، وفي جملتها حركة مدحت باشا في تركيا سنة ١٨٧٦ ، كان لها أثر عالمى ، وان مصر نفسها كانت تشتمل على نظام صورى يمثل الفكرة الدستورية .

ذلك هو مجلس النواب الذى انشأه اسماعيل في أوائل سنة ١٨٦٦ واجتمع لأول مرة في ١٩ نوفمبر وكان مكونا من

خمسة وسبعين عضوا منتخبا (العمد) ، ويجتمع شهرين في كل عام للبحث في المسائل الادارية العملية كالرى وتطهير الترع وربط الضرائب وكان رأيه استشاريا .

كان هذا المجلس لايجرؤ على المعارضة ، وكان شأن الصحافة كذلك بسبب عدم توفر الحرية السياسية وتأخر البلاد الاجتماعى والسياسى ، وكانت لاتظهر من الصحف في ذلك العهد الا «الوقائع الرسمية» وهى الجريدة الرسمية التى أنشأها محمد على في سنة ١٨٢٨ ، وكانت الحكومة تقوم بطبع مجلتين مجلة طبية (يعسوب الطب) التى كان يحررها الجراح الشهير على البقلى (١٨٦٥) «وروضة المدارس» (١٨٧٠) وهى أقدم مجلة أدبية ، وكانت «وادى النيل» (١٨٦٦—١٨٧٨) أول جريدة سياسية أدبية في مصر تؤيد سياسة اسماعيل الذى كان يمدها بالمال حتى مات صاحبها عبد الله أبو السعود، وكان الكاتبان الشهيران ابراهيم المويلحى وعثمان جلال أصدرا في سنة ١٨٦٩ صحيفة سياسية «نزهة الافكار» ولكن ماكاد العدد الثانى منها يصدر حتى أمر الخديوى بالغائها «ويقال ان شاهين باشا التركى ناظر الحربية هو الذى نصحه بذلك خوفا من الاضطرابات الذى قد تحدثه في النفوس (١)

(١) أنظر « تاريخ الصحافة العربية » طبعة بيروت تأليف الفيكونت طرازى سنة ١٩١٣

وصف المرحوم الشيخ محمد عبده تلميذ جمال الدين الأفغانى مبـدأ النهضة المعنوية في مصر قال : «هـذه كانت شدائد مهلكة وظلمات حالكة . . . وذلك أن أهالى مصر قبل سنة ١٢٩٣ ﻫ (١٨٧٧) كانوا يرون شؤونهم العامة بل والخاصة ملكا لحاكمهم الا على . . . ومع أن اسماعيل باشا أبدع مجلس شورى في مصر سنة ١٢٨٣ وكان من حقه أن يعلم الأهالى أن لهم شأنا في مصالح بلادهم وأن لهم رأيا يرجع اليه فيها لم يحس أحد منهم ولا من أعضاء المجلس أنفسهم بأن له ذلك الحق الذى يقتضيه تشكيل تلك الهيئة الشورية ... وهل يمكن لشخص أن ينطق بما حدثه به فكره ، كلا ، فانه كان بجانب كل لفظ نفى عن الوطن وازهاق للروح أو تجريد من المال . وبينما الناس في هذه الحال لا كاتب بينهم ولا خاطب يعظهم . . . جاء الى هذه الديار في سنة ١٢٨٦ السيد جمال الدين الأفغانى وركن الى الاقامة في مصر . . .

ثم اشتغل بتدريس بعض العلوم العقلية وكان يحضر دروسه كثير من طلبة العلم ينتقلون بما يكتبونه من تلك المعارف الى بلادهم أيام البطالة والزائرون يذهبون بما ينالونه الى أحيائهم فاستيقظت مشاعر وانتبهت عقول وخف حجاب الغفلة في أطراف متعددة من البلاد خصوصا في القاهرة ، كل ذلك والحاكم القوى في علو مكانه أرفع من أن يناله هـذا الشعاع في ضعف شأنه ولا زال

هذا الشعاع يقوى بالتدريج البطىء وينتشر في الأنحاء على غير نظام الى أن نشبت الحرب بين الدولة العثمانية ودولة روسيا في سنة ١٢٩٣ ﻫ (١٨٧٧) .

«وجد الناس من انفسهم لذة فيالاطلاع على مايكون من شأن الدولة العثمانية صاحبة السيادة عليهم مع دولة الروسيا فتطلعوا الى مايرد من أخبار الحرب . وكثرة الأجانب في هذه البلاد سهلت ورود الجرائد الأوروبية الى طلابها من الأوروبيين ، ومخالطتهم للعامة والخاصة مهدت الطريق الى العلم بما فيها . . . وسرى هذا الشعور الى بعض الجرائد العربية التى لاتزال الى هذا العهد قاصرةعلى مالا يهم فانطلقت فيايراد الحوادث ، فوجد في الناس الناقم على تلك الحرب والناصر لهاوحدث بين العامة نوع من الجدال لم يكن معروفا من قبل ثم استخدمت جرائد كثيرة لمباراة ماسبقها في نشر الأخبار ومناوأتها في المشرب واندفعت الرغبات الى الاشتراك فيها الى حد لايمكن منعه وقضى سلطان الوقت على سلطان الارادة القاهرة .

لم يكن ماينشر في الجرائد محصورا في حوادث الحرب بل اجترأ الكثير منها على نشر ماعليه سائر الأمم فيسيرتهم السياسية والمعاشية ، وزادوا على ذلك نشر ماكان قد بدأ في الحكومة المصرية من سوء الأحوال المالية ، وأخذ الشيخ جمال الدين في حمل من يحضر مجلسه من أهل العلم وأرباب الأقلام على

التحرير وانشاء الفصول . . . فتسابقت الى ذلك الكتاب وأخذت الحرية الفكرية تظهر في الجرائد الى درجة يظن الناظر أنه في عالم الخيال (١) » .

والواقع أن سنة ١٨٧٧ كانت منعطفا في تاريخ حرية الفكر في مصر . اهتم المصريون بالحرب الروسية التركية لأنها كانت تهدد سلامة الأمبراطورية العثمانية وبالتالى مصر التى كانت ترى في سيادة الدولة الاسمية ضمانة لها ضد كل اعتداء أجنبي ، وقد ظهر الرأى العام لأول مرة في صورة محسوسة في ثنايا الصحف واستولى عليه القلق من جهة انجلترا . وضح ذلك السير صاموئيل بيكر في مقال أشار فيه الى هذه الحرب ، ونشرته التيمس في ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٠ قال «لقد تبين لجميع من كان لهم المام بالقراءة أن مصر أعلنت «مصلحة بريطانيا» وحددت صفتها هذه أثناء الحرب ، وفي الوقت نفسه اكتفت انجلترا بمظاهرة بحرية تافهة بدلا من تقديم معونة حقيقية لتركيا . وفي نهاية الحرب اجتاز سبعة آلاف جندى هندى قناة السويس واحتلت انجلترا قبرص على حين غفلة . وقد فهم قراء الصحف الانجليزية من المصريين من الجدال العنيف الذى حدث وقتئذ حول أهمية هذه المنطقة الجديدة أن قبرص تسيطر على مصر وتجعل انجلترا

(١) هذا الفصل مأخوذ من مذكرات محمد عبده التى لم تنشر الى اليوم ، وهو أدق ما كتب فى أصول النهضة الفكرية ، وقد اهتدينا بالبحث الى تحقيق كل واقعة ذكرها

السيدة المطلقة على قناة السويس : هذه حقائق لاريب فيها نشرتها الصحف العربية واعتقدها المصريون الذين لم يعزب عن فطنتهم أن الأمبراطورية الهندية الحالية قامت على مصرف تجارى» .

ظهور الصحافة الحرة — ولا ريب أن ظهور الصحافة الحرة قد ساعد على تكوين الرأى العام في مصر وجعله عاملا جديدا يعتد به في السياسة العامة ، ويرجع لاسماعيل الفضل الأكبر في تشجيع هذه الصحافة ومؤسسيها الأدباء ، سوريين كانوا أو مصريين ، الذين اشتغل بعضهم من قبل بالتمثيل ثم أنشأوا الصحف فظهرت معها الحرية الفكرية .

كان اسماعيل يريد الاستفادة من هذه الحرية لمحاربة التدخل الأجنبي ولكنها مالبثت أن انقلبت عليه . وما جرأها على ذلك الا هذا التدخل عينه الذى كان يقوض سلطة الحاكم الأعلى .

في هذه الآونة أصدر يعقوب صنوع ، وهو اسرائيلى مصرى ، بالاتفاق مع جمال الدين ومحمد عبده ، جريدته الهزلية «ابو نظارة» في سنة ١٨٧٧ لانتقاد اعمال اسماعيل وكانت تكتب بالعامية وكثيرة الانتشار في طبقة الشعب

ووفد أديب اسحاق على الاسكندرية سنة ١٨٧٦ واشترك مع سليم النقاش في تمثيل روايات عربية ، وكان يمدهما اسماعيل بالمال

ثم قصد القاهرة حيث اتصل بجمال الدين وأسس في أول يوليه سنة ١٨٧٧ جريدة «مصر» التى كان يكتب فيها جمال الدين وأصحابه ، ومن هذا الوقت بدأ جمال الدين يتصل بالرأى العام مباشرة ويعلو نجمه .

ثم عاد أديب الى الاسكندرية وكان يحرر مع سليم النقاش مصر والتجارة حتى نفاه رياض في أوائل حكم توفيق سنة ١٨٧٩ فانشأ في باريس مجلة «مصر القاهرة» وغايته منها «أن يثير بقية الحمية الشرقية ويرفع الغشاوة عن أعين الساذجين ليعلم قومه أن لهم حقا مسلوبا فيلتمسونه ومالا منهوبا فيطلبونه . . . »

وأسس سليم تقلا وأخوه بشارة تقلا جريدة «الأهرام» في سنة ١٨٧٦ ، وأصدر ابراهيم اللقانى الكاتب المصرى وصديق جمال الدين جريدة «مراة الشرق» في ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٩ ولكنه تخلى عن تحريرها في شهر أغسطس من السنة عينها)

وأنشأ ميخائيل عبد السيد جريدة «الوطن» (١) في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٧٧ ، وقد ظلت هذه الصحيفة منذ ظهورها لاتنشر الا

(١) جميع هذه الصحف كانت اسبوعيــة ، ولا توجد لاحداها مجموعة من السنين الأولى لا فى دور الـكتب ولا فى ادارات الصحف التى لا تزال تصدر الى اليوم كالاهرام والوطن ، ويظهر أن المجاميع الأولى قد أحرقت أو بددت فى أثناء الثورة العرابيــة ولا توجد الا أعداد متفرقة من هذه الصحف فى دار الـكتب المصرية ، ولـكن أسعدنا الحظ بالعثور على مجموعة نادرة من «الوطن» فى سنيه الأولى عند احدى الاسر المصرية القديمة

أخبار الحرب الروسية التركية . ولم تجرؤ على ذكر مصر وأحوالها ، الا ابتداء من ٣١ اغسطس سنة ١٨٧٨ ، وقد كتبت وقتئذ مقالا عن لجنة التحقيق ووزراء نوبار امتدحت فيه الخديوى واللجنة والوزراء ثم أخذت الجريدة تدخل تدريجا في المعارضة

ظهور المعارضة — وترجع هذه المعارضة الى ثلاثة عوامل أساسية يرتبط بعضها ببعض .

(أولها) وقوع الادارة كلها في قبضة الأجنبي على أثر تعيين المراقبة الثنائية في سنة ١٨٧٦ وارسال لجنة التحقيق العليا وتعيين وزيرين أوروبيين في سنة ١٨٧٨

(ثانيها) انتشار البؤس والقحط والموت في البلاد على أثر هبوط النيل هبوطا كان مصحوبا بالخراب في سنة ١٨٨٧ وفيضانه الذى أغرق المساكن والمزروعات فى السنة التالية سنة ١٨٧٨ وكانت الدول الأوروبية في أثناء ذلك تطالب بدفع القطعية (الكوبون)، وتلجأ الى أقسى الوسائل في جباية الضرائب .

(ثالثها) القضاء على سلطة الخديوى المطلقة التى كانت أوروبا تندد بها تمهيدا للاستيلاء عليها تحت ستار الاصلاح .

لجنة التحقيق وأثرها (١٨٧٧) — أنشئت لجنة التحقيق العليا في٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ وكانلها الحق في أن تطلب الى أى ادارة أو أى شخص المعلومات التى تحتاج اليها .

كانت هذه اللجنة ورئيسها الفعلى السير ريفرس ويلسون تطوف الأقاليم وتعمل جهدها في استمالة الناس ، وتستمع لكل شكوى أو مظلمة من الأهالى ضد استبداد الادارة والحكام ، وكانت باعتبارها تمثل التدخل الأجنبي موضع السخط في البلاد ولكنها من جهة أخرى بسبب وقوفها في وجه الحكومة المطلقة كانت موضع الرضى وعاملا من العوامل القوية التى شدت ازر الرأى العام (١) .

---

(١) ذكرت الطائف جريدة عبد الله نديم فى عدد ٦ مايو سنة ١٨٨٢ أن البرنس حسين كان يريد أن يضم الى أرضه ببلدة بهى ٥٠٠ فدان من أراضى أهالى صفط الملوك بالوجه البحرى فتظلموا للحكومة فلم تستمع لهم وأرسلت فعلا القصابين لمسح الارض وتعيين الحدود وكاد يتم كل شيء فعلا لولا وصول لجنة التحقيق العليا فى هذه الأثناء وايقافها الحكومة عند حدها .

وروى ريفرس ولسون في «مذكراته » أنه« فى ٢٥ يوليه سنة ١٨٧٨زارته سيدات وطنيات من أعضاء وخادمات أسرة المرحوم عباس باشا بينما كانت اللجنة مجتمعة وقلن له أن أملاكهن قد انتزعت منهن وصرن فى فقر مدقع ، وماكدن يخرجن حتى القى رجال الشرطة القبض عليهن وزجوهن فى السجن فتدخل ولسون فى الحال عند الخديوى وطلب اقالة حكمدار البوليس باعتباره مسئولا عن هذا الحادث فكان لهذه الاقالة أحسن وقع بين سكان القاهرة الذين دهشوا من حدوثها » .

رفعت اللجنة الى الخديوى في ٢٠ أغسطس سنة ١٨٧٨ تقريرا ذكرت فيه ماشاهدته من مساوىء الادارة حيث كانت القوانين واللوائح لايعمل بها وكانت ضريبة النخيل مثلا تؤخذ بحسب التعداد القديم : روى مفتش الوجه القبلى لأعضاء اللجنة أن زارعا كان يدفع ضريبة عن مائة نخلة لم يبق منها الا خمسون ومع ذلك فان المديرية تأبى الا أن تطالبه بضريبة المائة . . .

وقد اقترحت اللجنة ضرورة ايجاد نظام تشريعى للضرائب، ومحاكم لحماية الأهالى حماية فعلية ضد تصرف السلطة الجائرة التى لارقابة عليها في الأشخاص والأموال .

الوزارة المسئولة — ختمت اللجنة تقريرها بأن رئيس الحكومة يتمتع بسلطة لاحد لها ، ففطن اسماعيل الى المقصود من هذه العبارة وكلف نوبار باشا ، الذى كان يساعد لجنة التحقيق في مهمتها بكتابه المؤرخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨، بتشكيل وزارة، ومما جاء في عباراته : «انى أريد أن أؤكد لك أنى وطدت العزم على التوفيق بين القواعد الادارية في مصر والمبادىء التى تقوم عليها الادارات في أوروبا، وأريد أن تحل مكان السلطة الشخصية التى هى مبدأ حكومة مصر الحالى سلطة أخرى تتولى ادارة الشؤون العامة ولكنها تجد نقطة توازنها في مجلس الوزراء، وعلى

ذلك أريد من الآن فصاعدا أن أقوم بشؤون الحكم مع مجلس وزرائي وبواسطته ، فكل أعضاء الوزارة يجب أن يكونوا متضامنين معا وأن يبتوا في الأمور بأغلبية الأصوات بينهم» .

وصار تعيين جميع الموظفين ، لابواسطة الخديوى رأسا كما كان الأمر من قبل ، بل بموجب أوامر خديوية بناء على مايعرضه مجلس الوزراء .

ومرسوم ٢٨ أغسطس هو الذى قرر مبدأ المسئولية الوزارية الذى أصبح قاعدة الحكم في مصر وكان الخديوى يحكم مصر قبل ذلك مباشرة ، ويعينه في أعماله على رأس الادارات بعض الأعيان الذين كانوا مسئولين شخصيا أمامه ، وكان الخديوى في الشئون الهامة يأخذ رأى «المجلس المخصوص» المؤلف من الوزراء ورؤساء بعض المصالح الكبرى ، وأعضاء آخرين كانوا أشبه بوزراء من غير وزارة .

عين نوبار باشا رئيسا للوزارة الجديدة ووزيرا للخارجيه والحقانيـة وعين رياض الذى كان وكيلا للجنـة التحقيق ، وزيرا للداخلية ، وسير ريفرس ولسن وزيرا للمالية ، وديبليير وزيرا للأشغال وشريف باشا للحربية .

نشوء الرأى العام والحركة الدستورية — ولأجل أن نفهم أثر هذه التغيرات في الرأى العام سنتبع صداها في الصحافة

من البداية : ذكرت جريدة الوطن الصادرة في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٨ تلغرافا يؤذن بموافقة الحكومة الانجليزية على تعيين ريفرس ولسون في المالية ، ورحبت بالوزير الجديد ولكنها أنذرته بأنه«اذا لم يتصرف بالرفق والمشاورة حاق بالمالية ماحاق بالسكة الحديدية وبالجمارك المصرية وذلك أن السكة الحديدية كانت في مدة سعادة على باشا مبارك على قواعد راسخة ثم أتى بعده سعادة زكى باشا وأوجد فيها كذلك الدقة والضبط . . . وكان ايرادها نحو مليون جنيه سنويا . . . ثم أتى بعده الجنرال ماريوت ورفت أولاد العرب وأحضر أجنبيين . . . فصارت السكة الحديدية مأكلة للآكلين وأصبحت ايرادات المصلحة نحو ثلثمائة ألف جنيه» .

وقررت الوطن الصادرة في ١٦ نوفمبر سنة ١٨٧٨ بمناسبة ذكر «مجلس التفتيش» (لجنة التحقيق) أن الحكومة بعد أن كانت استبدادية «أصبحت مقيدة بالقوانين الشرعية ، وشكلت وزارة شورية ، وأعطى للمطبوعات قدر من الحرية» .

وفي شهر ديسمبر بدأت تظهر في الصحافة فكرة تنظيم مجلس النواب القديم على قواعد حرة أوسع من قبل «لأنه لاتصير الوزارة مسؤولة الا به فانه مامعنى كون الوزراء مسؤولين عن تصرفاتهم في الحكومة بدون وجوده فهل المقصود أن انجلترا



عباس باشا الاول

وفرنسا وأرباب ديون مصر تسأل الوزارة عن تصرفاتها (١) ».

وقد اجتمع المجلس في ٢ يناير سنة ١٨٧٩ بالقلعة وبدأ من ذلك الوقت يرفع لواء الحركة الدستورية التى كانت تعتز بها المعارضـة وتنتظر من ورائها كل خير بعـد أن خابت آمال المصريين في وزارة ولسون — نوبار . . . ، كتبت الوطن في ٤ يناير تقول «انه يوجد صنف من الناس يتظاهرون بالاصلاح واننا اذا تأملنا في تقرير مجلس التفتيش وجدناه مبينا لنا أن المستر ريفرس ولسون من البعيدين عن طرق الاستبداد . . . فأمل الجميع أن يسقيهم من العدل شرابا ولا سيما الفلاح الذى قد زادت عليه في هذه السنة والتى قبلها الخطوب ... غير أنه حصل في الاسبوع الماضى مادل على أن الدهر لم يكف الفلاح العقاب وذلك فان المستر ريفرس ولسون نشر في هذه الأيام منشورا للمديرين الفخام والمأمورين الكرام مفاده أن يحصلوا من الفلاح الأموال المتأخرة من سنة ١٨٧٦ و٧٧و٧٨ فاذا لم يرض الفلاح بدفع هـذه الاموال المتأخرة ألزموه ، أولا ، ببيع أرزاقـه ومحصولاته ثم يبيع مواشيه وأطيانه وجميع عقاراته ، بل زاد على ذلك بأن أمر بالاستعانة بالقساوة القديمة فهذا المنشور الفخم مناف على خط مستقيم لذلك التقرير ... ولو قسط المستر ريفرس

(١) الوطن فى ٢١ ديسمبر سنة ١٨٧٨

ولسون متأخرات الأموال لأحسن عملا ... والأمل أن مجلس النواب الذى انعقد في يوم الخميس ٢ يناير ينظر في قضية هذا المنشور . . . . » .

وفي عدد ١٨ يناير سنة ١٨٧٩ أثنت الوطن على السير ريفرس لأنه شاع أن مجلس النظار شارع في تقسيط الأموال «ولو لم يوجد له (تعنى مجلس النظار) سوى حرية المطبوعات واطلاق عنان الكلام لكفاه بذلك فضلا . . . وقد شجع المستر ريفرس ولسون عند ماكان في الوجه البحرى الأهالى على تقديم عرضحالات فانه قال اذا أصاب أحدكم ضير أو ضيم فعليه أن يعرض لنا ونحن نجرى له الانصاف» .

— ولكن الاشاعة لم تحقق فعادت الوطن في ٢٥ يناير تشكو من «أن مجلس النواب الذى صار له الآن أكثر من عشرين يوما لم تعرض عليه مسألة مهمة مالية ولا داخلية ، فكيف تكون الحكومة تقييدية بدون هذا المجلس» .

ثورة الضباط وخطة الخديوى — وأخيرا رأت وزارة ولسن من باب الاقتصاد ، رفت ٢٥٠٠ ضابط دون أن يدفع لهم المتأخر وكان لايقل عن مرتبات خمسة عشر شهرا ، فهاج الضباط وقاموا

بمظاهرة خطيرة في ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ أمام وزارة المالية وحاصروا نوبار وولسون بعد أن أوسعوهما لكما وضربا حتى جاء الخديوى بنفسه وأخمد الفتنة .

كان الخديوى يشجع هذه المعارضة سرا ويعول على الاستفادة منها للتخلص من وزارة نوبار الأجنبية التى كانت تحكم البلاد دون أخذ رأى رئيس الحكومة الأعلى ، ومن الثابت أن نوبار منذ سنة ١٨٧٦ كان يعمل على توطيد نفوذ انجلترا في مصر لأنه فهم أن فداحة الديون التى اقترضتها مصر ستؤدى حتما الى التدخل . . . وكان يفضل انجلترا على غيرها من الدول ، وهو الذى مهد الطريق لبعثة «كيف» الأولى وكان يسعى في باريس ولندرة منذ سنة ١٨٧٦ على تقويض سلطة الخديوى وتعيين وزير مالية انجليزى حتى عاد الى مصر في سنة ١٨٧٨ مع لجنة التفتيش ونجح في تنفيذ خطته (١) .

ولكن الخديوى اضمر له الانتقام ، فلما حدثت ثورة الضباط أعلن لمندوبى انجلترا وفرنسا في مصر أنه لن يكون مسؤولا عن

---

(١) توجد أهم المعلومات عن خطة نوبار السياسية فى كتاب ادوارد ديسى . « تاريخ الخديوية » ، وفى مذكرات ريفرس ولسون : « فصول من حياتى الرسمية » ، سنة ١٩١٦ ، وخصوصاً خطاب مستر لاركنج المؤرخ ٦ ابريل سنة ١٨٧٦ وما كتبه ولسن فى مذكراته بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٨٧٨

السكينة العامة الا اذا أعيد اليه نصيبه الشرعى من حكم البلاد وصرح له اما بترؤس مجلس الوزراء أوبانتخاب رئيس للوزارة يثق به وأنه يشترط اشتراطا لايقبل مع رفضه اتفاقا أن نوبار باشا الذى ثبت لديه أنه عامل على اجتثاث سلطته ونسفهـا ينسحب حالا من الوزارة» .

ولماكان نوبار ليس في وسعه أن يكفل الامن العام اضطر الى الاستقالة ، واقترض السيرريفرس ولسون مبلغ ٤٠٠ ألف جنيه من بيت روتشيلد دفعت منها متأخرات الجيش ، ولم يمسس أحد من الثائرين بسوء فكشفت هذه الحركة للجندية عن قوتها وصار الجيش من ذلك الوقت، الى جانب المجلس، احدى قوى المعارضة التي يعتد بها . ثم جرت مفاوضات في تشكيل الوزارة الجديدة فقر الرأى على تعيين البرنس توفيق رئيسا لها بشرط «أن لايحضر الخديوى ، في أى حال من الأحوال ، جلسات مجلس الوزراء وأن يكون للوزيرين الأوروبيين في الوزارة الحق المطلق في ايقاف تنفيذ أى اجراء لايوافقان عليه » .

ازدياد المعارضة ضد التدخل الاجنبي وانضمام الخديوى اليها — على أن الوزارة الجديدة ماكادت تتشكل (٢٢ مارس) حتى وقع حادث أثار سخط الأهالى : ذلك أن فوائد قرض سنة ١٨٦٤ المضمن بالمقابلة عملا بمشروع جوشن كانت

تستحق في أول ابريل سنة ١٨٧٩ ، ولم يكن من المبلغ المطلوب (٢٤٠٫٠٠٠ جنيه) في صندوق الدين يوم ٢٨ مارس الا ٤٤٫٠٠٠ جنيه ، وكان ريفرس ولسون يفكر في عمل تصفية نهائية والغاء المقابلة أي ضياع ١٤ مليون جنيه كانت دينا للاهالى على الحكومة وعدم المساواة بين الدائن المصرى والدائن الأجنبي فكان لهذه الفكرة أسوأ وقع بين طبقات الأعيان بوجه خاص .

على أن الأمر لم يقف عند هذا الحد فان ويلسن كان يعد مشروعا يستند الى عجز مصر عن القيام بتعهداتها ويقترح تأجيل دفع قطعية أول ابريل ، وانقاص فوائد الدين الى ٥ في المائة رأى المصريون أن اشهار افلاس مصر بعد أن حكمتها الادارة الأوروبية ، والتفكير في اتخاذ بعض الاجراءات الحازمة التى كان ينادى بها اسماعيل والمصريون منذ أكثر من ثلاثة أعوام نكبت فيها البلاد بالدين والخراب معناهما أن الأوروبيين يستحيل عليهم احداث اصلاحات جدية وأنهم لايفكرون الا في مصالحهم المالية والسياسية . وعلى ذلك أخذ أولو السعة منهم يباشرون تنظيم ضمانة يتكفلون بموجبها لأصحاب الدين المصرى بايفاء فائدة الدين بأوقاتها وقيمتها الأصلية «أى دون أن يصير تخفيضها الى خمسة في المائة كما ذهب حضرة المستر ولسون على أن تكف

الاصابع الأوروبيــة عن التــدخل في ادارة القطر الماليــة والسياسية .» (١)

رأى الخديوى ازدياد قوة المعارضة فعول على الانضمام اليها جهرة والعمل على استرداد سلطته المغتصبة، وقد حدث في أوائل ابريل أن رياض باشا وزير الداخلية ذهب الى مجلس النواب ليحله بحجة انتهـاء دور انعقاده فلقى من المجلس مظاهرة غير منتظرة أتت عليها «التيمس» في عدد ١٦ ابريل بعد أن تكلمت عن وجود حزب وطنى جديد عدو لكل حكومة من الخارج وعامل على تحقيق مبدأ مصر للمصريين : «لم يعد مجلس النواب موضع سخرية واحتقار فان أعضاءه قد أثبتوا مرارا أنهم على جانب من الجاه والاستقلال ، ولم تكن المرة الأخيرة بأقل من سابقاتها فان رياض باشا وزير الداخلية ذهب أخيرا ليختم رسميا دور الانعقاد ، وقد وجه للأعضاء بهذه المناسبة خطابا رقيق العبارة يتعلق بخدماتهم الماضية وأعلنهم أن واجباتهم قد أديت على أكمل وجه ، ولكنه لم ينجح في تمثيل دور اوليفار كرومويل لأن المجلس رفض اقتراحه وقام أحد النواب(٢) وصرح باسم البرلمان أن أعضاءه لم يعملوا شيئا وأن مهمة الاشراف على أعمال الوزارة لاتزال أمامهم وهـذا يدعوهم الى البقاء ، وقد أيده زمـلاؤه

(١) مرآة الشرق فى ٥ ابريل سنة ١٨٧٩

(٢) عبد السلام المويلحي زعيم المعارضة فى المجلس

بالاجماع والتفوا حوله التفاف النواب حول ميرابو في فرساى ابان الحادثة المشهورة . ولا يزال البرلمان المصرى يعقد جلساته ويقول الآن ان جميع الوزراء ، مصريين وأجانب ، يجب أن يخضعوا لارادته وأن يكونوا مسئولين أمامه عن أعمالهم والحقيقة انهم يريدون تحويل هذه الحكومة المسؤولة شكلا الى حكومة مسؤولة فعلا» .

وعد رياض باشا بعرض الأمر على الخديوى والوزارة ولكن المجلس أرسل اليه في نفس اليوم بوزارة الداخلية كتابا يتضمن الأسباب التى حملته على عدم الانفضاض ذكروا فيه « أنهم لم يشتغلوا لغاية الآن الا بأمور جزئية ... وأنهم لم يسنوا لأنفسهم قانونا جديدا ليكون المجلس آلة قوية في الاصلاح كما حصل في امارة البلغار ، وطلبوا اطلاق حرية المطبوعات الأهلية وسن قانونا لها ، واجراء الضرائب على الأوروبيين كغيرهم من الوطنيين (١) .

والحق يقال أن المصريين كلما نظروا الى التدخل الأجنبي باعتباره نتيجة ضعف الحكومة الشخصية المطلقة ازدادوا اعتقادا بأنه لابد لهم من حكومة قوية مستندة الى برلمان للوقوف في وجه مطالب الأجانب الفادحة والعمل على تخليص البلاد تدريجيا من تدخلهم باصلاح الادارة الوطنية .

(١) انظر الوطن فى ٥ ابريل سنة ١٨٧٩

وقد تكونت في البلاد حركة دستورية قوية كان زعيمها في المجلس عبد السلام المويلحي وزعيمها في مصر شريف باشا «بطل الوطنية المصرية في آخر أيام اسماعيل» وكلاهما كان عضوا في الماسونية وصديقا لجمال الدين الأفغاني . ومن مشاهير الدستوريين في ذلك العهد ولى العهد توفيق باشا الذى خلف نوبار فيرياسة الوزراء ، ومحمود سامى البارودى صار فيما بعد من أكبر أعوان عرابي باشا .

والواقع أن الحقد الذى أثاره التدخل الأجنبي ألف بين قلوب المصريين والأتراك والشركس أمثال البارودى وشريف «لم يكن فيمصر والشرق، كما قال أحد الأتراك الذين اشتركوا في الحركة، الا حزب سياسى واحد يمكن تسميته حزب الظامئين الى العدالة (١) » .

انتشار الفكرة الدستورية — كانت مصر تنقصها محاكم عادلة ، ونظم حرة ، وكانت الفكرة الدستورية تستمد قوتهامن العوامل الآتية :

(أولا) قيام الحركات والنظم الدستورية في أوروبا في القرن التاسع عشر .

(١) تصريحات أحمد رفعت سكرتير وزارة البارودى فى الثورة « كيف دافعنا عن عرابى واعوانه » تأليف برودلى.

(ثانيا) وجود مجلس نواب صورى منذ عام ١٨٦٦ كان آلة بيد الحكام ، فلما تطورت الأحوال أراد المصريون توسيع سلطة المجلس واعطاءه حق الرقابة الفعلية على أعمال الحكومة .

(ثالثا) بث جمال الدين الأفغانى في مصر منذ وفوده اليها سنة ١٨٧١ فكرة تأسيس نظام دستورى لعلاج أحوال الشرق المعتلة

(رابعا) ظهور الصحافة الحرة منذ سنة ١٨٧٧

(خامسا) كراهيــة المصريين للحكومة المطلقة بسبب استبداد الادارة .

(سادسا) تشهير البعثات المالية الانجليزية المختلفة (١٨٧٦ — ١٨٧٩) أثناء اقامتها في مصر بمساوىء الحكومة الشخصية والعمل على اسقاط هيبة اسماعيل في أعين المصريين .

(سابعا) صدور مرسوم ٢٨ أغسطس الذى قرر مبدأ المسؤولية الوزارية وقضى على حكومة الفرد .

(ثامنا) تشجيع اسماعيل للحركة والتجارة اليها لمقاومة التدخل الأجنبي .

والواقع أن المجلس قد انقلب منذ ٢ يناير سنة ١٨٧٩ الى برلمان ، رغما من القواعد الضيقة التى قام عليها ، وأخذ على عاتقه الدفاع عن مصالح البلاد .

في ٦ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ (٢٩ مارس سنة ١٨٧٩) رفع المجلس عريضة الى الخديوى يحتج فيها على الوزارة «التى مافتئت مذ شكلت تعتبر أعضاءه كأنهم غير موجودين وتعاملهم بالامتهان» ، وعلى مشروعها الذى قرر اشهار الافلاس والغاء «المقابلة» ويؤكد للخديوى أنه لن يدخر وسعا في العمل مع الحكومة على تسوية الحالة المالية اذا أخذ رأيه فيها .

وفي ٥ ابريل أجمع النواب والأعيان وكبار الموظفين والعلماء ورجال الجيش أمثال شريف باشا ، وشاهين باشا ، وأحمد رشيد باشا والسيد البكرى ، والشيخ العدوى ، على تقديم لائحة مالية يعارضون بها لائحة ويلسن وقد شفعوها بخطاب يقولون فيه «ان الواجب يحتم علينا أن نضع مشروعا يرمى الى المحافظة على حقوق الوطنيين والأجانب على السواء ... ونرجو التصريح بعرضه على مجلس شورى النواب على شريطة أن يتفضل الخديوى فيمنح هذا المجلس السلطة المتمتعة بها مجالس النواب في أوروبا فيما يختص بالأحوال الداخلية والمالية ، ويجب أن ينقح قانون الانتخاب الحالى ليكون مماثلا للقوانين الانتخابية المعمول بها في أوروبا ، وينتخب النواب في الدور المقبل بحسب القانون الحالى على أن يعد مجلس الوزراء في اثناء هذا الدور مشروع قانون انتخاب جديد يعرضه على مجلس النواب والخديوى .

«ويعين الخديوى رئيس مجلس الوزراء ويكلفه بتشكيل الوزارة ويكون مجلس الوزراء مستقلا في عمله مسؤولا أمام مجلس النواب عن جميع تصرفاته في الشؤون الداخلية والمالية» .

وقد ختم الخطاب بدعوة الخديوى الى تعيين مراقبين ماليين ، أو بعبارة أخرى عزل الوزارة الأوروبية والعودة الى نظام المراقبة الثنائية القديمة ، وبالتالى تأليف وزارة وطنية بحتة .

كان الخديوى يملك هذا الحق لأنه بمقتضى الاتفاق الذى أبرم بين فرنسا وانجلترا ومصر في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٧٨ «كان يجب أن توقف مصلحة المراقبة عن العمل بشرط أن تعود من جديد الى العمل في حالة ماإذا عزل أحد الوزيرين الفرنسى والانجليزى الموجودين بالقاهرة من وظيفته دون موافقة سابقة من حكومته» .

لذلك لم يتأخر الخديوى في استعمال حقه ، وأعلن في يوم ٥ أبريل لهيئات الأمة المختلفة موافقته على مشروعها مؤكدا «أنه يرفض كل فكرة تريد العودة الى نظام الحكومة الشخصية ، ويطلب من أوروبا أوسع رقابة ممكنة على الادارة المالية ، وهو يريد أن يحكم بواسطة ومع مجلس وزراء مسؤول حقا أمام مجلس النواب » .

على هذا الأساس اتفق الخديوى مع الوطنيين في الخطة الجديدة التى ترمى الى القضاء على السلطة السياسية التى اكتسبها الأجانب فيمصر خصوصا منذتأليفالوزارة الأوروبية وحصر التدخل الأجنبي في دائرة مالية بحتة .

وفي مساء ٧ أبريل دعا الخديوى قناصل الدول الى سراى عابدين وأخبرهم ، بحضور الشيخ البكرى ، وراتب باشا ، وراغب باشا، وعبد السلام المويلحى وغيرهم منوجهاء المصريين «أن الاستياء في القطر بلغ حدا أصبح معه يرى نفسه مضطرا الى اتخاذ اجراءات حاسمة . . . وأن الأهالى يحتجون جميعا على مايريد ولسن اعلانه من أن البلد مفلس ، ويطلبون تشكيل وزارة مصرية محضة تكون مسؤولة أمام مجلس نواب منتخب بحسب لائحة جديدة ، وأنه يرى اجابة لطلبهم أن يكلف شريف باشا بتشكيلها على أن تكون أعمالها سائرة على مبدأ المسؤولية وقد أعلن الخديوى أن البرنس توفيق قدم استقالته من رياسة الوزارة فعين مكانه بالفعل شريف باشا .

ثم تلا شريف باشا الخديوى وقال « ان الأمة تعتقد أن سلوك الوزارة كان مهينا لنوابها ، وأن اعلان افلاسها يلبسها عارا لن تمحوه الأيام ، وأن الرغبة في الغاء قانون المقابلة قد أثار استياء

عاما ، وأنه أصبح يستحيل على الخديوى مقاومة ارادة الأمة الظاهرة بهذه الكيفية الصريحة» :

وزارة شريف وخطاوروبا — تألفت الوزارة الجديدة من أعضاء وطنيين وسارت في أعمالها على خطة اصلاحية حكيمة ولكن الدول الأوروبية أبت أن تعترف بها . وقد أرسل أعضاء لجنة التحقيق العليا في ٢٠ أبريل خطابا الى الخديوى يقولون فيه انهم سيرسلون اليه بعد أيام قلائل مشروع التسوية العامة للحالة المالية ويرفعون اليه استقالتهم (وقد قبلت في ٢٢ أبريل)

قررت لجنة التحقيق في مشروعها « أن الحكومة المصرية في حالة افلاس منذ ٦ أبريل سنة ١٨٧٦ أى منذ أن توقفت عن دفع افادات ماليتها المستحقة ، ولئن دفعت بعد ذلك مبالغ جسيمة على حساب الفوائد ، وسددت مايقرب من خمسة ملايين جنيه من أصل الدين فان عجز ما ليتها في سنتى ١٨٧٧و١٨٧٨ قارب خمسة ملايين جنيه ومقدار دينها السائر ازداد نيفا ومليونى جنيه فدفع الفوائد في هذه الظروف انما كان قطعا في اللحم . والواجب اتخاذ طرق غير الطرق الوهمية التى لجىء اليها حتى ذلك الحين» هذا هو حكم اللجنة على اعمال الادارة الأوروبية بين ١٨٦٧

و١٨٧٩ ، أما الطرق التى اقترحتها فأهمها انقاص فوائد الدين الى ٥ المائة واصلاح نظام الضرائب .

ولما كانت فرنسا وانجلترا تلحان في ارجاع الوزيرين الأوروبيين أرسلت وزارة شريف باشا الى قنصليهما في ٧ مايو مذكرة استعرضت فيها مساوىء الحكومة الأجنبية في عهد الوزارة الأوروبية (من ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ لغاية ٧ ابريل سنة ١٨٧٩) .

وقد أكدت الوزارة أنها ما تألفت « الا على قاعدة الاحتفاظ بالمبدأ الذى قرره مرسوم ٢٨ أغسطس ومسؤولية الوزارة الحقيقية أمام مجلس نواب الأمة» ثم ذكرت أسباب الاستياء العام وهى تتلخص في انقاص الجيش وسوء معاملة ضباطه ، وعدم اتخاذ أى تدابير ناجعة عند حدوث القحط بالوجه القبلى ، واغلاق مدرسة الأيتام العسكرية ، واحضار ٤٢ مهندسا أجنبيا للقيام باعمال المساحة مع توافر العناصر الوطنية اللازمة في البلاد وجباية نصف ضرائب سنة ١٨٧٩ في أول العام مع أن الاراضى كانت غارقة في الفيضان وكان السكان يتألمون من الخسائر التى لحقت بهم بسبب انقطاع السدود، وفرض ضريبة على زراعة الدخان بلغ من فداحتها أن الفلاحين فضلوا اقتلاع جميع المزروع على دفع هذه الضريبة الجديدة ، وازدياد نفقات الادارة بنسبة

كبيرة لمصلحة الموظفين الأجانب وحدهم . . . وكانت نتيجة كل ذلك الفوضى الادارية والاقتصادية في البلاد .

أشارت المذكرة بعد ذلك الى خطة الازدراء التى جرى عليها الوزيران الأوروبيان ازاء مجلس النواب ، ومشروع ويلسن المالى الذى ألغى المقابلة فمحا بجرة قلم مبلغ ٤٠٠ مليون فرنك لدافعى الضرائب .

وقالت الوزارة في النهاية أنها «مصممة على بذل أقصى الجهد في تحسين أحوال البلاد ، وأن التجارب قد دلت على أن وجود العنصر الأجنبي في وزارة مصرية لايتفق والشعور الوطنى بحال من الأحوال ويعتبر سابقة من أخطر السوابق لايصح الرجوع اليها »

وقد شرعت وزارة شريف منذ توليها الحكم في انفاد الاصلاحات ، وقررت زيادة الجيش الى ٦٠٫٠٠٠ ، واشتغلت بوضع دستور جديد ، ودعت مجلس النواب الى الانعقاد في شهر مايو فاجتمع في ١٧ منه برياسة حسن راسم باشا (رشيد باشا كان مريضا) وجاء شريف وعرض عليه اللائحة الأساسية وقانون الانتخاب الجديد .

وفي يوم ١٨ مايو اختار المجلس لجنة برياسة عبد السلام المويلحى لدراسة المشروعين فعدلت فيهما وقررت اقتراح لوائح

أساسية أخرى تنص على حقوق الخديوى وحقوق الوزراء والأمة وواجبات الموظفين والصحافة وما شاكل ذلك .

وقدمت اللجنة المشروعين والاقتراحات الى المجلس في ٨ يونيه فقرر بالاجماع الموافقة عليها وارسالها الى الوزارة لتصديق الخديوى عليها «وكانت محتوية على أحسن قواعد الشورى وأحكم أساس الحرية (١) .

وقد نشرت جريدة الوطن الصادرة في ٤ يونيه لائحة مجلس شورى النواب الأساسية : وأهم موادها المادة ١٥ وهى تقرر الحصانة النيابية ، والمادة ٢٧ تنص على عدم تنفيذ القوانين واللوائح مالم يصدق عليها مجلس النواب ، والمادة ٣٤ تقول أن عدد النواب ١٢٠ بما فيهم نواب السودان ، والمادة ٣٦ تقرر المسئولية الوزارية وتدعو مجلس النظار الى المبادرة بوضع قانون لمحاكمة النظار عند الاقتضاء .

ولكن قبل أن تحدث الانتخابات الجديدة وتمعن الوزارة الوطنية في تنفيذ خطتها رأت الدول ضرورة القضاء على هذه

---

(١) مرآة الشرق فى ١١ يونيه سنة ١٨٧٩



الخديوي اسماعيل باشا

الحركة ، بدلا من الوثوق بها أو العمل على تشجيعها ، وخلع اسماعيل (٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩) (١) .

(١) كتبت « مرآة الشرق » فى ١١ يونية سنة ١٨٧٩ فصلا يبين وجهة النظر المصرية في ذلك الوقت . قالت « فمهد ذلك (تريد فتح قناة السويس) طريقاً قويماً للدول الأوروبية تسلك فيه الى البلاد الأفريقية . وكان ذلك أقوى منبه لافكارها ومحرك لهممها الى التطلع لتملك تلك الاقطار ، وانهم يعلمون أن القطر المصرى ووادى النيل هو السبيل الوحيد للتغلغل فى كبد تلك البلاد فلو قامت فيه حكومة أهلية قوية وضعف فيه نفوذ الكلمة الأجنبية لتعسر عليهم حينئذ نيل هذا المقصد الذى لا يزال نصب أعينهم جميعاً بل ربما سابقهم أهل البلاد المصرية الى نيله . . . ومن ثم رأت الدول أن لا فائدة فى اللجاج فان ذلك يمكن الحزب الوطنى من اجراء الاصلاحات فى البلاد ولم شعثها . . . فعمدوا الى الاتفاق على معارضة مشروعنا ومقاومة استقلالنا »

الباب الخامس

توفيـق

الفصل الأول

مقدّمات الثورة ١٨٧٩ — ١٨٨١

شرحنا في الفصل السابق أسباب الثورة البعيدة ، والآن نتكلم عن مقدمتها وأسبابها القريبة في أوائل حكم توفيق ، وجميعها تتلخص في سبب واحد : التدخل الأجنبي .

ابتدأ هذا التدخل ، كما قالت التيمس في أوائل أغسطس سنة ١٨٧٩ ، منذ سنتين وأخذ شكلا حاسما في مايو سنة ١٨٧٨ ، وبلغ حده الأقصى بخلع اسماعيل .

التقليد الجديد — والواقع أن خلع اسماعيل الذى أشارت به الدولتان على تركيا قد مكن نفوذهما في وادى النيل، وكانت

تركيا تريد الاستفادة من هذه الحادثة لاسترداد الامتيــازات والحقوق الممنوحة الى مصر في فرمان سنة ١٨٧٣ ، والرجوع الى نظام سنة ١٨٤١ ولكن فرنسا وانجلترا احتجتا ، وجرت مفاوضات طويلة ثم أرسل الباب العالى الى توفيق في ٣٠ يوليه التقليد الجديد بعد أن وافقت عليه الدولتان ، وقد تضمن تعديلا لما جاء في فرمان سنة ١٨٧٣ بشأن الجيش ، واقتراض الديون من الدول الأجنبية فتقرر أن لايزيد الجيش في وقت السلم على ١٨٠٠٠ وألا تعقد مصر قروضا الا بالاتفاق مع الدائنين الحاليين أو بعبارة أخرى مع الدولتين ، ويكون ذلك قاصرا على تسوية الأحوال المالية الحاضرة . والواقع أن هذا التعديل نفسه كان في مصلحة الدولتين و « من ذلك الوقت وضعت امتيازات مصر تحت ضمانة فرنسا وانجلترا (١) » .

خطة توفيق ومسلك الدولتين — أما الخديوى الجديد فانه فوض أمره الى الدولتين صاغرا منذ ارتقى الى العرش لأنه كان يعلم أنهما هما اللتان أجلستاه على العرش ، وكان مثال الضعف والاستسلام ، مجردا من الصراحة ، ميالا الى الأثرة والاستبداد ، وكان «ألعوبة بالطبع في يد كل من يعرف كيف

(١) نبذة من خطاب أرسله وزير خارجية فرنسا « مسيو وادنجتون » الى سفير فرنسا فى الاستانة فى ٨ أغسطس سنة ١٨٧٩

يملقه ويسليه ، وهو الآن طوع بنان خادمه فردريك (١) » .

وفي عهــده أصبح النفـوذ الأول في السراى للأتراك والشركس والأجانب .

أما فيما يتعلق بالحكومة فان وزارة شريف كانت قدمت استقالتها كالمتبع ، ثم دعى شريف في ٢ يوليه الى تأليف وزارة جديدة فقبل ولكنه اشترط ايجاد نظام نيابي في البلاد ، وأرسل الخديوى فعلا الى مجلس الوزراء ، في ٣ يوليه ، تصريحاته في صورة مرسوم يقول فيه «ان حسن الادارة يتطلب أن تكون الحكومة الخديوية شورية ووزراؤها مسئولين ، ولن أحيد عن هذا المبدأ الذى ستقوم عليه حكومتي . ويجب علينا تأييد مجلس شورى النواب وتوسيع لائحته حتى يتمكن من تنقيح القوانين وتصحيح الموازين وغيرها من الأمور » .

وقد وضع شريف لائحة دستورية جـديدة وعرضها على الخديوى للتصديق عليها ولكن توفيق رفضها تحت تأثير الدول (٢) فقدم شريف استقالته في١٨ أغسطس سنة ١٨٧٩، وصرح

(١) من كتاب « مصر للمصريين » مؤلفه انجليزى مجهول ، سنة ١٨٨٠ انظر أيضاً وصف ملنر لتوفيق فى : كتاب « انجلترا فى مصر »

(٢) قال محمد عبده فىمذكراته بهذهالمناسبة «المحقق الذى لاريب فيهأنوكيل دولة فرنسا عندما أحس بمقاصد الخديوى (لائحة شريف وميله) الى مشايعته

وقتئذ لقنصل انجلترا في مصر فرنك لاسيل «أنه كمصرى يأسف للعودة الى الحكومة الشخصية ، ولا ريب أن كثيرين في السراى وخارج السراى يسرهم ، في سبيل مصلحتهم الذاتية، أن تظهر ثانية سلطة الخديوى المطلقة . ولكن اذا قدر ووقعت مصر من جديد تحت حكومة ملك منفرد بالسلطة كان ذلك نكبة حقيقية على البلاد (١) » .

والواقع أن الخديوى كان يميل الى عودة الحكم المطلق اذ ألف الوزارة الجديدة وكان هو رئيسها ، فاستاء الرأى العام وأخذ جمال الدين ينشر الدعوة ضد التدخل الأجنبى فأمر الخديوى

= الاحساس العام أخذ يسعى فى اقامة الموانع دون ذلك ودعا وكيل دولة انجلترا للاتفاق معه فى اقناع الخديوى بضرة هذه الأوضاع الجديدة فى الوقت الحاضر ، وقت الارتباك فى المسائل المالية وان دخول النواب فى تصحيح الموازين ونحوها مما يعوق حل المشاكل الموقوفة لتشتت الآراء . وبقاء هذه العقد فى الحكومة بدون حل سريع قد يؤدى الى الضرر بمسند الخديوية كما حصل من أيام ، وساعدهم على ذلك بعض الوطنيين من حاشية الخديوى الاسبق : تأثر الخديوى الجديد بهذه الادلة ومال الى غير ما أظهر للعامة فى أول الامر وصمم على رفض مشروع الاصلاح الجديد وكان هذا المشروع بالتقريب عين اللائحة التى وضعها مجلس النواب فى وزارة شريف باشا بعد الثورة » .

(١) نقلا عن كرومر « مصر الحديثة »

بنفيه الى جدة في ٢٦ أغسطس ، وكان لهذه الحادثة أثر سيء في أفكار العامة ذكرتهم بالأيام السالفة .

النظام الجديد واهتياج الوطنيين — وبذلك تخلص الخديوى من النظار ، كما قال الشيخ محمد عبده ، باقالة شريف، وتخلص من جمال الدين محرك الأفكار بنفيه ، ثم أخذ ينشيء النظام الجديد فطلب الى رياض، وكان في ذلك الوقت في أوروبا أن يعود ويتولى رياسة الوزارة فوصل في ٣ سبتمبر وشكل في ٢١ منه وزارة جديدة على أساس مرسوم ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ مع تخويل الخديوى هذه المرة الحق في رياسة جلسات مجلس الوزراء والاشتراك في حكومة البلاد ولكن الحكومة الحقيقية كانت منحصرة في يد قنصلى الدولتين ، وكانت عودة رياض في هذه الظروف معناها العودة الى الحكم الاستبدادى في هذه الآونة تألفت في حلوان جماعة من الكبراء باسم«الحزب الوطنى» ، وكان من أعضائها شريف باشا ، وشاهين باشا (ناظر الحربية سابقا) ، وعمر باشا لطفى، وراغب باشا، وسلطان باشا ، وأرسلوا الى باريس أديب اسحاق لاصدارجريدة «مصر القاهرة على نفقتهم وكانت توزع سرا في مصر .

وزع هذا الحزب (١) في ٤ نوفمبر سنة ١٨٧٩ ، قبل وصول المراقبين الجديدين السيربيرنج (كرومر) وديبلينير من أوروبا، نشرة باللغة الفرنسية (طبع منها ٢٠٠٠٠ نسخة) ضد النظام الجديد . ومما قاله الحزب في بيانه أنه «يريد انقاذ مصر من الهوة السحيقة التى تردت فيها تحت ثقل الربا والاستبداد ، وأنه يقدر أن أكثرمن ٦٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه استولى عليها الوسطاء الماليون والصناعيون ، وأن الحكومة الحالية لاتمت الى مصر بنسب حقيقى لأن الدول هى التى أنشأتها ولادخل للأمة فيها ، ويعلن الحزب أن مصر تريد أن تتخلص من ديونها بشرط أن تتركها الدول حرة في تنفيذ الاصلاحات العاجلة » .

---

(١) روى « جون نينيت السويسرى ، وهو من الواقفين على دخائل الحركة العرابية ، فى كتابه عرابى باشا أنه منذ ذلك الوقت كثرت الاجتماعات السرية فى بيت سلطان باشا فى غفلة من عيون رياض وجواسيسه ، وقد حدث بين سلطان باشا وعرابى وعبدالعال ، وعلى فهمى ، ومحمود سامي ، وسليمان اباظه مدير الشرقية وحسن الشريعى باشا مدير المنيا ومحمود فهمى وطائفة من الوطنيين تحالف على تنظيم الخطة المشروعة للحزب الوطنى الذى كان يمثلونه ، وكان المقصود بانضمام المديرين جعل الرياسة العليا على اتصال تام بالمناطق الزراعية . وكان من الضرورى الاستعداد عاجلا لاستقالة رياض المحتملة » .

واقترح الحزب لحل المسألة المالية توحيد جميع الديون بفائدة ٤ ./. وأن تكون الأمة هى الضامنة ، وايجاد رقابة دولية خاصة مؤقتة للاشراف على «مصلحة» فوائد الدين بدون أى تدخل أو اختصاص ادارى آخر .

اعادة المراقبة الثنائية — يتضح من ذلك البيان أن المصريين أرادوا مرة أخرى ، كما حدث في أواخر حكم اسماعيل ، حل المسألة المصرية باعتبارها دينا ماليا حولته أوروبا الى دين سياسى على مصر ، وقد نجحوا في التخلص من الوزارة الأوروبية التى كانت تمثل من الوجهة السياسية اشراف أوروبا الفعلى على ادارة مصر ، ولكن أوروبا عزلت حاكم البلاد الشرعى وعينت حاكما مكانه ثم أعادت المراقبة الثنائية في ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩ (المراقبان لم يصلا مصر الا في نوفمبر) ولكن على قاعدة جديدة مالية وسياسية في وقت واحد : صدر في ١٥ نوفمبر مرسوم بتحديد اختصاصات المراقبين العامين ، نصت المادة الأولى فيه على «أن المراقبين يكون لهما من الوجهة المالية أوسع السلطات في التفتيش على جميع المصالح والادارات العامة » ، ونصت الرابعة على أن «يكون لهما الحق في حضور جلسات مجلس الوزراء ويكون لهما فيه رأى استشارى» ونصت السادسة على أنه «لايمكن اقالتهما من وظيفتهما الا بموافقة حكومتيهما » .

معنى ذلك أن الدولتين أصبح لهما مراقبـان أوسع سلطـة وأمنع مركزا من الوزيرين المعزولين ، وقد سميت هذه المراقبة بالحماية الثنائية وكان لها اليد الطولى في حوادث ١٨٨١–١٨٨٢

قرر اللورد كرومر ، وهو أحد المراقبين ، في كتابه عن مصر أنه في أثناء المناقشات التى حـدثت في انجلترا بعد ثلاثة أعوام (١٨٨٢) حول تبعة هذهالحوادث «كان الأحراريؤكدون أن من أهم أسباب التدخل الانجليزى هو أن المراقبة في سنة ١٨٧٩ صارت سياسية بعد أن كانت مالية بحتة (١) »

التصفية المالية — كان أول أعمال المراقبة العمل على تسوية الحالة المالية ، وأنشئت لهـذا الغرض في ٢ ابريل سنة ١٨٨٠ لجنة تصفية برياسة السيرريفرس ويلسون فأمكن اصدار قانون التصفية بمرسوم من الخديوى في ١٧ يونيه سنة ١٨٨٠ ، وأهم مااشتمل عليههذا القانونتقديرايرادمصر بـ٨٫٥٧٧٫٠٠٠ جنيـه وانقاص فائدة الدين الموحد من ٧ الى ٤ المائة فنقص ماتدفعه مصر في السنة نحو مليون جنيه تقريبا: كان هذا القانون كما قال الشيخ محمد عبده في مذكراته ، «فاصلا بين ماض قلق مشوش يتعثر السير فيه وبين مستقبل واضح معروف ، وأهم

(١) لغلادستون فى خ "، الذى ألقاه فى ٢٧ يوليه سنة ١٨٨٢ رأى يؤيد هذا الرأى .

ماغنمته الحكومة منه رضاء أوروبا عن الحالة، واطمئنان الأهالى والخديوى على مسند الخديوية ، وانقطاع المخاوف التى كانت المشاكل المالية تثيرها في الاوهام » .

على أن هذا القانون الذى اقترحه الوزير الفرنسى فريسينيه ووافقت عليه الدول باعتبارها حلا نهائيا للمسألة المالية لم يكن بريئا من العيب اذ قرر الغاء «المقابلة» وضياع مالا يقل عن ثمانية ملايين من الجنيهات على الملاك الاغنياء من المصريين (كانت المبالغ التى دفعت باسم المقابلة ١٧ مليون جنيه ولكن لم يصل منها في الحقيقة الى الخزانة الا ثمانية) في مقابل دفع ١٥٠ر٠٠٠ جنيه في العام مدة خمسين سنة ، وكان هذا المبلغ لايعادل أكثر من ٢ ٪ فوائد واستهلاك من أصل المال الحقيقى .

وقد احتج الدائنون المصريون الذين لم تكن لهم دولة تحميهم على الغاء المقابلة ، ونفى بهذه المناسبة حسن موسى العقاد الى النيل الأبيض .

وعلى أية حال جاء هذا القانون في وقت متأخر بعد أن زادت ديون مصر في مدة أربعة الأعوام الأخيرة التى انقضت بينه وبين اتفاقية «جوشن» عشرة ملايين من الجنيهات .

حكومة رياض وأسباب الثورة — كان يحسن أن يوجد الى جانب هذا القانون حكومة دستورية تجرى على سياسة اصلاحات واسعة في جميع الادارات المختلفة . ولكن بدلا من ذلك رأت الحكومة أن لاتصدق على لائحة شريف، وأن لاتدعو الى الانعقاد حتى مجلس شورى النواب القديم الذى انشأه اسماعيل وظل ملغى في الواقع مدة سنتين ، ثم قضت على الحرية السياسية بنفى جمال الدين ، وانشاء رقابة على الصحافة ، وبث العيون على رؤساء المعارضة .

وفي الواقع كان لايبرم شيء من غير أخذ رأى المراقبة الثنائية التى كانت تفضل «جر الخيوط من وراء ستار وعدم الظهور على المرسح الا قليلا (١) » وكانت أهم اصلاحات حكومة رياض الغاء أربع وعشرين ضريبة كالضريبة الشخصية وضريبة الوزن، وعوائد الجمارك الداخلية التى كان ينقم عليها الفلاح ، ولكن هذه الاصلاحات كانت غير متناسبة مع أمانى البلاد .

وكانت الحكومة وقت نفيها جمال الدين عزلت محمد عبده أكبر تلاميذه من وظيفة التدريس في دار العلوم وأمرته بالبقاء

---

(١) هذا قول أحد المراقبين السير بيرنج أو اللورد كرومر «مصر الحديثة».

في قريته ثم تدخل رياض في الأمر وعهد اليه في سنة ١٨٨٠ بادارة مكتب الصحافة ورياسة تحرير الجريدة الرسمية حيث خصص فيها قسم للحركة العمرانية والأدبية : انتهز محمد عبده هذه الفرصة . وكان على النقيض من أستاذه جمال الدين من أنصار التطور والاصلاح البطيء المكين ، وأخذ يحارب العوائد القديمة والخرافات الدينية التى أفسدت روح الاسلام والحياة الاجتماعية في مصر والشرق : قال محمد عبده في مذكراته «وبهذا وما سبقه تنبهت الافكار وبدأت الحياة الاجتماعية تدب في جسم أمة مزقها الظلم وانبعثت النفوس تطلب ماشعرت به من حاجتها فتألفت بعض الجمعيات الخيرية اسلامية وقبطية لمساعدة الفقراء بالمعونة المادية وأولادهم بالتربية ، ولم يكن يسمع بمثل ذلك في مصر من قبل » .

ولكن محمد عبده فشل في سياسته المعتدلة لأسباب كانت في الواقع أسباب الثورة المباشرة التى لخصها فيقوله «ولكن حال دون بلوغ تلك الأماني أمور منها ما منشؤه رياض باشا نفسه وبعض النظار ، ومنها ماله علاقة بالجناب الخديوى ، ومنها ما سببه امتداد السلطة الأجنبية الجديدة ، ومنها نهوض الساخطين لاستعمال ما وجدوا في ذلك من الوسائل لاثارة الفتنة وقلب وزارة رياض باشا » .

حرج رياض من طبقة الشعب كعلى مبارك ، وكان ميالا الى الفلاحين خبيرا بالشئون الداخلية خبرة نوباربالشئون الخارجية.

وكان من رجال الجيل القديم الذى خلق لزمان غير زمانه . مملوء بالصلف والغرور ، مستبدا غليظ القلب لايطيق احتماله أصدقاؤه وأعداؤه على السواء « وكان لايخالج فكره ريبة في خلود المصريين الى الطاعة في كل مايؤمرون به حملا لهم على سوابقهم وسالف عهدهم فلم ير من اللازم أن يحتاط في شأنهم (١) » .

وأما وزراء رياض فليس أدل على سوء التصرف من تعيين شركسى عرف بالجهل والاستبداد والتعصب لبنى جنسه على رأس وزارة الحربية ، فقد كان عثمان رفقى يعمل دائما على ترقية الضباط الأتراك والشراكسة ويعاكس المصريين في الجيش وكانت تألفت في أوئل حكم اسماعيل جمعية سرية برياسة على الروبى للدفاع عن مصالح العنصر الوطنى ، ثم ازدادت نشاطا بانضمام عرابى اليها بعد حرب الحبش اذ كان مأمور الحملة في مصوع فاتهمه الأتراك بالرشوة ليتخلصوا منه وأقيل ظلما من وظيفته .

ظهور عرابى — من ذلك الوقت أخذ عرابى ينشر الدعوة ضد اعدائه وتمكن بجرأته وفصاحته من أن يكون منذ سنة ١٨٧٧ الرئيس الفعلى لهذه الجمعية ، وقد عاد الى الخدمة

(١) من أقوال محمد عبده فى مذكراته ، وقد أيد هذا الرأى اللورد كرومر « مصر الحديثة » واللورد ملنر « انجلترا فى مصر » وبيوفيس « الفرنسيون والانجليز فى مصر ١٨٨١ — ١٨٨٢ » والبارون دى ملورسى « مصر الحكام الوطنيون والتدخل الاجنبى »

في الجيش في آخر حكم اسماعيل ورأى الظلم الواقع على المصريين من الأتراك في أيام توفيق فقرر مع فريق من زملائه عدم السكوت على هذه الحال ورفعوا في ٢٠ مايو سنة ١٨٨٠ عريضة الى رئيس الوزارة يطلبون فيها اجراء تحقيق عام ، وأيد قنصل فرنسا البارون دى رنج مطالبهم الخاصة باصلاح الجيش عند رياض باشا فوعد بالنظر فيها وطيب خاطرهم .

ولكن عثمان رفقى عول على الانتقام ورأى أن يسخر الفرق فى أعمال الترع فأبى عرابى أن يرسل جنوده الى ترعة التوفيقية وقام بهذا الصدد نزاع بينه وبين وزير الحربية .

ولما كان الخديوى غيورا من رئيس وزارته الذى كانت له الحظوة الاولى عند القناصل والمراقبين أخذ يدس ضده ويشجع الضباط سرا بواسطة الكولونيل على فهمى رئيس الفرقة الأولى من حرس السراى .

وفي يوم ١٥ يناير سنة ١٨٨١ قدم عرابى ، وعبد العال حلمى ، وعلى فهمى عريضة الى رياض يطلبون فيها عمل تحقيق جديد ، وعزل وزير الحربية عثمان رفقى لأنه كان يجحف بحقوق الوطنيين ويرقى بالمحسوبية لا بالجدارة والاستحقاق فرجاهم رياض أن يتريثوا قليلا

ولكنه بدلا من أن يعمل على استئصال أسـباب الشكوى الحقيقية وعلاج الحال قرر ، تحت تأثير الحـزب الشركسى محاكمـة الضباط الثلاثة أمام مجلس عسكرى : وقف الضباط على الخطة المدبرة واستعدوا لها ، فلما دعوا للذهاب في أول فبراير الى وزارة الحربية حيث ألقى القبض عليهم جاءت في الحال فرقهم وأخرجتهم من السجن ثم ذهب الضباط والجند معا الى سراى عابدين وطلبوا عزل وزير الحربية .

رأى الخديوى أن المقاومة لاتجدى فلم يسعه الا قبول مطلب الضباط وتعيين محمود سامى البارودى مكان عثمان رفقى .

ولا ريب أن نجاح الجيش في مطلبه ذكر المصريين أن لهم مطالب أخرى يجب أن تتحقق ، وانتشرت في البلاد روح الثورة ، وانفتح المجال للدسائس خصوصا وأن عزل رفقى باشا لم يكن في الحقيقة الا هدنة بين الطرفين .

الفصل الثاني

الثـــورة العرابيـــة

كانت مصر منذ انشاء صندوق الدين والمراقبة الثنائية (١٨٨٦) خاضعة للحكم الأجنبي . وكان السودان وأفريقية الوسطى ، أي نصف مصر على الاقل ، يحكمه ضابط انجليزى بينما كان النصف الآخر تحت اشراف طائفة من الموظفين الأجانب .

وقد بدأت مصر تتنبه الى الخطر الذى يهددها في قبرص شمالا ، وفي بحر القلزم الذى كان في قبضة انجلترا شرقا وفي تونس التي بدأت تحتلها فرنسا غربا ، بينما كانت الحكومة الأجنبية قائمة في داخل البلاد (١) .

والواقع أن أسباب الثورة القريبة أو البعيدة لم يكن منشؤها عثمان رفقى أورياض باشا وحده ، وانما كانت ترجع كلها الى النظام الجديد كله الذى كان ممثلا في رياض والمراقبين الأجنبيين ، ولم

---

(١) انظر المقالات التى نشرها صاموئيل بيكر فى التيمس (١٨٨٠) وطبعت فى كتاب على جدة تحت عنوان « المسألة المصرية » ، (١٨٨٤) .



اسماعيل باشا صديق

يكن الاستياء منحصرا في الجيش أو في طائفة معينة بل في جميع الطبقات التي كانت تشكو من التدخل الأجنبي السياسى والمادى في جميع مرافق البلاد الحيوية .

مقدمات الثورة (فبراير — سبتمبر — كان دى رنج قنصل فرنسا يرى أن ضمانة تنفيذ مطالب الضباط (في أول فبراير) أن تستقيل وزارة رياض ليحل مكانها وزراء لم يرتكبوا الغلطات التى أدت الى المظاهرة العسكرية .

ولكن الحكومة المصرية تخلصت من القنصل الفرنسى (١) وأمعنت في خطتها الأولى ، وكان الضباط أثناء الفترة التى انقضت بين فبراير وسبتمبر سنة ١٨٨١ يستهدفون في كل لحظة للدسائس

(١) كانت اقالة دى رنج وبقاء المراقب الفرنسى دبلينيير داعية الى سخط الرأى العام الفرنسى فى مصر ، وقد نشرت صحف باريس فى ذلك الوقت رسائل واحتجاجات ضد خطة دبلينيير الذى كان اللورد بيكو نسفيلد سبباً فى تعيينه ، ويقال انه كان يعضد المصالح الانجليزية فى مصر ، وانه أراد مرة أن يعطى السكك الحديدية المصرية والملاحة فى النيل الى شركة انجليزية يرئسها الدوق سذلارند لاستغلالهما مدة خمسين سنة فحال دى رنج دون تنفيذ هذا المشروع الخطير .

وكانت حياتهم في خطر (١) فرأوا أن السبيل الوحيد الى الأمن والعدل قلب النظام التركى الشركسى وتوطيد حكومة دستورية في البلاد .

كان عرابي متصلا بالعلماء والأعيان فتضامنوا في العمل ، وحصل بواسطة سلطان باشا على توكيل أمضاه النواب ووجوه الأقاليم سرا.وفيه يطالبون لأجل المحافظة على حقوق المصريين وحريتهم باسقاط وزارة رياض وتأسيس حكومة شورية .

حدث في أثناء ذلك أنه في ٢٥ يوليه بينما كان الخـديوى مصيفا في الاسكندرية صدمت عربة أحد التجار جنديا فقتـل لساعته،فحمله رفقاؤه الى سراى رأس‌التين وطلبوا الى الخديوى النظر في أمره فهاجه ذلك وأمر بعقد مجلس حربى حكم عليهم بالأشغال الشاقة أو بالنفى الى السودان فشكا عبد العال حلمى أميرالاى السودانية من قسوة الحكم وتوسط محمود سامى في عرض شكواه على الخديوى فاعتقد الخديوى أن ناظر الحربية يعمل باتفاق مع العرابيين ودعا في الحال النظار من القاهرة الى

(١) كتب السير مالت الى اللورد غرانفيل فى ٢٣ سبتمبر يقول « ان حركة فبراير نشأت من اهمال الاصلاحات الضرورية في الجيش اهمالا كلياً ... ... وانه بدلا من أن تنظر الحكومة فى مطالبهم عاملتهم بطريقة تهدم كل ثقة فى الخديوى وحكومته ... وكان الجواسيس يطوفون ليل نهار حول منازل الضباط ... وكان رياض يؤكد قبل ٩ سبتمبر أن خطر قيام حركة عسكرية قد زال وأن الحكومة قوية» .

الاسكندرية وعين داود باشا يكن ابن عمه مكان محمود سامى

ذهب محمود سامى الى منزله في القاهرة وتعاهد معه عرابي على مساعدته وتأييده ، وكان العرابيون يكثرون من الاجتماعات الليلية حتى عاد الخديوى والوزراء الى القاهرة فانتظمت الأمور في الظاهر ولكن سرعان ما أصـدر داود يكن أمرا الى آلاى القلعة بالتوجه الى الاسكندرية وآلاى الاسكندرية بالحضور الى العاصمة فتوجس عرابي خيفة وفهم أن المقصود تفريق كلمتهم هو وأعوانه .

ولمـا كان عرابي قد استوثق من تأييد البـارودى وشريف وسلطان باشا ووجـوه القوم في مصر ورأى «كثرة الدسائس وشدة الضغط من الحـكومة ، وعدم التصديق على الـقوانين العسكرية التى تم تنظيمها ، وعدم الشروع في تشكيل مجلس النواب الذى وعد. بانشائه أيقن أن الحكومة تماطل فى تنفيـذ الطلبات الوطنية وصمم على تجديدها في صورة مظاهرة وطنية شاملة (١) .

مظاهرة سبتمبر — أمر عرابي الألايات المختلفة بالاستعداد للحضور الى ميدان عابدين في صباح يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١

(١) مذكرات عرابى باشا التى طبعت حديثا « كشف الستار عن الاسرار»

فلما اجتمع الجيش في عابدين نزل الخديوى من السراى وتوسط الساحة ، فمثل بين يديه عرابي ، فخاطبه الخديوى قائلا :

الخديوى : ماهى أسباب حضورك بالجيش الى هنا

عـرابي : جئنا يامولاى لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة وكلها طلبات عادلة :

الخديوى : وما هى هذه الطلبات

عـرابي : هى اسقاط الوزارة المستبدة وتشكيل مجلس نواب على النسق الأوروبى ، وابلاغ الجيش العدد المعين في الفرمانات السلطانية ، والتصديق على القوانين العسكرية التى أمرتم بوضعها

الخديوى : كل هذه الطلبات لاحق لكم فيها ، وأنا ورثت ملك هذه البـلاد عن آبائى وأجدادى وما أنتم الا عبيد احساناتنا

عـرابي : لقد خلقنا الله أحرارا واننا لانستعبد بعد اليوم .

فأشار المستر كوكسن ، قنصل انجلترا في الاسكندرية ، على الخـديوى بالرجوع الى السراى وأقبل ومعه كلفن المراقب المالى ، يخاطب عرابى بالنيابة عن الخديوى

القنصل : ان طلب اسقاط الوزارة وطلب تشكيل مجلس نواب من حقوق الأمة لامن حقوق الجهادية ، ولا لزوم لطلب زيادة الجيش لأن المالية لاتساعد على ذلك .

عـرابي : اعلم ياحضرة القنصل أن طلباتى المتعلقـة بالأهالى لم أعمد اليها الا لأنهم أقامونى نائبا عنهم في تنفيذها بواسطة هؤلاء العساكر الذين هم عبارة عن اخوانهم وأولادهم ، فهم القوة التى ينفذ بها كل مايعود على الوطن بالخير والمنفعة واننا لانتنازل عن طلباتنا ولا نبرح هذا المكان مالم تنفذ .

القنصل : علمت من كلامك أنك ترغب في تنفيذ اقتراحاتك بالقوة وهذا أمر ينشأ عنه ضياع بلادكم .

عـرابي : كيف يكون ذلك ومن ذا الذى يعارضنا في اصلاح داخليتنا فاعلم أننا سنقاوم من يتصدى لمعـارضتنا أشد المقاومة الى أن نفنى عن آخرنا .

القنصل : وأين هى قوتكم التى ستدافع بها

عـرابي : عند الاقتضاء يمكن حشد مليون من العساكر يدافعون عن بلادهم ويلبون اشارتى :

اجابة مطالب العرابيين - ثم انقطعت المخابرات زمنا تقرر في غضونه اجابة مطالب العـرابيين وتنفيذها تدريجا . وقد عهد الخديوى، بناء على اقتراحهم ، بتأليف الوزارة الجديدة الى محمد شريف باشا زعيم الحركة الدستورية في سنة ١٨٧٩

طربت البلاد لهـذا الانتصار وعدته فاتحة عصر جديد من الحرية والعدل والمساواة،وتشكلت وزارة شريف في ١٤ سبتمبر وكان من أعضائها محمود سامى ومصطفى فهمى في الخارجية . وفي نفس ذلك اليوم رفع شريف الى الخديوى برنامج الوزارة السياسى في تقرير لم ترد فيـه أى اشارة الى النظام النيابى ، وذكرت المراقبة المالية التى كانت للخديوى «عضدا قويا» فوجب بقاؤها «على الهيئة التى شكلت بها بمقتضى الأمر العالى الصادر في ١٥ نوفبر سنة ١٨٧٩ » .

وقدم الى القاهرة أو كان بها في ذلك الوقت كثير من النواب والأعيان أمثال الشريعى باشا وسلطان باشا وأمين بك الشمسى والشيخ على الليثى وعبد السلام المويلحى فتعهدواكتابة لشريف باشا بانقياد الجيش لأوامره ورفعوا اليه عريضة عليها ١٦٠٠ توقيع بطلب تشكيل المجلس النيابى جاء فيها .

«لما كان لاينتظم نظام العــالم ولا يقوى قوام الهيئة الاجتماعية»
«الا بالعدل والحرية...وهذا لايأتىالابايجاد حكومةشوريةعادلة»
«لاتشوبها شوائب الاستبداد ... وعلى هذه القواعد كان قد اتخذ»
«لحكومتنا مجلس نواب في العهد السابق. وبما أن مقاصد خديوينا»
«جميعها خيرية نرجو صدور الامر الكريم بتشكيل مجلس نواب»
«لأمتنا المصرية يكون له ما لمجالس الأمم الأوروبية المتمدينة
«من الحقوق الشرعية ازاء هيئة الحكومة» .

وبينما كانت الأمور سائرة بانتظام وردت في ٣ اكتوبر رسالة برقية من الاستانة تنبيء بارسال وفد عثمانى برياسة على نظامى باشا لاجراء تحقيق عن «التمرد العسكرى» في مصر فوقع هذا النبأ من النفوس موقع الدهشة وقلقت الخواطر فاتفق الخديوى مع الوزراء علىالقول عندوصول الوفد باستتباب النظام والسكينة في الجيش ، وتقرر قبل مجيء الوفد ارسال الآلاى السودانى الىدمياط والآلاى الرابع الذى يرئسه عرابى الىرأس الوادى فوافق عرابى وأعوانه مبدئيا على ذلك بشرط أن يصدر الأمر الخديوى بانتخاب النواب قبل سفرهم .

مجلس النواب — كان الوطنيون يطالبون باجراء الانتخابات بمقتضى لائحة جديدة ولكن الخديوى ، عملا بنصيحة كلفن

دعا المجلس الى الانعقاد بمقتضى لائحــة اسماعيل القــديمة (١٨٦٦) وقد ندد عرابى بهذا المسلك في خطبته التى ألقاها في ١٨ أكتوبر سنة ١٨٨١ في أثناء الاحتفال بتوديعه بمناسبة سفره من القاهرة .

تحدد يوم ٢٣ ديسمبر لانعقاد المجلس ، وكان شريف يعد قانونه الأساسى ولــكن الدول وتركيا عارضت في توســيع اختصاصاته فأذعن شريف لارادتهم ، وكان الحزب العسكرى يريد ابلاغ عدد الجيش الى ١٨٫٠٠٠ ولكن المراقبين ، مؤيدين بالحكومة البريطانية ، رفضا اجابة مطالب الحزب العسكرى ، وكان شريف يريد الذهاب الى مدى أبعد في تحقيقها ولكنه سلم في آخر الأمر بوجهة نظر المراقبة (١) .

ولا ريب أن شريفا كان على نزاهته ضعيف الخلق ، وكان من المعتدلين الذين يسلمون بالأمر الواقع ويعملون على الاستفادة منه جهد الطاقة حرصا على مصالح البلاد ، ويظهر أنه تطور في

---

(١) انظر كرومر «مصر الحديثة» ورسائل قنصل فرنسا الى وزارة الخارجية فى ديسمبر سنة ١٨٨١ (الـكتاب الاصفر ٠ شؤون مصر)

أثناء الثورة وبالغ في اعتداله فالتبست مقاصده على الوطنيين الذين انفصلوا منه (١) .

ولما تم انتخاب النواب بواسطة مشايخ البلاد بالنيابة عن الأهالى افتتح المجلس في ٢٦ ديسمبر برياسة سلطان باشا وبقى منعقدا لترتيب شئونه الداخلية وانتخاب رؤساء أقلامه . وفي يوم ٢ يناير سنة ١٨٨٢ توجه شريف باشا الى مجلس النواب لتقديم اللائحة الأساسية الجديدة التى أعدها مجلس الوزراء وتعينت لجنة من النواب لفحصها .

ولكن يظهر أن بعض الدول كانت لاتنظر بعين الرضا الى هذه الحركة السلمية المعتدلة ، كتب كولفن المراقب المالى مذكرة الى حكومته في ٢٠ ديسمبر يقول فيها : « ان الحركة في ذاتها حركة وطنية مصرية تريد العمل لمصلحة البلاد... ولكن مجلس النواب يجب عليه أن لايمس كل ماله علاقة بالشئون المالية أو

---

(١) قال محمد عبده فى مذكراته « كان شريف رحمه الله من أقوى عوامل هذه النهضة التى انقلبت الى فتنة . كان من القائلين بأن نفوذ الاجنبى قد بلغ حدا لم يكن يمكن أن يبلغه لو لم يتساهل رياض باشا بالتسليم للأجانب فى كل مايطلبونه. كان شريف باشا يقنع جلساءه بأنه اذا ملك قيادة السلطة أوقف الأجانب عند حدودهم وسار بالوطن شوطا عظيما فى سبيل مجده. كان هو ورؤساء الفتنة يتراسلون ويتواعدون ولهذا طلبوه رئيسا للنظار ولو عرض عليهم سواه لما قبلوه . كان وجه الرياسة يبش له على بعد ، وجمالها يخدعه ، وهو منها على موعد ، حتى اذا دنا منها ألفاها شكسة شرسة» .

بالادارات الأوروبية المختلفة لأن كل ادارة منها رغما من كل نقص فيها عبارة عن مركز اصلاح . وهذه الادارات بعينها هى أقسام الدائرة التى تمثل المراقبة »

وكان غمبتا يرى «أن المجلس يجب عليـه أن لا يشتغل الا بتوضيح المسائل الادارية التى تعرض عليـه . وبذلك يؤدى المجلس خـدمات بسيطة ولكن صادقة تتفق مع نشأته الأولى » (١) .

المذكرة المشتركة — لما كان غمبتا يريد أن يسبق انجلترا الى احتـلال مصر ويخشى فوات فرصة التدخـل فيما اذا نجحت الحركة المصرية عول على دفع هذه الحركة في طريق العنف والتطرف ، ورأى أن خير وسيلة لذلك ارسال مذكرة مشتركة من الدولتين الى الخديوى في صورة خطاب موجه من وزارة الخارجية الى القنصل العام في مصر بتاريخ ٧ يناير سنة ١٨٨٢ ليبلغ مضمونه الى الخديوى بعد الاتفاق مع السير ادوارد مالت : « كلفناكم غير مرة أن تخبروا الجناب الخـديوى وحكومته عن رغبة حكومتى فرنسا وانجلترا في مساعدته ومساعدة حكومته للتغلب على المصاعب المتنوعة التى تزيد الارتباك والقلق في القطر

(١) خطاب غمبتا الى قنصل فرنسا فى مصر بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٨٨١ (انظر الوثائق الرسمية الخاصة بمصر فى الكتاب الاصفر)

المصرى فأن الدولتين على وفاق وطيد واتحاد تام فيما يتعلق بمصر لاسيما بعد حـــدوث الحوادث الأخيرة أخصهـا صدور الأمر الخـديوى بجمع مجلس شورى النواب مما أوجب المخابرة بين الدولتين واعادة النظر في شؤون اتفاقهما المذكور . وبناء على ذلك نرجوكم أن تصرحوا الآن للجناب الخديوى أن حكومتى فرنسا وانجلترا تريان وجوب تثبيته على الأريكة الخديوية وفقا للأحـــكام المقررة في الفرمانات السلطانية التى قبلتها الدولتان وأن الحكومتين متفقتان كل الاتفاق على منع كل ما من شأنه احداث ارتباكات داخلية أو خارجية تهدد النظام القائم في مصر ولا ريب عندهما أن هذا التصريح العلنى يمنع حدوث ماعساه قد يطرأ من الأخطار على حكومة الجناب الخديوى ، وان حدث فالحكومتان لاتترددان في دفعه ، ولا يخالجهما أى شك في أن الخديوى سيجد في هذا التصريح الثقة والقوة اللتين يحتاج اليهما في ادارة شؤون مصر وشعبها » .

وقعت هذه المذكرة في القاهرة ، كما يقول السير مورلى كالقنبلة وكانت نتيجتهـا ، وكلها غمز وتحريض ، أن الحزب الوطنى والحزب العسكرى ومجلس النواب صاروا كتلة واحدة ضد فرنسا وانجلترا ، وكان الحـزب العسكرى في عزلة منذ اجتماع مجلس النـــواب فعاد الى الظهور وصار صاحب الكلمة

الأولى في الحركة لأن خطر التدخل الأجنبي أصبح ماثلا .

كان غمبتا أعد فعلا حملة مؤلفة من ستة آلاف جندى يريد ارسالها الى مصر (١) ، ولكن وزارته سقطت في آخر يناير (خلفتها وزارة فريسينيه) واحتجت روسيا والنمسا وألمانيا في الاستانة على المذكرة والتدخل المقصود منها .

وقد احتج شريف على هذه المذكرة التى تعمل علانية على الايقاع بين الخديوى والنواب وتدعو الحكومة الى القضاء على سلطة المجلس النيابي والاستناد الى النظام القائم في مصر أى الى المراقبة الأجنبية .

نتائج المذكرة المشتركة — وسرعان ماقام النزاع بين الوزارة ومجلس النـواب ، وذلك أن المجلس حين اطلع على لائحته الداخلية التى وضعتها الحكومة بالاتفاق مع المراقبين أراد تعديل بعض المواد ليقرر مبدأ المسؤولية الوزارية بطريقـة واضحة ويحتفظ لنفسه بحق مناقشة وفحص الجـزء الذى لم يكن في الميزانية خاصا بالدين . وكان موقفـه يتلخص في «أن له الحق في أن يراقب باسم الأمة الادارة في مجموعها وكيفية التصرف

(١) أنظر مذكرات فريسينيه المطبوعة (١٨٧٨ — ١٨٩٥).

في موارد البلاد ، وهو يحترم جميع الاتفاقات الدولية والموظفين الأجانب ، ولكنه لايرى بدا من الاحتفاظ بحق الاقتصاد في النفقات حتى يتمكن عاجلا من استهلاك الدين العام (١) » .

وكان المراقبان يعارضان في مبدأ تعرض البرلمان للميزانية بحجة أنهما يصيران، بمالهما من حق التدخل في مناقشة الميزانية ، أمام «مجلس غير مسؤول» بدلا من «وزراء مسؤولين» (!)

وكانت النفوس منذ مذكرة ٧ يناير في هياج مستمر ، وبدأت تنتشر فكرة المقاومة ضد الأجنبي ، وأخذ العرابيون يرسمون خطة الدفاع .

استحكمت الأزمة بين الوزارة التى صرحت بعدم امكانها اجراء أى تعديل في المادة ٣٣ الخاصة بالميزانية ان لم تحصل أولا على موافقة انجلترا وفرنسا وبين النواب الذين كانوا يقولون بأن المادة ٣٤ تشتمل على أقسام الميزانية الناتجة مباشرة من قانون التصفية أو من الاتفاقات الدولية ، ولكن لهم الحق في فحص الميزانية الداخليــة والتصديق عليهــا وكان سلطان باشا وبعض النواب يؤيدون الوزارة ، ولــكن تدخل وكيلى الدولتين أثار

---

(١) خطاب قنصل فرنسا الى حكومتها فى ١٦ يناير سنة١٨٨١

الشكوك في خطة شريف ، وعلى ذلك اجتمع رؤساء الحزب الوطنى وقرروا اسقاط الوزارة ، وقد تم ذلك في ٢ فبراير .

وزارة محمود سامى — تألفت وزارة وطنية برياسة محمود سامى البارودى وعين عرابي وزيرا للحربيـة ، وكانت مهمة هذه الوزارة تأييد حق المجلس في نظر الميزانية والقضاء على نتائج المذكرة المشتركة .

كان محمود سامى أنبه العرابيين وأكثرهم جاها وتأدبا ، وأعلاهم فطنة وسياسة وأصالة رأى ، وكان في امكان أوروبا كما يقول فريسينية ، : «أن تضع يدها في يد هذه الوزارة (١) » التى بنيت على الاعتدال ،

وقد ذهب محمود سامى الى مجلس النواب في ٨ فبراير ليقدم له مشروع الحكومة النهائى بعد تعديله بواسطة لجنة الـ ١٦ التى كان المجلس اختارها لهذا الغرض ، وألقى بهذه المناسبة خطبة تدل على روح سياسة عالية قال فيها : «أيها السادة النواب أننى سعيد الطالع بالحضور بينكم حاملا الى حضراتكم القانون الأساسى . . . الا أننى أعلم كما تعلمون أن مجرد وضع القانون على أصول الحرية وقواعد العدالة لايكفى في وصولنا الى الغاية

(١) « أنظر المسألةالمصرية » ، سنة ١٩٠٥

المقصودة من اجتماع حضراتكم بل لابد أن يضم الى ذلك خلوص النية من كل واحد منكم فى المحافظة على حدود هـذا القانون ودقة النظر في الوقوف عندها بحيث تكون جميع الأعمال والأفكار منحصرة في دوائرها . وقد قال عقلاء السياسيين ان الوصول الى هذا النوع من الكمال أعنى حصر جزئيات الأعمال وكلياتها في دائرة القانون ، انما ينال بعد العناء وطول التجارب ولكنى لاأعد هذا صعبا عليكم ... وآخر ماتتواصى به أن لانجعل للتعصب المشربي دخلا في الأعمال الوطنية التى كلفتكم البلاد أن يقوموا بأدائها وأن تكون الوطنية الحقيقية هى الباعث القوى على كل فكر والغاية القصوى من كل قول وعمل » .

خطة العرابيين —كان محمود سامى يعمل على سياسة الحركة في حدودها المشروعة ، وكان يعينه في خطتـه بالقلم واللسان مستشار العرابيين وحكيمهم وتلميذ جمال الدين محمد عبده الذى انضم الى عرابى وصار من خيرة أعوانه بعد حركة سبتمبر. كان محمد عبده محرر الجريدة الرسمية وكان منذ ظهور الصحافة في مصر يعمل باصلاحاته الدينية على تثقيف الرأى العام وجعله عاملا أساسيا في التقدم المصرى .

وكان محمد عبده خطيب «جمعية المقاصد الخيرية» التى أنشئت في القاهرة سنة ١٨٨٠ وكان رئيسها الفعلى محمود سامى : احتفلت هذه الجمعية في مساء ١٣ فبراير سنة ١٨٨٢ بالتصديق على مشروع القانون الأساسى لمجلس النواب ، وخطب في الاحتفال محمد عبده خطبة تدل على اتجاه الثورة الفكرى ، قال يعرف الحكومة القانونية :

«الحـكومة القانونية هى التى يكون فيها نواب عن الأمـة»
«يساعدون الحكومة في اجراءاتها وتنظيم شؤون المحكومين بها»
«على وجه عادل حسبما يوافق المصلحة وعادات البلاد . فهذا»
«يستدعى توجيه العناية الى نشر العلم في عموم الأمة المحكومة»
«بهذا النوع من الحـكومات حتى يكون الـكثير فيها صالحاً ومستعداً»
«للمشاركة في التدابير الذى تتدرج الأمة به في مراتب التقدم»
« والـكمال »

وكانت الصحافة بصفة عامة تدعو الى الحـكمة والاعتدال « حتى يصل الساعون الى الغاية القاصية تدريجا (١) » وقد أعد مجلس النواب قانون انتخاب جديد اعتمدته الحكومة المصرية في ١٢ مارس وكان النواب يعملون على علاج كل اختلال في الادارة والشؤون العامة فعينوا لجانا مختلفة لتحقيق أسباب عجز ميزانية

(١) من مقال ظهر فى جريدة مصر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨١ تحت عنوان « أمانى وطنية » وأعادت نشره جريدة المحروسـة فى فبراير سنة ١٨٨٢ على أثر تكوين وزارة محمود سامي .

الجمارك في خمسة الأعوام الأخيرة ، واختلال مصلحة المساحة في عهد الموظفين الأوروبيين ، وادارة روتشيلد التى استولت على مصلحة الدومين — أملاك الخديوى السابق — بصفة ضمانة لأحد القروض فحدث عجز كبير في ماليتها .

وبالجملة كانت فكرة العرابيين العامة متجهة الى الاصلاحات وكانوا يفكرون في نشر التعليم الاجبارى واصلاح المحاكم الأهلية، وكانت وزارة محمود سامى تشتغل بتأسيس مجلس أعلى للادارة والتشريع ومنح مصر دستورا يحدد اختصاصات الخديوى ، والوزارة ، والمجلس .

خطة المراقبين — ولكن المراقبين كانا يظهران في كل لحظة القلق على مصالح الدائنين ، وكانا الباعث الحقيقى على هذه الخطة رغبة المراقبة من جهة الاحتفاظ بنفوذها السياسى في مصر الذى كان مظهره الاشراف الفعلى على ادارة البلاد ، ورغبة وزارة محمود سامى (فبراير ومارس) أو الحكومة الجديدة من جهة أخرى الفصل بين نظم البلاد السياسية وبين «المراقبة العامة» أو «نظام الاشراف المالى» الذى حددت اختصاصاته في مرسوم ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٦

كتب مسيو ليكس قنصل روسيا العام في الاسكندرية في ١٧ مارس الى وزير الخارجية الروسية مسيو دى جيرس مذكرة مفصلة عن الخلاف الذى وقع بين المراقبة والوزارة يقول فيها .

«ان الوزارة كانت محققة نظريا في ادعائها أن اختصاصات»
«المراقبين لم يحدث فيها أى تعديل لانهما لايملكان الا صوتا»
«استشاريا ، ويفصل مجلس الوزراء في جميع المسائل من غيرهما»
«ولكن كان الأمر في الواقع على الضد من ذلك لأنه في عهده»
«وزارة رياض باشا وشريف باشا كانت الوزارة لاتصدق على»
«الميزانية ان لم يوافق عليها المراقبان،وكان رأيهما هو المتبع بشأن»
«النفقات الضرورية التى تحتاج اليها الحكومة وتطلب اخذها من»
«ايرادات غير مخصصة للدين العام ، وكان كلاهما السيد المطلق»
«في حكومة البلاد . وربما عاد ذلك بالنفع الجزيل على حاملى»
«السندات المصرية ولكنه كان يجرح الوطنيين في كرامتهم»
«ولا ريب أن المراقبة كانت منشأ جميع الحركات العسكرية التى»
«حدثت في مصر (١) منذ عام»

---

(١) هذه المذكرة منشورة في الوثائق السياسية الفرنسية الخاصة بمصر فى سنة ١٨٨٢ أنظر أيضاً رأى فريسينيه الذى يطابق هذا الرأى « المسألة المصرية » ١٩٠٥

النزاع بين الخديوى والوزارة — كان سوء التفاهم بين المراقبة والوزارة هو الذى حمل أدوارد مالت قنصل انجلترا في القاهرة على ايجاد نزاع على السلطة بين الخديوى والوزارة كان من شأنه تعجيل الأزمة . وتفصيل ذلك أن عرابى علم أن الضباط الشراكسة ألفوا جمعية للتآمر على قتله هو ورؤساء جيشه فساقهم أمام مجلس عسكرى أصدر أحكاما مختلفة ضد طائفة منهم تثبت التهمة عليهم فأبى الخديوى التصديق على الحكم بناء على نصيحة قنصلى انجلترا وفرنسا .

وقد كتب فريسينيه ، بعد الاتفاق مع الحكومة الانجليزية ، الى قنصل فرنسا بتاريخ ٧ مايو يقول

«انه في حالة حدوث خلاف بين الخديوى ووزرائه يجب»
«عليك أن تتضامن مع مسيو مالت في تأييد الخديوى الذى هو»
«السلطة الشرعية الوحيدة» .

من ذلك الوقت دخلت الثورة السلمية في طريق العنف والاضطراب والارتباك التى كانت ترمى اليها المذكرة المشتركة ، واندفعت في منحدر فتطرف بعض المصريين في تهديد الخديوى بالخلع،وتطرف الخديوى فيالانضواء تحت لواء الحماية الأجنبية

مجىء الأساطيل وارسال مذكرة جديدة — حاول النواب المجتمعون في القاهرة رقع الخرق قبل أن يتسع ولكن وردت في أثناء ذلك مجىء الاساطيل الانجليزية والفرنسية الى المياه المصرية ، وأرسلت الدولتان مذكرة جديدة ، أو اللائحة كما كانوا يسمونها ، بتاريخ ١٥ مايو تطلبان فيهـا ابعاد عرابى من القطر المصرى واسقاط الوزارة ، فلم يسع محمود سامى الا أن قدم استقالته في ٢٦ محتجا في الوقت نفسه على توفيق «الذى تقع عليه تبعة قبول تدخل القنصلين العامين في شؤون البلاد» .

ساعدت هذه المذكرة الثانية على اثارة الرأى العام والتفاف الجيش حول عرابى وتمسكه ببقائه في وزارة الحربيـة فاضطر توفيق الى ارجاعه الى وظيفته ، وقبـل عرابى بناء على طلب القنصلين أن يكفل الأمن العام .

وفي يوم ١١ يونيه حدثت معركة الاسكندرية الشهيرة بين بعض رعاع المصريين والاجانب قتل فيها مائة واربعون وطنيا ولم يقتل من الاجانب سوى سبعة وخمسين لأنهم كانوا مسلحين ، ويقال ان هذه الحـركة كانت مدبرة للقضاء على نفوذ عرابى وتدابير الاحتلال بعناية الخديوى والأوروبيين .

مؤتمر الآستانة — غادر الخديوى القاهرة الى الاسكندرية في ١٣ يونيه ، وتشكلت في ١٩ منه وزارة برياسة راغب باشا ثم عقد ممثلو الدول مؤتمرا في الاستانة (٢٣ يونيه) قرر اجتماعه الثانى (٢٥ يونيه) بناء على اقتراح دى فريسينيه

«أن الحكومات الممثلة في هذا المؤتمر تتعهد بأنها لاتريد أن»
«تستأثر لها ولرعاياها بأى امتياز أرضى أو تجارى في مصر»
«لايكون للدول الأخرى الحق في الحصول عليه» .

الحرب والاحتلال — وبينما كان المؤتمر الدولى يوالى اجتماعاته للبحث في تسوية المسألة المصرية وحلها حلا سياسيا وضعه الاسطول الانجليزى الراسى في مياه الاسكندرية أمام أمر واقع . ذلك أن الأميرال سيمور أطلق قنابله على الاسكندرية في صبيحة ١١ يوليه بحجة أن الاستعداد في الحصون كان قائما على ساق وقدم .

وفي يوم ١٥ يوليه دعت الدول المؤتمرة الباب العالى الى ارسال جيش الى مصر، ولكن تركيا امتنعت من التدخل وتركت انجلترا وحدها . وانسحب في الوقت نفسه الأسطول الفرنسى من مياه الاسكندرية لأن فرنسا كانت تعول على اشتراك دولة ثالثة معها في العمل أو الحصول على انتداب من المؤتمر ، وكانت تخشى ارسال جيش كبير الى مصر والوقوع مع انجلترا في

مشاكل ناشئة من الاشتراك معها في احتلال مصر في وقت كانت ألمانيا تهدد فيه حدودها في الشرق (١) .

وقداستمرت الحرب شهرين تقريبا وانتهت بهزيمة التل الكبير في ١٣ سبتمبر ودخول الجيش الانجليزى برياسة القـائد ولسلى في القاهرة (١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢) .

وتتلخص أسباب الهزيمة :

(أولا) في أن عرابي وان كان خطيبا يؤثر في الجماهير بقوة الجرأة والاخلاص والايمان الا أنه لم يكن ذلك السياسى المحنك أو الجنـدى المدرب الذى يجمع الكل على احترامه ، وكانت الحركة بحاجة الى قائد حازم مدبر يطهر البـلاد من العدو الداخلى وينظم الدفاع ضد العدو المهاجم .

(ثانيا) انتشار الخيانة في الجيش بفضل الحـزب الشركسى وأعوانه من المصريين الذين كانوا يبذرون الأموال والمواعيد في الصف . وممن اشتهر بالخيانة بين الضباط على يوسف الذى خدع عرابي جهة القناة أولا ، وجهة التل الكبير ثانيا ، حيث كان رئيسا للسوارى في المقدمة ففتح الطريق للجيش الانجليزى ومكنه من مباغتة الجيش المصرى .

(١) أنظر مذكرات السير ريفرس ويلسن وكتاب فريسينيه فى « المسألة المصرية » .

(ثالثا) اغترار عرابي بوعود دلسبس المتكررة بعد تعرض الانجليز للقناة واهماله تحصينها (رغما من الرأى السائد في رياسة جيشه فلما رأى الانجليز صعوبة الهجوم من جهة كفر الدوار حيث أنشأ المهندس محمود باشا فهمي استحكامات منيعة، أو من جهة النيل قرروا احتلال القناة وانزال جنودهم في الاسماعيلية ،وقد نجحوا في خطتهم لأن عرابي ترك منطقة القناة عوراء .

(رابعا) نكث السلطان عهوده وطعنه الثورة في ظهرها بعد أن كان أول مشجع لها ، وذلك أن اللورد دوفرين مندوب انجلترا في الاستانة دفعه الى اعلان « عصيان» عرابي في منشور وزع بالآلاف في صفوف الجيش المصرى فكان من عوامل اضعاف المقاومة .

وقد كان الاحتلال ، وفشلت الثورة ، ولم يوفق العرابيون في انشاء حكومة وطنية دستورية تصلح الاداره وتقضى على التدخل الأجنبي الذى تغلغل في البلاد .

الفصل السادس

مصر في عهـــد الاحتـــلال

(١٨٨٢ — ١٩١٤)

١

ظلت مصر من الوجهة القانونية ايالة عثمانية مستقلة، وكانت في الواقع بلادا محتلة وان كان الاحتلال لايستند فيها الى حق شرعى .

وقد عملت انجلترا على توطيـد مركزها في مصر بالنسبة للمصريين والدول ، وكانت هذه المهمة دقيقة للغاية ساعدها على تذليلها وجود جيش محتل تستمد منه القوة الفعلية في انفـاذ أغراضها .

(١) المسألة المالية — كانت أولى الصعاب التى تعترضها حالة البلاد المالية وقلق الدول بشأنها . وذلك أن الأمور كانت منتظمة منذ صدور قانون التصفية (١٨٨٠) ثم جاءت الحرب العرابية ، وحروب السودان ، ونفقات جيش الاحتـلال ، والتعويضات التى تقرر دفعها لأصحاب الاملاك في الاسكندرية مصريين وأجانب ، عن خسائر الحريق والحـرب ، فأحدثت عجزا في الميزانية وتراكم على مصر من جرائها في آخر سنة ١٨٨٤ دين سائر جديد يبلغ ثمانية الملايين من الجنيهات .

وفي أوائل سنة ١٨٨٣ ألغيت المراقبة الثنائية رغما من اعتراض فرنسا وعين مستشار مالى انجليزى ، وكانت انجلترا تفكر في تلافي العجز بعقد قرض جديد بضمانة انجلترا،وانقاص فوائد الدين الموحد ½ ٪ ، وجرت مفاوضات طويلة بين انجلترا والدول في هذا الموضوع انتهت باتفاقية لندرة (١٨ مارس سنة ١٨٨٥) التى تقرر بمقتضاها عقد قرض ٩٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه مع روتشلد بفائدة ٣ ونصف في المائة وبضمانة جميع الدول ، لا انجلترا وحدها ، واشترطت الدول أن تدفع منها . (١) تعويضات ملاك الاسكندرية ، وكانت تبلغ ٤٫٠٠٠٫٠٠٠جنيه(٢)عجز السنتين السابقتين(٢٫٦٠٠٫٠٠٠جنيه) (٣)عجز سنة ١٨٨٥ المنتظر (١٫٢٠٠٫٠٠٠جنيه).(٤)تخصيص ١٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه لمسائل الرى وأغراض أخرى . وتقرر أيضا أن لايقل ماينفق على الادارة عن ٥٫٢٣٧٫٠٠٠جنيه وأن يكون للحكومة الحق في بيع الدائرة السنية (بالوجه القبلى) ومصلحة الدومين (بالوجه البحرى) ، ومساواة الأجانب بالوطنيين في دفع الضرائب على المبانى . وبناء على اقتراح فرنسا وضع نص في الاتفاقية مضمونه أنه اذا لم يتمكن عميد انجلترا (بيرنج أو كرومر) الذى عين في مصر منذ سنة ١٨٨٣ من اصلاح ماليتها في خلال ثلاث سنوات كان للدول حق تنظيمها والاشراف عليها . ولكن كرومر ابتدع وسائل جديدة منها . تقرير شراء المعافاة من الخدمة العسكرية (يونيه١٨٨٦) وتحريم

زراعة الدخان في مصر (١٨٩٠) وزيادة العوائد على الدخان الوارد ، واصلاح شئون الرى فزادت الايرادات على النفقات رغما من عدم انقاص فوائد الدين ، وكان هذا أول الأعمال التى بررت الاحتلال فظهر في صورة «المنقذ» من حالة الافلاس والخراب التى وقعت فيها مصر أو كادت عقب الثورة وفي أواخر حكم اسماعيل

(٢) **بعثة درمندولف** — كانت انجلترا بلسان ممثليها تعلن وعودها المتكررة بالجلاء تهدئة للدول وخصوصا تركيا وفرنسا وجرت مفاوضات طويلة بين السير درمندولف والباب العالى بشأن الجلاء انتهت بالفشل في سنة ١٨٨٧ لأن انجلترا قبلت الجلاء بعد أجل معين ، ولكنها اشترطت حق احتلال مصر من جديد اذ هددتها احدى الدول أو حدثت فيها فتنة ،وكانت تركيا تريد أن يكون لها وحدها هذا الحق ، وكانت روسيا وفرنسا من جهتهما تعارضان في كل اتفاق من شأنه الاعتراف لانجلترا بمركز شرعى في مصر ، ويظهر أن تركيا لم تحسن الاستفادة من هذه الفرصة وأضاعتها بسوء تصرفها .

(٣) **قناة السويس** - خشيت فرنسا أن تستأثر انجلترا بالقناة خصوصا وان انجلترا كانت تملك نصف الاسهم و ٧/١٠ تجارة القناة وكانت تطالب بالأغلبية في مجلس ادارة الشركة . وأخيرا قبل ديلسبس بعد مشادة طويلة تعيين عشرة أعضاء أنجليزيين

في مجلس الادارة الذى كان يتألف من اثنين وثلاثين عضوا ، وانقاص أجور المرور في القناة ، واجتمع بهذه المناسبة مؤتمر دولى (١٨٨٥ — ١٨٨٨) ختم أعماله باتفاقية الاستانة (١٨٨٨) التى قررت حيدة القناة وحرية المرور لجميع الدول على السواء في السلم والحرب بشروط معينة .

(٤) **اخلاء السودان واعادة فتحه** — كان لمصر في عهد اسماعيل ملك السودان وخط الاستواء أو أمبراطورية كبيرة لاتقل مساحتها عن ٢٢٥٠٠٠٠ كيلو متر مربع . وكان غوردون حاكم السودان (١٨٧٠ — ١٨٧٨) قد استقال من منصبه في اوائل حكم توفيق (١٨٧٩) وخلفه رؤوف باشا ، ولكن كانت أسباب الثورة متوفرة فيه من زمن بسبب محاربة تجارة الرقيق وسوء الادارة فما لبث أن انتشرت فيه الفوضى فتمكن «محمد أحمد المتمهدى» الذى رفع لواء العصيان من هزيمة الجيوش المصرية في ١٨٨١و١٨٨٢ واستفحل خطره في سنة ١٨٨٣ اذ كان يهدد الخرطوم . ولما كان الجيش المصرى الذى اشترك في الثورة قد حل منذ سنة ١٨٨٢ رأى الانجليز اخلاء السودان وارسال غوردون لتنفيذ هذه الخطة (١٨٨٤) ، ولكنه عول على انقاذ الخرطوم وطلب النجدة فتباطأت الحكومة في ارسالها . وقد وصل لمساعدته جيش ولسلى في أوائل سنة ١٨٨٥ بعد أن قتل في هذه الأثناء ومات من جيشه ٤٠٠٠ هندى ،

فرجع ولسلى الى القاهرة وفي سنة ١٨٨٥ مات المهدى وخلفه عبد الله التعايشى فقررت انجلترا الاكتفاء بالدفاع عن حـدود مصر (١٨٨٦ — ١٨٩٦) .

في سنة ١٩٨٦ رأت انجلترا اعادة احتـلاله بالاشتراك مع مصر ، ويرى بعض المـؤرخين أن غرضها من ذلك اخضاع السودانيين الثائرين الذين صاروا يهددون سلامة مصر ، وسد طريق وادى النيـل في وجه فرنسا من جهة الجنوب لأن المناطق الاستوائية كانت في حكم المناطق الخالية منذ اخـلاء السودان — كانت الدول الأوروبية بدأت توغل في أفريقية فخشيت انجلترا أن تسبقها الى السيطرة على الطريق بين القاهرة والكاب ومد نفوذها الاستعمارى — واطالة أمد احتلالها في وادى النيل وتبرير بقائها في نظر الدول أو خلق حقوق لهـا في السودان قد تعوضها عما تفقده بالجلاء عن مصر .

وقد استولت انجلترا في مارس سنة ١٨٩٦ على ٥٠٠ر٠٠٠ جنيه من الاحتياطى للانفاق على حملة السودان فاحتجت فرنسا ولكن الدو ل الممثلة في صندوق الدين انقسمت على نفسها وكانت نتيجة الحادث توطيد الاحتلال من الوجهة الدولية .

غادر كتشنر مصر الى دنقلة على رأس جيش مصرى تألف حديثا وبعض الفرق الانجليزية (١٨٩٦) واتبع فيالفتح الطريقة

التى تقضى بانشاء طرق ونقط جديدة حصينة يستند اليها الجيش في تقدمه خصوصا في الاقاليم النائية ، وقد أنشئت فرق خاصة في الجيش لمد الخطوط الحديدية في طريق النيل جنوبا ابتداء من البلينة حيث كان ينتهى خط مصر في ذلك الوقت ، وكان الجيش الفاتح مؤلفا من ٢٠٠٠٠ر٢٠ مقاتل مزودين بمدافع مكسيم الخفيفة التى كانت تحصد جموع الدراويش المهاجمة .

بهذه الطريقة استولى كتشنر على بربر في سنة ١٨٩٧،وعلى الخرطوم وأم درمان في سنة ١٨٩٨ ، ورفعت الراية الانجليزية الى جانب الراية المصرية في ربوع السودان .

في ذلك الوقت حدثت حادثة فشودة الشهيرة (١٨٩٨) التى أرادت فرنسا بواسطتها فتح المسألة المصرية من جديد وعرضها على الدول ، وقطع طريق الكاب على انجلترا ، وظاهر الأمر أن فرنساكانت تريد منفذا على النيل للكونغو الفرنسية . وكانت تدعى أن مناطق مصر القديمة في خط الاستواء كانت خالية فأرسلت اليها حملة برياسة الكولونيل مارشاندبلغت فشودة ورفعت عليها العلم الفرنسى فثارت ثائرة الرأى العام في انجلترا وكانت النتيجة خذلان فرنسا في سياستها وامضاءها مع انجلترا في ديسمبر سنة ١٨٩٨ اتفاقية تنازلت بمقتضاها عن منطقة فشودة ، وعاد مارشاند أدراجه .

وفي ٢٠ ينار سنة ١٨٩٩ أمضيت بين مصر وانجلترا اتفاقية السودان التى قررت اشتراكهما في حكومته بحق الفتح، وتعيين الحاكم العام بواسطة الخديوى بعد موافقة انجلترا ، واخراج السودان من اختصاصات المحاكم المختلفة ونظام الامتيازات حتى لايكون للدول أو لتركيا أى سبيل الى التدخل في شؤونه . وعهد الى كتشنر بتنظيم ادارة السودان وتوطيد الأمن فيه بجيوش مصر وأموالها فانتظمت أحواله وازداد فيه الخصب والنماء .

والواقع أن انجلترا رسخت قدمها في مصر من ذلك الحين وتمكنت بسياستها الحازمة من حمل فرنسا ، بمقتضى اتفاقية سنة ١٩٠٤ ، على ترك اليد المطلقة لها في مصر في مقابل سكوت انجلترا على تصرفاتها في مراكش ، وكانت فرنسا آخر دولة أوروبية تقول بعدم شرعية الاحتلال من الوجهة القانونية الدولية ، ولكن منذ هذه الاتفاقية بدأ يتضاءل شأن المسألة المصرية في أوروبا وسلمت الدول بالأمر الواقع .

كانت انجلترا بصفة عامة تبرر مركزها أمام الدول بضرورة توطيد النظام في مصر لتكفل سلامة قناة السويس، وكان توطيد النظام معناه ايجاد نظام حقيقى ثابت وهذا يقتضى اصلاح الادارة

المصرية من فرع الى قدم (١) والبقاء للمحافظة على الأعمال التى يقوم بها الاحتلال في سبيل التقدم والمدنية .

٢

بعثة دوفرين – أرسلت انجلترا عقب الاحتلال اللورد دوفرين الى مصر فأشرف على محاكمة رؤساء الثورة : عرابي ومحمود سامى ، وعبد العال ، وعلى فهمى أمام مجلس عسكرى وتوسط في ابدال حكم الاعدام عليهم بالنفى المؤبد في جزيرة سرنديب بالهند ، وحكم على المئات من المصريين الذين اشتركوا في الحركة في المدن والأقاليم بالسجن أو بالنفى لمدة معينة وبذلك أمنت انجلترا كل فتنة تهدد النظام من هذه الناحية ، ثم درس دوفرين أحوال البلاد وقدم لحكومته تقريرا يشتمل على اقتراحات كانت هى القاعدة التى قامت عليها اصلاحات الاحتلال في مصر .

وكانت تتلخص اقتراحات دوفرين : (١) في تكوين جيش وطنى جديد، (٢) اصلاح البوليس، (٣) ، تشكيل هيئات نيابية، (٤) اصلاح المحاكم الأهلية ، (٥) تخفيض الضرائب (٦) تحسين وسائل الرى في البلاد .

وكانت تصفية الثورة بابعاد محركيها والغاء الجيش الذى اشترك فيها (١٨٨٢) ، وعهد في سنة ١٨٨٣ الى السير ايفلن وود

(١) انظر نظرية النظام فى كتاب ملنر (انجلترا في مصر) .

بتنظيم الجيش الجديد والاستعانة بالضباط الانجليز في مهمته ، وشكلت للمحافظة على الأمن فرقة عسكرية تحت قيادة فالنتين بيكر باشا الذى عين في الوقت نفسه مفتشا عاما للبوليس (١٨٨٢) .

وصدر مرسوم بالغاء مجلس النواب وقانونه ، وتقرر في مايو سنة ١٨٨٣ تشكيل :

(١) مجالس مديريات لتقرير ضرائب فوق العادة قد تحتاج اليها الحكومة في انفاقها على المنافع العمومية :

(٢) مجلس شورى القوانين ، وكان مؤلفا من ٣٠ عضوا : منهم ١٤ معينون بواسطة الحكومة ، والآخرون منتخبون بواسطة مجالس المديريات ، وكان يؤخذ رأيه في كل قانون أو لائحة ادارية عمومية، والحكومة حرة في مخالفة رأيه مع اخباره بالأسباب التى اضطرتها الى العدول عنه .

(٣) الجمعية العمومية ، وكانت مؤلفة من ٨٢ عضوا : منها ٤٦ منتخبون ، والباقون الوزراء الستة وأعضاء مجلس الشورى، وكانت تجتمع مرة في كل سنتين ،وجلساتها سرية كجلسات مجلس الشورى ، ومن اختصاصاتها أنه لايجوز ربط أموال جديدة أو رسوم على منقولات أو عقارات أو عوائد شخصية الا بعد عرضه على الجمعية واقرارها عليه .



السلطان حسين تصوير هانسلمان

وقد ألغيت الجمعية العمومية ومجلس الشورى في سنة ١٩١٣ وحلت محلها الجمعية التشريعية .

النزاع بين الحكومة والسلطة المحتلة — وفيما يتعلق بنظام مصر الادارى والسياسى كان الى جانب هـذا النظام التمثيلى حكومة يرأسها الخديوى ويدير شؤونها وزراء مصريون ولكن كانت انجلترا ترى أن تكون لها السلطة الحقيقية والكلمة النافذة في البلاد ، وحدث بسبب ذلك نزاع طويل بينها وبين حكومة مصر في الطور الاول الذى كان الموظفون المصريون فيه على رأس حركة المعارضة ضد الحكم البريطاني (١٨٨٢ — ١٨٩٥) ثم انتقل النزاع بينها وبين الأمة ممثلة في أحزابها وهيآتها المختلفة وكان ممثلو السلطة الانجليزية في مصر السير بيرنج (اللورد كرومر الذى كان مراقبا ماليا في مصر لغاية سنة ١٨٨٠ ثم عين مديرا لمالية الهند وأرسلته انجلترا الى مصر في سبتمبر سنة ١٨٨٣ ليكون عميدا لها،وكان الىجانب العميد المستشار المالى الانجليزى الذى عين في أوائل سنة ١٨٨٣ ومستشارون ورؤساء آخرون عينوا فيما بعد فكانت لهم الرقابة الفعلية على حكومة البلاد .

كان الخديوى توفيق رحمه الله مسالما بعكس ابنه عباس ، فلم يحدث بينه وبين الانجليز نزاع على السلطة، وكانت أول مشادة

سياسة عقب الاحتلال حدثت بين شريف باشا رئيس الوزارة والسلطة المحتلة حين أشارت على مصر بالتخلى عن السودان (١٨٨٣) ، وقرر الانجليز من ذلك الوقت مبدأ قبول الوزراء نصائحهم بلا تردد أو معارضة فاحتج شريف على التخلى عن السودان «الذى هو من ممتلكات الدولة العلية التى فوضت وقايته الينا» وعلى طلب حكومة المملكة الاقتداء بنصائحهم بدون مذاكرة فيهـا «ولا يخفى أن هذه الاقتراحات مخالفـة لفحوى النظامات الشورية الصادرة في ١٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ التى نص فيها على أن حكم البـلاد يكون باشتراك الخديوى مع النظار» ، وطلب الى الخديوى قبول استعفائه» لأنه لايمكنه والحالة هذه أن يدير البلاد على أصول شورية .

شكل نوبار باشا وزارة جديدة قبلت مشورة انجلترا في يناير سـنة ١٨٨٤ ، ثم عينت انجلترا كليفورد لويد وكيلا لوزارة الداخلية وكان رجلا يحب الاستبداد بالرأى فاستحكم الخلاف بينه وبين نوبار باشا وتدخلت الحكومة الانجليزية في الأمر ، وأوعزت الى كليفورد بالاستعفاء من منصبه (١٨٨٤) . وفي سنة ١٨٩١ عين مستشار قضائى لوزارة الحقانية (السير سكوت) بناء على اقتراح اللورد كرومر فاستقال فخرى باشا وزير الحقانية وتبعه رياض باشا رئيس الوزارة وقتئذ وتشكلت وزارة برياسة مصطفى فهمى (مايو ١٨٩١) .

وبارتقاء عباس الى العرش (١٨٩٢) حدث النزاع بين الخديوية والدولة المحتلة (١) ، وكان الخديوى يكره مصطفى فهمى «لأنه كان انجليزيا أكثر منه مصريا» فعزله وعين فخرى باشا مكانه (يناير ١٨٩٣)، وكان قد نصحه من قبل بواسطة سكرتيره أن يعتزل فرفض قائلا «يحسن بالخديوى أولا أن يأخذ رأى اللورد كرومر» ، فكان لقوله وقع سيء في نفوس الوطنيين بهذه المناسبة اجتمعت الوزارة الانجليزية في ١٦ يناير وأرسلت برقية الى المعتمد تقول فيها : «أن الحكومة الانجليزية تنتظر أن يؤخذ رأيها في المسائل الهامة كتغيير الوزارات ، ولا توافق على تعيين فخرى باشا» وأرغم الخديوى فعلا على اقالة فخرى وتعيين رياض باشا مكانه ، وتعهد بأن يأخذ من الآن فصاعدا رأى الحكومة الانجليزية عند تشكيل كل وزارة ، على أن رياض تضامن مع الخديوى وصرح للمستشار المالى في ١٩ يناير «بأن مسلك الخديوى قد رفعه في أعين الشعب وأن المصريين يؤيدونه» .

حدثت في البلاد وقتئذ حركة استياء عام على رأسها الخديوى فأرسلت الحكومة الانجليزية الى معتمدها برقية في ٢٣ يناير

(١) أنظر موضوع النزاع بين الخديوى والسلطة المحتلة فى كتاب اللورد كرومر « عباس الثانى » الذى صدر فى سنة ١٩١٥

سنة ١٨٩٣ تكلفه فيها بأن «يبلغ الخديوى ورئيس وزرائه أن الحكومة الانجليزية قررت زيادة جيش الاحتلال في مصر» .

ورغما من ذلك فان رياضا في سنة ١٨٩٣ أطلق الحرية للصحافة وكان يعمل جهرة على محاربة التدخل الأجنبي في ادارة مصر «وكان معظم الموظفين في ذلك الوقت من العظيم الى الحقير . حزبا يناهض النفوذ الانجليزى (١) » .

وفي سنة ١٨٩٤ وقعت «حادثة الحدود» الشهيرة ، ومنشؤها أن الخديوى عباس ذهب برفقة ماهر باشا وكيل الحربية المصرية واستعرض الجنود المصرية في اسوان ووادى حلفا فوجه انتقادات كثيرة الى الضباط الانجليز وصرح للسردار كتشنر بأنه من العار أن يكون الجيش على هذه الحالة فقدم السردار استقالته في الحال وثارت ثائرة المعتمد البريطانى وحكومته من هذه الاهانة التى لحقت بضباط بريطانيا،وكانت الترضية الوحيدة ارغام الخديوى على اقالة وزير الحربية ماهر باشا وتوجيهه في «الوقائع المصرية» الصادرة في ٢٦ يناير سنة ١٨٩٤ خطابا الى السردار يعلن فيه رضاءه عن حالة الجيش واعترافه بفضل الضباط الانكليز «وما أدوه من خدمات الى جيشه» .

---

(١) نقلا عن كرومر « عباس الثانى » .

وفي ١٤ أبريل سنة ١٨٩٤ استقال رياض باشا فاستشار الخديوى العميد البريطانى في تعيين خلفه وفاء بالوعد الذى أعطاه للحكومة الانجليزية في يناير سنة ١٨٩٣ وعلى ذلك كلف نوبار بتشكيل وزارة جديدة . وفي هذه السنة نفسها (١٨٩٤) عين مستشار انجليزى في وزارة الداخلية ، وفي سنة ١٨٩٥ اقترح العميد تأليف وزارة برياسة مصطفى فهمى بدلا من نوبار الذى أحيل على المعاش فتم من ذلك الوقت توطيد نفوذ الاحتلال السياسى في مصر ، وصار الوزراء الذين يؤلفون حكومة البلاد لايبرمون ولا ينقضون أمرا من غير رأى المستشار أو العميد الذى استولى على سلطة الخديوى الفعلية وصار يحكم «مع الوزراء وبواسطتهم» .

أعمال الاحتلال — كانت خير مأثرة للاحتلال في مصر أو للورد كرومر أنه أنعش فيها من جديد حركة التقدم والعمران التى ارتبكت في أواخر حكم اسماعيل ، وقد كانت مصر في عهد الخديويين مغطاة بالترع ، والقناطر ، والجسور ، والسكك الحديدية ، والمدارس ، والمدن وكانت الحركة الاصلاحية قائمة على قدم وساق ، ثم حال الاضطراب المالى دون تعهدها وأصابها بسبب ذلك عطل كبير تقع تبعته كلها أو بعضها على «الادارة الأوروبية » التى انشئت في مصر منذ سنة ١٨٧٦ ، فلما جاء الاحتلال عمل ماكان يجب أن تعمله أوروبا منذ سنوات عديدة

انتشر في أثنائها البؤس والخراب . فهمت أوروبا لأول مرة في عهد الاحتلال ، أن مصالح الدائنين والمدينين واحدة ، وأنه يجب الانفاق على الادارة وأعمال الرى التى تكفل الرفاهيـة والنماء وتحسين حال البلاد المالية »

وقد حدثت في عهد الاحتلال اصلاحات كثيرة بعضها من عمـل الوطنيين ، وبعضهـا بحث من قبل في عهـد اسماعيل والعرابيين ثم حالت الظروف دون نفاذه ولا ريب أن الانجليز كان لهم أثر كبير في تنظيم أعمال الرى في مصر ، وهى من الأهمية بمكان، وادخال روح النظام فيادارة الحكومة ومصالحها

ومن أهم الاصلاحات التى تمت في عهد الاحتلال انشاء المحاكم الأهلية : كان اسماعيل عالما بالنقص الكبير الذى بالمحاكم القديمة فاجتهـد في احلال المحاكم المختلطة مكانها ، ولكن دائرة هـذه المحاكم كانت محدودة وكان لاينتفع بها غالبا الا الأجانب فلم يكن بد من تأليف لجنة في سنة ١٨٨٠ لتنظيم المحاكم الأهلية ووضع قوانين لها ، وقد أدت مهمتها فعلا ولكن الثورة العرابية قامت قائمتها ، ثم جاءت وزارة شريف فقررت في يونيه سنة ١٨٨٣ تشكيل هذه المحاكم فبدىء بتعميمها في الوجه البحرى الى أن ظهرت فائدتها فصدر في سنة ١٨٨٩ أمر عال بتعميمها في الوجه القبلى .

أما فيما يتعلق باصلاح نظام الرى وتعميمه فقد عهد به الى الكولونيل سكوت مونكريف الذى عين في ٢٢ ينايرسنة ١٨٨٤ وكيلا لوزارة الاشغال مكان روسو باشا الفرنسى .

وضع هذا المهندس تقريرا عاما عن الاصلاحات المطلوبة وناط بانفـاذها عدة من كبار المهنـدسين الانجليز أمثال جرستن ، وويلكوكس ، وفوستر الذين عينوا مفتشين للرى في المديريات وفي سنة ١٨٨٦ عين الكولونيل سترن مديرا لأعمال الرى . وقد عنى الانجليز أولا باصلاح القناطر الخيرية التى يتوقف عليها الرى الصيفى في الدلتا وكان بناؤها قد تصدع (١٨٨٤-١٨٨٩) وتطهير رياح البحيرة الذى كان عمقه ١٥ مترا وعرضه ٢٥ مترا وكان به ٣ أمتار من الطمى والماء العكر ، واستعملت الكراكات في نزحه فصار المتر المكعب يكلف خمسة قروش بعد أن كان يكلف ١٠٠ قرش ، وزيد أيضا في عمق الرياح المنوفي وحفر الرياح التوفيقى (١٨٨٧ — ١٨٨٩) وهو يروى المديريات الواقعة في شرقى فرع دمياط : وهذه الرياحات الثلاثة تتفرع بالقرب من القناطر الخيرية وتأخذ منها ماءها ، وانشئت قناطر زفتى (١٩٠٢) ومصارف عظيمة في الوجه البحرى ساعدت على حسن توزيع المياه واستغلالها .

خريطة السودان

طرق القوافل .... السكك الحديدية ....

مقياس الرسم بالميل



أما في الوجه القبلى فقد عدل الانجليز عن نظام رى الحياض القديم وعملوا على تعميم نظام الرى الصيفى الحديث ، الذى يقتضى انشاء الترع والقناطر والسهر عليها ، فحفروا الترع الكثيرة ووسعوا ترعة الابراهيمية ، وانشأوا قناطر أسيوط سنة ١٩٠٢ التى كانت تحجز المياه فتملأ هذه الترع ويسهل رى المديريات التى تمر بها ، وانشأوا قناطر اسنا (١٩٠٩) التى انتفعت بها أراضى قنا وجرجا في أعلى الصعيد ، ولكن أجل عمل هندسى شيده الانجليز هو خزان اسوان : كان محمد على أول من فكر في انشاء الخزانات وكلف فعلا لينان باشا المهندس الفرنسى أن يعيد بحيرة موريس التى كانت في عهد الأسرة الثانية عشرة احدى عجائب الدنيا السبع ، ولكن مباحث لينان أدت الى عدم امكان ذلك ، ثم جدد السير سكوت مونكريف هذه المباحث ، وقر الرأى على انشاء خزان أسوان (١٨٩٨—١٩١٢) واشترك فيعمله السير ويلكوكس(١) الذى قام بمعظم أعمال الرى في الدلتا المتوسطة . وكان الغرض من هذا الخزان العظيم خزن الماء في مجرى النيل نفسه لتنتفع به الأراضى عند انخفاض النيل في الصيف ، وكان ويلكوكس

(١) القى السير ويلكوكس خطاباً بالجمعية الجغرافية سنة ١٩٠٨ قال فيه « إنه لو أن الخزان بنى طبقاً للتصميم الأول لأمكنه أن يحجز ملياري متر مكعب وكان هذا الفرق يكلف أقل من مليون جنيه »

اقترح أن يكون ارتفاع الخزان ٣٤ مترا حتى يستطيع أن يحجز ٤٠٠٠ مليون من الأمتار المكعبة من الماء فأنزل ذلك الى ٢٢ متر تسع ١٠٠٠ مليون مترمكعب فاضطرت الحكومة الى تعليته في سنة ١٩١١ الى ٢٩ مترا ، وكلفها هذا العمل الاضافي وحده ١٫٢٠٠٫٠٠٠ جنيه .

ويرجع الى الانجليز الفضل في منح المهندسين الوطنيين مرتبات من الحكومة بعد أن كانوا يتقاضونها من الأهالى ويسلكون أحيانا في توزيع المياه الدورية مسلكا لا يتفق مع الكرامة والعدل وهم الذين قرروا الغاء السخرة (١٨٨٩) ودفع أجرة معلومة للأهالى في حفر الترع وحفر الجسور ، وتخفيف الضرائب . وتنظيم جبايتها ، والغاء بعضها ، وتنازل الحكومة عن متأخر بعضها للأهالى فنشأ من ذلك كله تحسين أحوال الفلاح (١) ونمو موارد البلاد الاقتصادية كان عدد السكان سبعة ملايين في سنة

(١) كانت هذه الحركة أشبه بالحركة التى حصلت فى أيام سعيد ، وقد القى رياض باشا فى سنة ١٨٩٠ خطبة فى مجلس الشورى قال فيها عن حالة الفلاح القديمة وهو يجر ذيول الاعسار والفاقة والذل من كثرة الضرائب فأصبح منعم البال « وكان المار بطريق البنك العقارى والمحكمة المختلطة يرى الألوف ملقاة فى جوانبهما مكبة الرؤوس عليها سمات الخسف والذل فيفارقهما الرجل يوم يجرد من أملاكه ويصبح لا يملك نقيراً ولا قطميراً واليوم أصبح البنك ولاهنالك من يقصده من الأهالى الا لابتياع أرض أو شراء دار ، وتضاعفت أثمان الأراضى فى زمن يسير » والواقع أن رياضا بالغ فى تصوير الحالة ولكننا أثبتنا قوله لأنه جدير بالاعتبار .

١٨٨٣ فصار ١٤ مليونا في سنة ١٩٢٣ ، وكانت ميزانية مصر في بدء الاحتلال ٩ ملايين جنيه فصارت ٤٠ مليونا (الايرادات) وهذا يدل على ازدياد العمران الذى وجد في أيام محمد على وسعيد ، واسماعيل واستمرار حركة التقدم الطبيعى في البلاد.

٤

الحركة الوطنية والتطوّرات السياسية الاخيرة — ولكن كان المصريون على العموم يشكون من تضحية المصالح المصرية في سبيل المصالح الأجنبية في معظم الأحوال ، واستيلاء السلطة المحتلة على حكومة البلاد الفعلية ، واهمال بعض الشئون الحيوية كالتعليم الذى كان لاينفق عليه أكثر من ٣ في المائة من ميزانية الدولة.كانت حركة المعارضة في سنة ١٨٩٣ تتألف من الخديوى والوزارة ، والموظفين، والهيئات التمثيلية، وكان مجلس الشورى في كل عام ينتهز فرصة النظر في الميزانية لانتقاد أعمال الحكومة المختلفة والمطالبة بتوسيع نطاق التعليم والاصلاحات العامة ، والاقتصاد في النفقات ، والاحتجاج على مصاريف جيش الاحتلال ومصاريف السودان الذى كلف مصر ١٨ مليون جنيه في عشرة أعوام (١٩٠٩) ، وقد أعلن مرة أن «السودان جزء لايتجزأ من مصر»

وكان للجمعية العمومية مواقف مشهودة ، منها موقفها في اجتماع مارس سنة ١٩٠٧ الذى طالبت فيه بالدستور ، وفي اجتماع مارس سنة ١٩١٠ حين رفضت مشروع امتداد أجل امتياز قناة السويس أربعين سنة أخرى (وهو ينتهى في سنة ١٩٦٨ ثم يصير ملكا للحكومة المصرية) ، وكانت اللجنة التى عينتها الجمعية لفحص المشروع قدرت الخسارة التى تصيب مصر من قبوله بمبلغ ١٣٠ مليون جنيه تقريبا .

قويت الحركة الوطنية وانتظمت منذ تولى سياستها في أواخر القرن التاسع عشر مصطفى كامل (١٨٧٣ — ١٩٠٨) الذى اشتهر بصدق الوطنية ، وبعد الهمة والجرأة ، والفصاحة ، وأسس الحزب الوطنى المصرى ، وهو أول حزب انشىء في مصر ببرنامج محدد ورئيس عامل ، وكانت أهم مطالب الحزب الجلاء والدستور ، ومصطفى كامل هو الذى جعل الوطنية عقيدة ثابتة عند المصريين ومطمحا ساميا تعتنقه النفوس وتعمل على تحقيقه ، ولكن ضعف الحزب على أثر وفاة رئيسه (١٩٠٨) الذى كان فيه الركن الأول ، وتطبيق قوانين الصحافة والاجتماعات (١٩٠٩) في عهد سياسة الوفاق التى سار عليها خلف اللورد كرومر السير الدن جورست والخديوى عباس منذ سنة ١٩٠٧

وقد ظهر الاحتلال في أكمل صورة في نظام الحماية التى بسطت على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وما اليها من تعيين البرنس حسين سلطانا على مصر (١٩١٤—١٩١٧) ، وظهرت الحركة في أكمل صورة في ثورة سنة ١٩١٩ وما اليها من ارسال وفد مصرى برياسة سعد زغلول باشا وكيل الجمعية التشريعية المنتخب نائبا عن جميع طبقات الأمة للدفاع عن حقوق البلاد أمام مؤتمر السلام الذى أعقب الحرب الكبرى .

وتتلخص أسباب الثورة البعيدة في الاحتلال (١٨٨٢-١٩١٤) وأسبابها القريبة في الحماية (١٩١٤—١٩١٩) وأهمها :

(أولا) اعلان الأحكام العرفية منذ الحرب وحلول السلطات العسكرية مكان السلطات المدنية من الحكومة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة: ونفى الكثيرين ، وتقييد حرية الاجتماع ، وحرية الصحافة ، والحرية السياسية ، وتعطيل الجمعية التشريعية .

(ثانيا) انتزاع حاصلات الفلاح وماشيته بثمن بخس وتجنيد ١٫٢٠٠٫٠٠٠ مصرى بأساليب كانت تدعو الى الشكوى .

(ثالثا) السياسة القطنية التى كانت تقضى بهبوط ثمن القطن وساءت بسببها حال الفلاح حتى اضطر الى بيع ماشيته وحلى امرأته ليتمكن من تسديد الضرائب .

(رابعا) مشروع الدستور الذى وضعه السير وليم برونيات مستشار الحقانيــة في سنة ١٩١٨ كان يرمى الى انشاء برلمان مصرى تكون الأغلبية فيه من الأجانب .

(خامسا) مبادىء ولسن وتعهد الحلفــاء بالدفاع عن حقوق الشعوب وحريتها ، وتنبه المصريين في الوقت نفسه الى الاحتفاظ بشخصيتهم وكيانهم القومى وسط هذه الأمم المتطاحنة في سبيل الدفاع عن قوميتها وسموها الذاتى .

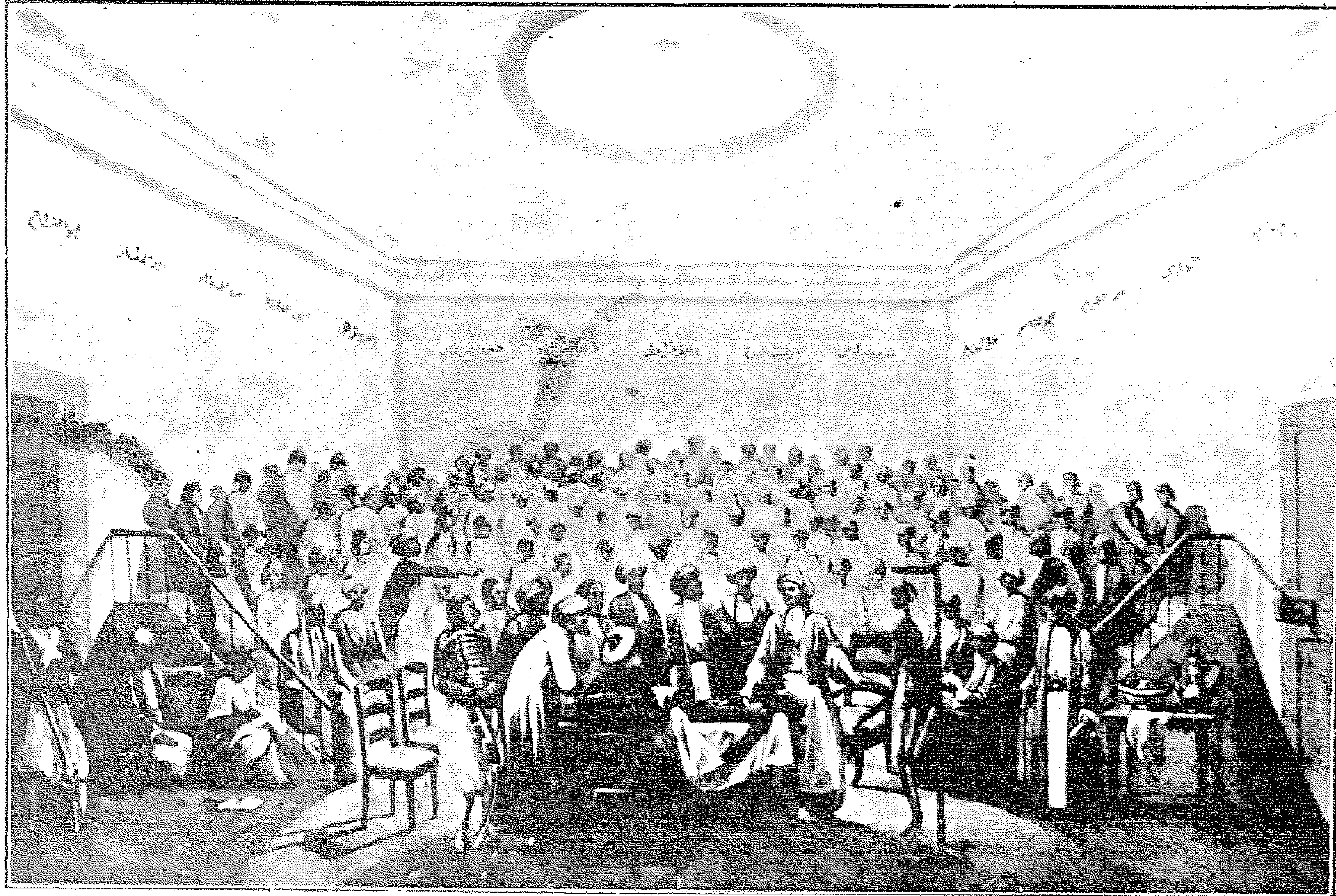
(سادسا) نفى سعد زغلول وثلاثة من زملائه أعضاء الوفد (١) ، الذى تألفت للمطالبة بحقوق مصر ، الى ملطة في ٨ مارس سنة ١٩١٩

وهذا السبب الأخير هو السبب المباشر للثورة التى حملت انجلترا على النظر في مطالب المصريين العادلة : وقد تمكن صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا بحنكته السياسية ومشاركة الوزير القادر اسماعيل صدقى باشا من الحصول على تصريح ٢٨ فبراير الذى اعترفت فيه انجلترا باستقلال مصر، وأعلن جلالة السلطان فؤاد الأول ملكا عليها ، وصارت حكومة مصر شورية ، ونص في دستورها الذى هو من أرقى الدساتير على أن الأمة صاحبة السيادة .

(١) هم دولة اسماعيل صدقى باشا ، ودولة محمد باشا محمود وسعادة حمد باشا الباسل .

والمفهوم أنه ألقيت من ذلك الوقت مقاليد الحكم الى المصريين وترك بعض المستشارين وكثيرون من رؤساء المصالح الانجليز والأجانب خدمة الحكومة مقابل منحهم تعويضات مالية كبيرة تقدر بـ ١٨ مليون جنيه وأنشئت مفوضيات سياسية وقنصليات لتمثيل مصر في الخارج ، وقامت نهضة اصلاحية كبيرة في بعض الوزارات خصوصا في وزارة الأشغال ومصلحة التنظيم التابعة لها ، وحدثت في المعارف سياسة اصلاحات قومية جديدة واسعة النطاق قام على باشا ماهر بنشرها وتعميمها في جميع درجات التعليم ، من التعليم الأولى الالزامى الى التعليم العالى، وانشئت الجامعة المصرية (١٩٢٥) تحت رعاية جلالة الملك فؤاد الأول .

على أن المسألة السياسية لاتزال تسويتها معلقة بين انجلترا ومصر خصوصا فيما يختص بجلاء الجيش المحتل وحقوق مصر في السودان .



أول درس تشريح ألقاه كلوت بك على الطلبة المصريين بمدرسة الطب سنة ١٨٢٧

الكتاب الثانى

الولايات المتحدة

كانت انجلترا في البداية تملك على ساحل أمريكا الشمالية الشرقى مستعمرات كثيرة، أسس أكثرها البروتستانت النازحون من انجلترا ابان ثورتها،وكانت هذه المستعمرات تفاخر بالانتساب الى انجلترا ولكنها كانت تريد أن تظل حرة . وقد رفعت لواء الثورة سنة ١٧٧٤ ، وأعلنت الحرب الاستقلالية سنة ١٧٧٦

استمرت هذه الحرب من ١٧٧٦ الى ١٧٨٣ واشتركت فيها فرنسا فحملت انجلترا على الاعتراف باستقلال الولايات المتحدة في معاهدة فرساى (١٧٨٣) .

وقد أراد واشنجتون محرر أمريكا أن ينزوى بعد ذلك في ضيعته فدعاه الشعب الى رياسة الجمهورية دفعتين متواليتين (١٧٨٩—١٧٩٦) تمكن في أثنائهما من توطيد الوحدة التى أوجدها وتعهد الدستور الاتحادى الذى نظم سنة ١٧٨٧ «جمهورية الولايات المتحدة» على أسس حرة .

كانت الولايات المتحدة في أواخر القرن الثامن عشر مؤلفة من البلاد الواقعة بين المحيط الاطلسى والمسيسبي ، لايزيد سكانها على أربعة الملايين ثم امتدت في القرن التاسع عشر من المحيط الاطلسى الى المحيط الهادى وصارت مساحتها ثمانية أعشار أوروبا ويقطنها مائة مليون نفس .

* * *

ولا ريب أن وضع الدستور الاتحادى كان مثار مشادة بين الأحزاب المختلفة، بين «حزب الاتحاديين» الذين يريدن توطيد حكومة اتحادية قوية تهيمن على الولايات و "حزب الجمهوريين» الذين يريدون توطيد حكومة ذات سيادة في كل ولاية . وقد انتهى الامر بعد نزاع دام أربعة أعوام (١٧٨٣—١٧٨٧) من التوفيق بين وجهات النظر المختلفة فصارت كل ولاية من ولايات الاتحاد مستقلة ذات سيادة تدير شؤونها بقوانينها الخاصة — الا مايمس منها مصلحة مشتركة نص عليها الدستور الاتحادى — وصار لكل ولاية حاكمها المنتخب الذى يملك السلطة التنفيذية ، وهيئتها التشريعية التى تصدر القوانين ، ولوائحها ، ومحاكمها ، وقضاءها .

وكان الدستور الاتحادى رابطة بين الولايات المختلفة قائما على مبدأ الفصل بين السلطات الذى قام عليه الدستور الانجليزى

وامتدحه مونتسكيو : السلطة التنفيذية ، والسلطة التشريعية ، والسلطة القضائية:وكانت التنفيذية من حق«الرئيس» والتشريعية من حق «المؤتمر» ، على أن سلطة الحكومة الاتحادية ما كانت لتتعدى مسائل الجيش والحرب والتعليم والمعاهدات والعملة والتجارة،ويمتاز رئيس الجمهورية عن غيره من الرؤساء في أوروبا بسلطته الواسعة وهو ينتخب لأربعة أعوام ويجوز تجديد انتخابه مرة أخرى ، ويحمل المسئولية وحده ، ويعينه في مهمته وزراء ليسوا في الحقيقة الا وكلاء له ، وهو يملك تعيينهم وفصلهم في أى وقت دون أخذ رأى المؤتمر ، وهو رئيس جيوش البر والبحر ، ومدير السياسة الخارجية ، وله حق امضاءات المعاهدات وتعيين السفراء والموظفين ، ولكن يشترط في قراراته أن يصدق عليها مجلس الشيوخ .

وكان المؤتمر مكونا من هيئتين : مجلس الشيوخ «السيناتو» ومجلس العموم «مجلس النواب» وكان انتخاب الشيوخ بواسطة هيئات الولايات التشريعية باعتبار اثنين عن كل ولاية مهما بلغ تعداد سكانها . أما مجلس العموم فكان انتخابه لمدة سنتين بواسطة الاقتراع العام وبنسبة سكان كل ولاية ، ولا يجتمع المؤتمر الا في ميعاد محدّد .

وكانت السلطة القضائية منحصرة في «المحكمة العليا» وهى مؤلفة من تسعة قضاة يعينهم رئيس الجمهورية في منصبهم طول الحياة ، واختصاصاتها النظر في كل نزاع ينشأ بين الولايات أو بين المؤتمر ورئيس الجمهورية . وهى تملك حق الغاء أى قرار أو جزء تراه منافيا للدستور ، ويمكن القول أن نقطة توازن الدستور الأمريكى في هذه المحكمة العليا ، ويسمى بعضهم حكومة الولايات المتحدة «حكومة القضاة» .

والواقع أن هذا الدستور وسط بين الملكية المقيدة والنظام البرلمانى الحديث الذى يجرد «الملك الدستورى» من كل سلطة فعلية ويحصر المسئولية في الوزراء .

وقد وفق الدستور أيضا بين الولايات الشمالية التى يقطنها «البيض» الذين يقومون وحدهم بفلاحة الأرض ، والولايات الجنوبية التى كان كبار الملاك فيها يسخرون العبيد في زراعتها فنص على أن الولايات الجنوبية تحتفظ «بنظامها الخاص» اشارة الى نظام الرقيق الذى كانت تمقته ولايات الشمال .

اتساع الولايات المتحدة — كانت الولايات المتحدة قاصرة على المنطقة التى بين المحيط وجبال «الليغانى» ولا تزيد

عن ثلاث عشرة ولاية يملك بعضها أراضى واسعة جرداء تمتد الى نهر المسيسبي ولكن الحكومة الاتحادية وضعت يدها على هذه الاراضى وأصدرت في سنة ١٧٨٧ لائحة تنظم «عمارتها» صارت القاعدة المتبعة في تأسيس مناطق وولايات جديدة .

قسمت هذه الأراضى الى مناطق وعينت الحكومة الاتحادية في كل منها حاكما كان يحكم وحده في البداية حتى اذا مابلغ عدد السكان خمسة آلاف أنشأت المنطقة حكومتها بنفسها ، واختارت لها هيئة تشريعية ، ومجلسا نيابيا ، وأرسلت الى المؤتمر عضوا يمثلها برأى استشارى لأن الفكرة كانت متجهة الى تمكين الاهالى في اسرع وقت من تدبير شؤونهم بانفسهم ، فاذا مابلغ السكان خمسين ألفا تحولت المنطقة الى ولاية مستقلة لها أن تطالب بالاندماج في الاتحاد العام .

ولذلك لم تكن الولايات المتحدة منحصرة في دائرة معينة وأخذت تتسع وتترامى أطرافها ، وقد طبق هذا المبدأ في أول الأمر على المنطقة الأولى من «الغرب البعيد» (Far West) الواقعة بين الولايات والمسيسى ، ونشأت بين ١٧٩١و١٧٩٦ ولايات ثلاث انضمت الى الجمهورية .

وكانت فرنسا تملك وراء المسيسبي مناطق «لويزيانا» الواسعة التى سبق أن تنازلت عنها لاسبانيا في سنة ١٧٦٣ ثم استردها

نابليون ليكون فيها مستعمرة فرنسية كبيرة. ولماكان نابليون عقب نقض صلح اميان لايملك القوة البحرية الكافية التى يستطيع بواسطتها حماية «لويزيانا» من الغارة الانجليزية لم يرَ بدا من بيعها للولايات المتحدة (١٨٠٣) فبلغت حدودها «الجبال الصخرية» والمحيط الهادى غربا .

وكانت اسبانيا تملك شبه جزيرة «فلوريد» فاشترتها الولايات المتحدة منها في سنة ١٨٣٠ وحولتها الى ولاية في سنة ١٨٤٥ وكانت المكسيك تملك جميع الاراضى الواسعة في الجنوب الغربي من أمريكا الشمالية «تكساس ، المكسيك الجديدة ، كاليفورنيا» فذهب جماعة من «المغامرين» الى تكساس وأعلنوا استقلالها وانشأوا فيها جمهورية (سنة ١٨٣٥) تمكنوا من ضمها الى الولايات المتحدة في سنة ١٨٤٦ فنشبت من جراء ذلك حرب بين المكسيك والولايات المتحدة انتهت بهزيمة المكسيك وتنازلها للولايات المتحدة عن المكسيك الجديدة وكاليفورنيا وتكساس (١٨٤٨) ، واستولت الولايات المتحدة على اقليم «أوريجون» الواقع في الشمال الغربي بمقتضى اتفاقية بينها وبين انجلترا سنة ١٨٤٦ وانتهى بذلك تكوين الولايات المتحدة في النصف الأول من القرن التاسع عشر وصارت مؤلفة من ثلاث وثلاثين ولاية تعدل مساحتها سبع عشرة مرة مساحة فرنسا وتمتد حدودهاشرقا وغربا وجنوبا بين المحيط الأطلسى والمحيط الهادى وخليج المكسيك .

إزدياد الثروة والسكان ـ امتاز الأمريكيون بالاقدام والعمل وحسن التدبير فتمكنوا في مدة قرن من تحـويل الصحارى الواسعة الى دولة ضخمة تعتز بسكانها ومدنيتها وثروتها . وبعد أن كانت لاتزيد عن أربعة ملايين نفس بلغت ٢٣ مليونا في سنة ١٨٥٠و٩٣ مليونا في سنة ١٩١٣ ، ولا ريب أن المهاجرة كانت منذ البداية من أكبر العوامل التى ساعدت على زيادة السكان والعمارة في هذه البلاد النائية ، على أن حركة المهاجرة لم تقو ويتسع نطاقها الا في النصف الثانى من القرن التاسع عشر بعد أن أصبح الأمريكيون وحدة قومية مستقلة .

وقد كان عددالأجانب النازحين منأوروبا يبلغ ثلاثةالملايين حوالى سنة١٨٥٠ فأخذ يزداد حتى بلغ ٢٣ مليونا في سنة١٩٠٥ منها ٦ ملايين ارلندى ، و٥ ملايين ألمانى ، ومليونان من الانجليز وهذه أهم الجاليات الأجنبية التى كان لها أثرا يعتد به في الحركة العمرانية والسياسية القائمة في الولايات المتحدة .

ويرجع هذا التدفق الأجنبي في السبعين عاما الأخيرة الى المجاعة الكبرى في ارلندة (١٨٤٧—١٨٥٤) ، واكتشاف معادن الذهب في كاليفورنيا (١٨٤٨) ، وانتظام المواصلات واختصار المسافة والنفقات بين أوروبا وأمريكا ، وزيادة السكان المطردة

في المانيا وانجلترا . وقد استوطن الايرلنديون بوجه خاص في ولاية نيويورك والبلاد الصناعية الكبرى الواقعة جهة البحر الأطلسى ، وتجمع الألمان جهة نيويورك ، حيث بلغ عددهم خمس السكان ، وفي جنوب البحيرات الكبرى حول شيكاجو وفي أعالى المسيسبي ، ولهم عصبة قوية في أمريكا الشمالية .

وقد امتاز الأمريكيون في استعمار المناطق الواسعة المقفرة باستعمال [illegible] وسائل التقدم المادى ، وفطنوا الى أهمية السكك الحديدية الكبرى فمدوا خط «الباسفيك» الحديدى الذى بلغ طوله [illegible] كيلو متر في سنة ١٨٦٩ ، وكانت خطوطهم منذ سنة ١٨٦٠ تزيد عن خطوط أوروبا كلها : يبلغ مامد منها في ثلاثين عاما (بين ١٨٦٠ و ١٨٩٠) مئتى ألف كيلو متر ، ويوجد في الولايات المتحدة اليوم مالا يقل عن أربعمائة ألف كيلو متر أى خمس الخطوط الحديدية في العالم كله .

وكانت هذه المواصلات من أكبر العوامل التى ساعدت على انشاء المدائن والقرى والمناطق الخصبة ، فكانت كل محطة وسط الصحراء تتحول عاجلا الى مدينة جديدة عامرة بالسكان والمطابع والصحف ، والنور ، والبريد ، والتلغراف . وكانت «شيكاجو» لايقطنها الا ٣٠٫٠٠٠ في سنة ١٨٥٠ فصار يقطنها ٣٠٠٫٠٠٠ في سنة ١٨٧٠ ومليونان في سنة ١٩١٠ ، ونشأت «سانفرنسيسكو»

في نهاية خط «الباسفيك» وكانت لاوجود لها في سنة ١٨٤٦ فصار يسكنها ٢٥٠٫٠٠٠ في سنة ١٨٨٠

وقد امتدت مساحة الأراضى المزرعة بنسبة هائلة بفضل تعميم وسائل الرى فبلغت في سنة ١٩٠٠ ستة أضعاف الأرض المزرعة في فرنسا وأصبحت الولايات المتحدة أول مملكة زراعية في العالم ، وهى مشهورة بثروتها القطنية والحبوبية .

ونشطت الصناعات الأمريكية ، وصارت الولايات المتحدة أول مملكة صناعية في العالم بفضل ثروتها المعدنية من فحم حجرى وحديد ، ونحاس ، وبترول ، وهى مشهورة بصناعة المنسوجات وتنافس في هذا المضمار انجلترا في صناعتها القطنية وفرنسا في صناعتها الحريرية — وصناعة السبك ، والصلب ، وتجهيز أدوات السكك الحديدية .

وقد ازدادت قيمة مصنوعاتها بين سنة ١٨٦٠ و١٩٠٠ من ٣٨٠ مليون جنيه الى ٢٫٦٨٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه . ساعد على ايجاد هذه الحركة الصناعية الضخمة وجود رؤوس أموال كبيرة: كانت تقدر في سنة ١٩٠١ الأموال المربوطة في الأعمال الصناعية بخمسين مليار فرنك (٢ مليار جنيه) . واشتهرت الولايات

المتحدة بابتداع النظام المعروف بـ (Trust) وهو نظام تجارى مالى واسع النطاق يكون من عدة جمعيات صناعيـة أو شركات نقـل ومواصلات متضامنة المصالح سواء أكان ذلك فيما يتعلق باحتكار الانتاج ، أم توزيع حاصلات أو مصنوعات معينة في البلاد . وقد تمكنت هذه النظم الكبرى بفضل قوتها المالية ونفوذها في المؤتمر ، والاحزاب ، والدوائر الحكومية من الهيمنة على السوق الداخلية ، وكانت خطتها الدفاع عن مبدأ حماية التجارة وفرض الضرائب الجمركية العالية على البضائع الواردة من الخارج فتمكنت في الداخل من السيطرة على الأسواق التجارية المالية ورفع الأسعار الى حد يدعو الى الشك وقتل كل منافسة تقوم بها الجمعيات أو الجماعات المنفردة . وكانت أهم هذه النظم ادارة جمعيات البترول ، وادارة جمعيات الصلب التى كان رأس مالها يبلغ ٢٠٠ مليون جنيه ، وادارة جمعيات النقل أو شركات السكك الحديدية (١) .

ولا ريب أن هذه الجمعيات قد ساعدت كثيرا برؤوس أموالها على انشاء المعامل والمصانع والمواصلات واستغلال المناجم الغنيـة

---

(١) هذه النظم التجارية المالية قد استفحل أمرها فى أواخر القرن التاسع عشر فبعد أن كان لا يوجد منها الا ستون قبل الحرب الاسبانية وانتشار الروح الاستعمارية في الولايات المتحدة تألف منها ١٨٣ (Trusts) فى مدة سنتين بين ١٨٩٩ و ١٩٠١

والغابات وترقيـة الصناعات والزراعـة والتجارة في الولايات الشمالية ، وفي الولايات الجنوبية خصوصا بعد تخريب الحروب المدنية .

يخلق بها والحالة هذه أن لاترهق الناس بأثمانها وأن تقف عند حد في جشعها المـادى خصوصا وأن المـاليين الذين يديرون شؤونها حصلوا على ثروة ضخمة وأرباح فاضحة .

وكانت الحكومة الاتحادية تعينها وتمنحها امتيازات كثيرة فكان في هذه الآونة تألفت نقـابات العمال للمطالبة برفع الأجور وانقاص ساعات العمل والترفق عليهم في حالة مرض أو عجز ، وأسست «جمعية فرسان العمل» في فيلاد ليفيا سنة ١٨٦٩ واتسع نطاقها فاندمج فيها العمال من جميع الولايات حتى صار عددهم مليونا في سنة ١٨٨٦ وصارت جمعية وطنية عامة ترمى الى تحسين أحوال العمال أمام «ازدياد قوة الماليين المزعجة وتهديدات النظم التجارية الكبرى التى يجب ايقافها عند حدها قبل أن ينزل البؤس والانحطاط على كاهل السواد الأعظم» .

وقد اضطر المؤتمر في سنة ١٨٩٠ الى اصدار قانون ضد جميع النظم التجارية التى تعمل على تقييد حرية التجارة سواء أكان ذلك بين ولايات الاتحاد أم بين الاتحاد والبلاد الأجنبية .
وتمكنت الحكومة الاتحادية ، تحت ضغط الرأى العام في أوائل

القرن العشرين على اثر ظهور الفضائح المالية الكبرى، من تعقب هذه النظم أمام القضاء وحل «اتحاد شركات البترول» و «اتحاد شركات الدخان» وغيرهما من النظم التجارية المالية القوية .

صارت الولايات المتحدة بثروتها الضخمة، وسكانها، وصناعتها وتجارتها التى لايحيط بها الوصف في عداد الدول الكبرى ، وبلغ ماتنتجه من الفحم في أواخر القرن التاسع عشر ٢٣٠مليون طن (من ٧٢٠ مليونا مجموع الفحم العالمى) ، ومن الحديد ٢٥ مليونا (من ٧٩) ومن النحاس ٢٥٧٫٠٠٠ طن (من ٤٧٠٠٠٠ مجموع النحاس العالمى) .

وكانت الولايات المتحدة في أثناء القرن التاسع عشر مدينة للأجنبي تستعين برؤس الأموال الأوروبية في احياء مناطقها الواسعة ، ولكن مواردها صارت تستغل وانتشرت الرفاهية في جميع أرجائها وأصبحت صناعتها تنافس الصناعات العالمية الكبرى فأخذت تصدر مصنوعاتها الى الخارج وتبحث عن أسواق جديدة في الممالك البعيدة وتوزع في أوروبا الملايين من أسهم شركاتها.

الحروب المدنية — كانت الشعوب الأوروبية التى تملك مستعمرات في أمريكا تستخدم في زراعة البن وقصب السكر العبيد الذين كانت تشتريهم بكثرة من سواحل أفريقية ، والواقع

أنهم كانوا أقدر من غيرهم على تحمل مشقة العمل في البلادالحارة بدأت في أوروبا منذ الثورة الفرنسية حركة احتجاج عام ضد الرقيق فألغتــه السويد في سنة ١٨٤٧ وفرنسا في ســنة ١٨٤٨ وتبعهما بقية الممالك .

أما في الولايات المتحدة فقدكانت مسألة الرقيقسببا في حدوث حروب مدنية طاحنة ، وذلك أن ولايتى «جيورجى»و«كارولين» الواقعتين في الجنوب الشرقى كانتا تزرعان القطن في مساحات واسعة . وكان لابد لهما من استعمال العبيد لهذه الغاية خصوصا بعـد أن ثبت أن القطن مصدر ثروة كبيرة للبـلاد ، وكانت الولايتان المجاورتان «ماريلاند» و «فرجينى» اللتان لايصلح جوهما للقطن تشتغلان بتربية العبيد واستجلابهم فيبتاعهم كبار الملاك والزارعين في البلاد القطنية .

نشأ من ذلك ازدياد عدد العبيد في هذه الولايات الجنوبية . وانتشـار تجارة الرقيق فيها مع أن احدى مواد دستور سنة ١٧٨٧ كانت تنص على «أنه في جميع ولايات الاتحاد لايجوز استجلاب العبيد ابتداء من سنة ١٨٠٨» ورغما من ذلك فان موظفى الولايات الجنوبية ظلوا بعد سنة ١٨٠٨ يساعدون على دخول العبيـد في أمريكا من طريق التهريب : كان عـددهم ٧٠٠٫٠٠٠ في ســنة ١٧٩٠ (منهم ٤٠٫٠٠٠ فى ثمانى الولايات الشمالية و٦٦٠٫٠٠٠ في الولايات الجنوبية) فبلغ مليونا ونصفا في سنة ١٨٢٠ (من ٤٫٤٣٥٫٠٠٠ مجموع السكان) في حين أن

سكان الشمال البيض كانوا يزيدون عن خمسة الملايين . وكانت الولايات ممثلة في المؤتمر الأمريكي باعتبار كل خمسة من العبيد تعادل ثلاثة من البيض وقد صار الرق مع الزمن مبدأ الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الجنوب ، وكان ذلك داعية الى تأخره في ميدان الرقى بالنسبة للشمال الذى كان أحراره أهل تقدم ، وفكر ، وعمل في مختلف العلوم والفنون والصنائع .

وكان هناك نزاع مستمر بين «الشماليين و «الجنوبيين» يشتد بين الحزبين كلما أراد المؤتمر ادخال ولايات جديدة في الاتحاد أو ضم مناطق جديدة ، الى أراضيه فكان الفريق الأول يطالب بتحريم الرق فيها بينما يطالب الثانى باباحته .

وقد بدأ بعض الأفراد حوالى سنة ١٨٨٣ يطلبون باسم الانسانية والمسيحية تحريم الرق ، وأخذ الكتاب والأدباء يصورون بؤس العبيد وما يترتب على وجودهم من انحطاط في الاخلاق العامة . وتألف في الشمال سنة ١٨٥٤ «الحزب الجمهورى» الذى أعلن الحرب على الرق وفاز مرشحه في الانتخاب «ابراهام لنكولن» الذى صار رئيسا للجمهورية (٦ نوفمبر سنة ١٨٦٠) .

ولما كانت ولايات الجنوب ترى أن «الرق أنفع من الاتحاد بدأ بعضها يفكر في الانفصال عن الاتحاد الجمهورى خصوصا

بعد ارتقاء لنكولن رياسة الجمهورية ، وسرعان ما أعلنت ولاية «كارولين» انفصالها وانسحاب ممثليها من المؤتمر (٢٠ ديسمبر سنة ١٨٦٠) وتبعتها جميع الولايات الجنوبية. وفي ٤ فبراير سنة ١٨٦١ اجتمعت الولايات الاحدى عشرة المنفصلة في مؤتمر وأصدرت دستور «ولايات أمريكا المتحدة» وانتخبت «جفرسن دافيز» رئيسا للجمهورية ، واتخذت «ريشموند» عاصمة لها .

نشبت الحرب على أثر ذلك بين ولايات الشمال والجنوب ودامت أربعة أعوام (١٨٦١—١٨٦٥) انتصر فيها الشمال بفضل تفوقه العددي — كان سكانه ١٩ مليونا من البيض وسكان الجنوب ١٢ مليونا منهم ٤ ملايين من العبيد — واقدام لنكولن، وأصالة رأيه ، وصبره على المكاره .

وقد هزم «جرانت» قائد الشمال «روبرت لى» قائد الجنوب هزيمة حاسمة في أبريل سنة ١٨٦٥ فانتهت الحرب بعد أن كلفت الشمال وحده ٣٠٠٫٠٠٠ رجل و٦٠٠ مليون جنيه .

وكان المؤتمر الاتحادى أعلن الغاء الرق في ولايات الاتحاد (يونيه سنة ١٨٦٢) وفي الولايات الثائرة (يناير سنة ١٨٦٣) ، وأخيرا أدخل تعديل في الدستور ينص على الغاء الرق الغاء تاما

في الولايات المتحدة ، وقرر المؤتمر فيما بعد منح العبيد نفس الحقوق السياسية التى يتمتع بها البيض .

من ذلك الوقت نشأت «المشكلة السوداء» فان العبيد كان عددهم لايزيد عن ٨٠٠٫٠٠٠ في سنة ١٧٩٠ فأصبحوا عشرة ملايين أو عشر مجموع سكان الولايات المتحدة،ولا يزال البيض يضمرون للسود الكراهية والاحتقار بسبب اختــلاف الجنس واللون والعوائد ، وللعبيــد أماكن خاصة معدة لهم في الترام ، وعربات السكك الحــديدية والفنادق والكنائس وغيرها وهم مشهورون بالكسل ، وفساد الخلق ، والميل الى العربدة .

ورغما من مساواتهم بالبيض أمام القــانون فان البيض في الجنوب يتــذرعون بجميع الوسائل لاقصائهم من الانتخابات فلا يسع الحكومة الاتحادية الا الاغضاء على هذه الأعمال المخالفة للدستور ، وكثيرا مافكر الأمريكيون في التخلص من العبيد جملة وابعادهم الى جزر الفيليبين أو بعض مناطقهم الواسعة في أطراف الملك .

مبدأ منرو — أخذت الولايات المتحدة في بداية القرن التاسع عشر تزداد قوة واتساعا وتتجلى قوميتها فتنبهت الى الخطر الذى يحدق بها من جوار بعض الدول الأوروبية لها ووقوفها في طريق توسعها في القارة الامريكية.وقد كانت منطقة «ألاسكا»

المشهورة بصيدها وفروها وفي سنة١٨١٥ تابعة لروسيا ، وكانت بريطانيا العظمى لاتقنع بملكها الواسع في كندا وتحاول امتلاك مناطق «اوريجون» الممتدة بين الجبال الصخرية والمحيط الهادى وكانت ممتلكات اسبانيا تمتد من رأس «هورن» الى شمال سانفرانسيسكو ، فكانت تشتمل على أمريكا الجنوبية (ماعدا البرازيل وجيان) وأمريكا الوسطى ، والمكسيك ، واجمل جزائر «انتلس» وجميع المناطق الواقعة غرب المسيسبي (المعروفة الآن بكاليفورنيا ، ونيفادا ، واريزونا ، والمكسيك الجديدة ، وتكساس ، وكنساس ، واوكلاهوما) وفلوريد الشرقية . وكانت اسبانيا مهيمنة على جميع سواحل المكسيك فكانت الولايات المتحدة عاجزة عن توطيد ملكها في حدوده الطبيعية مالم يتقلص النفوذ الاسبانى من أمريكا .

واتفق أن نابليون الذى كانت له مطامع في اسبانيا غزا هذه المملكة بجيش تحت قيادة « ميرات» وقلب الأسرة الحاكمة وعين أخاه يوسف ملكا عليها (سنة ١٨٠٨) وقد قاوم الأسبان أشد مقاومة وظلت الحروب مستمرة فيها خمسة أعوام (١٨٠٨—١٨١٣) .

ساعد هذا الانقلاب على انتشار الثورة في مستعمرات أمريكا الجنوبية التى أرهقتها اسبانيا بضرائبها الفادحة ، وجشع ولاتها ،

وقيودها التجارية ، وقد تمكن القواد الوطنيون من انتزاع الولايات تدريجا من اسبانيا (شيلي ، أرجنتين ، فينزويلا ، كولومبيا) .

وفي أثناء ذلك تنازلت حكومة اسبانيا للولايات المتحدة عن فلوريدا (سنة ١٨١٩) ، وكانت الجمهورية الاتحادية تراقب في الوقت نفسه تطور الحركة الاستقلالية في المستعمرات الجنوبية وتبث العيون والارصاد فيها .

كانت الولايات المتحدة تريد في أول فرصة الاعتراف باستقلال ولايات أمريكا الجنوبية ، وسرعان ماتحركت مطامع الدول وأخذت روسيا تطالب بمناطق في جنوب مستعمراتها «ألاسكا» أو من جهة أخرى كانت روسيا وبروسيا والنمسا وفرنسا تعهدت بمقتضى التحالف المقدس أن تعيد «الملوك الشرعيين» الذين أخرجهم نابليون من ديارهم اليها وطلبت اسبانيا الى هذه الدول أن تعينها في توطيد نفوذها في مستعمرات أمريكا الثائرة فبادر رئيس الجمهورية منرو بالاعتراف باستقلال جمهوريات أمريكا الجنوبية (في ٤ مايو سنة ١٨٢٢) .

كانت انجلترا لاتنظر بعين الرضا الى تدخل أوروبا في أمريكا الجنوبية لأن انفصال هذه الولايات من اسبانيا كانت نتيجة تحطيم القيود التجارية وازدياد الحركة التجارية بينها وبين انجلترا .

وقد اقترح رئيس الوزارة الانكليزية كاننج على وزير أمريكا في لندرة أن تتضامن انجلترا والولايات المتحدة في منع الدول المتحالفة من التدخل .

ولكن الساسة الأمريكيين رأوا أنه خير لهم وأسلم عاقبة أن تأخذ الولايات المتحدة على عاتقها وحدها تبعة حماية الجمهوريات الأمريكية . وعلى ذلك أصدر منرو في المؤتمر تصريحه المعروف بمبدأ منرو الذى رسمت فيه خطة الولايات المتحدة السياسية ازاء ممالك القارة الأمريكية (في ٢ ديسمبر سنة ١٨٢٣) .

جاء في هذا التصريح أن «مناطق الوادى الغربى لايجوز لأية دولة أوروبية أن تستعمرها» وفي هذا اشارة الى مطامع روسيا على سواحل المحيط الهادى وفرنسا في بلاد المكسيك .

وأعلن التصريح «أن الولايات المتحدة قررت عدم التدخل في السياسة الأوروبية أو في ممتلكات الدول الأوروبية في العالم الحديث ولكنها تطلب اليها في مقابل ذلك أن لاتتعرض لاستقلال جمهوريات أمريكا الجنوبية التى اعترفت به الولايات المتحدة أو لنظمها الداخلية ، وأن كل تدخل منها في شئونها يعد عملا عدائيا ضد الولايات المتحدة» .

كان هذا المبدأ في ظاهره يرمى الى حماية ولايات أمريكا الجنوبية والوسطى من التدخل الأوروبي والدفاع عن استقلالها

ونظمها الجمهورية ، وينطوى في الحقيقة على احتفاظ الولايات لنفسها بمنطقــة نفوذ في جميع بلاد القــارة الامريكية ، وكثيرا ما استولت على مناطق وضمتها اليهــا بحجة منع دولة أو دول أوروبية معينة من امتلاكها أو الاعتداء عليها .

وقد طبق مبدأ منرو أو توسع في تطبيقه في النصف الثانى من القرن التاسع عشر في المكسيك (١٨٦٦) ، وألاسكا(١٨٩٧) كيوبا (١٨٩٨) فاحتجت الولايات المتحدة في سنة ١٨٦٥ على غزو نابليون المكسيك فسحب جيوشه منهــا في سنة ١٨٦٦ ، واشترت الاسكا من روسيا سنة ١٨٦٧

أما جزيرة كيوبا «ملكة الانتلس» وأكبر جزرها وأغناها بدخانها وسكرها ومعادنها فقد كان الامريكيون يطمعون فيها من زمن ولما كانت الادارة الاسبانيه في كيوبا وبورتوريكو (الانتلس بأمريكا) وفي جزر الفليبين (بآسيا) سيئة مستبدة لاتفكر الا في استغلال المستعمرات والاجحاف بمصالح الأهالى في سبيل الدولة صاحبة السيادة ثاروا عليها في أوقات مختلفة في أثناء القرن التاسع عشر .

انتشرت الثورة في جزيرة كيوبا سنة ١٨٩٥ ، وفي الفيليبين سنة ١٨٩٦ وكادت الحرب تنتهى بمنح الاستقلال الذاتى للجزر (سنة ١٨٩٧) ولكن الولايات المتحدة تدخلت فيها على أثر نسف

احدى سفن الولايات المتحدة الحربية في مياه كيوبا (١٨٩٨) : دامت الحرب بين الدولتين ثلاثة أشهر دمرت فيها البحرية الاسبانية واضطرت اسبانيا الى التخلى عن آخر مستعمراتها (معاهدة باريس ١٠ ديسمبر سنة ١٨٩٨) .

تنازلت اسبانيا للولايات المتحدة عن بورتوريكو والفيليبين في مقابل خمسة ملايين دولار (مليون جنيه) ومنحت كيوبا استقلالها ، ولكن الولايات المتحدة وضعت يدها عليها وبذلك تم لها السيطرة على خليج المكسيك وبحر الانتلس ، أو بعبارة أخرى كانت تملك مفاتيح البحر الأبيض الأمريكى .

أما في آسيا فقد خلق لها امتلاك الفيليبين منطقة نفوذها بين اليابان والصين والهند الصينية في احدى نواحى ممر سنغافورة ، العالمى ومن ذلك الوقت بدأت الولايات المتحدة تعمل على بسط سيادتها في المحيط ، وهذا منشأ النزاع القائم بينها وبين اليابان وانضمام هذه الدولة الى انجلترا التى تفكر في انشاء قاعدة حربية حصينة في سنغافورة .

وفي سنة ١٨٩٣ احتلت الولايات المتحدة جزر «هاواى» وهى أهم نقطة حربية في المحيط الهادى وصارت لها محطة بحرية منيعة في ميناء «بير هاربورت» .

جرت الولايات المتحدة على سياسة التوسع واشترت في سنة ١٩٠٣ من شركة فرنسية أعمالها في قناة بناما قبل اتمامها فافتتحت سنة ١٩١٤ وصارت ملكا لحكومة الجمهورية الاتحادية ، وهى من الاهمية بمكان من الوجهة التجارية والعسكرية لأنها تختصر المسافة بين الشرق البعيد وأمريكا ، وتفتح الطريق أمام الأسطول الأمريكى بين المحيط الأطلسى والمحيط الهادى ، ولا ريب أن أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة كأهمية قناة السويس بالنسبة لانجلترا .

وقد أصبحت الولايات المتحدة منذ أواخر القرن التاسع عشر في عداد الدول العالمية الكبرى بجيشها ، وأسطولها ، ومركزها الاقتصادى وصارت تتدخل في مسائل الشرق البعيد والصين وتبسط نفوذها السياسى في العالم .

الكتاب الثالث

الاستعمار الأوروبى

ترجع سياسة أوروبا الاستعمارية في القرن التاسع عشر الى عوامل كثيرة أهمها :

(أولا) ازدياد عدد السكان واضطرار الكثيرين ، بالأخص في انجلترا والمانيا والنرويج ، الى الرحيل من بلادهم للبحث عن موارد الرزق .

(ثانيا) ظهور الصناعة الكبرى الحديثة وضرورة البحث عن منافذ تجارية وموارد أولية (كان النواب عن الدوائر الصناعية والتجارية فيعهد لويس فيليب يعضدون خطةفرنسا الاستعمارية في الجزائر) .

(ثالثا) كثرة الاكتشافات في أفريقية ، وآسيا ، واستراليا ، والمحيط الهادى وانفتاح اليابان لأوروبا (برت ، سبيك ، وبيكر وغيرهم في أفريقية ، ومكدونالد ستيوارت في أستراليا). كل ذلك نبه أوروبا الى العالم المجهول ، وقد عقد مؤتمر دولى للعلوم الجغرافية في سنة ١٨٧١ في مدينة أنفرس وأعقبه مؤتمر

آخر في باريس سنة ١٨٧٥ : ولم تكن هناك دراسة جغرافية قبل سنة ١٨٧١ وأول من ألقى دروسا في الجغرافية مؤرخ .

(رابعا) فتح قناة السويس وتقدم الملاحة التجارية وانتشار الاسلاك البحرية .

(خامسا) نشوء الفكرة «الامبريالية» (Impérialisme) في انجلترا بوجه خاص وفي ألمانيا وأمريكا في النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وهى خطة متطرفة في التوسع الاستعمارى صار كبار الساسة أمثال دزرائيلى وشامبرلين من أكبر مروجيها

الفصل الأول

أوروبا فى أفريقية

الاستعمار الفرنسى — فقدت فرنسا معظم مستعمراتها في القرن الثامن عشر ، خصوصا في الهند وأمريكا ، ولكنها تمكنت في القرن التاسع عشر من استعمار امبراطورية واسعة في أفريقية وبسط نفوذها في بعض المناطق الآسيوية .

وكانت لاتملك في سنة ١٨١٥ الا بعض بقايا المستعمرات القديمة والسينجال ، وجزيرة رينيون وجوبان . وجوادايلوب ومرتنيك . ومدائن الهند الخمس .

وكان نابليون يريد جعل فرنسا دولة استعمارية كبيرة ولكن انجلترا حالت بينه وبين انفاذ خطته . وقد بدأت حركة التوسع في سنة ١٨٣٠ وصارت سياسة تجرى عليها الحكومات الفرنسية المختلفة .

فتح الجزائر — كانت أفريقية ميدان الاستعمار الأساسى لفرنسا وقد ابتدأت فتوحاتها فيها من الشمال ، وكانت تطمع في الاستيلاء على الجزائر في عهد لويس الرابع عشر .

بسطت تركيا عليها سيادتها منذ القرن السادس عشر وصارت تعين ولاتها أو «داياتها» ، ولما حاول الفرنسيون غزوها في مايو سنة ١٨٣٠ كان يحكمها الوالى حسين باشا ، ويحتلها جيش تركى «اليكجرية» أما السكان فكانوا من القبائل العربية والبربر الذين يقطنون الجبال وقد حاول الداى بقوة تركية عربية مؤلفة من ٤٠٠٠٠ مقاتل رد الجيش المهاجم ولكن الفرنسيين دخلوا مدينة الجزائر في ٥ يولية واستولوا على مليونين من الجنيهات كانا في خزانتها .

حدثت الثورة بعد ذلك في فرنسا وقامت حكومة لويس فيليب فعولت على عدم الاكتفاء بالحاضرة وضواحيها والتوغل في الفتح وقد تخلصت أولا من الداى ومأمورى الأتراك الذين كانوا مباشرون الأحكام وأعلنت رسميا دخول البلاد في حكم الفرنسيين فهاج العرب والبربر وأجمعت جميع البلاد الجنوبية والغربية أمرها على مبايعة الأمير السيد عبد القادر بن محى الدين الحسينى الذى ناصب الفرنسيين العداء ودامت بينه وبينهم المعارك في الغرب بين الجزائر ووهران ومراكش أربعة عشر عاما (١٨٣٣ — ١٨٤٧) .

وكان أهم عمل حربي قام به الفرنسيون بعد دخول عاصمة الجزائر فتح قسطنطينة في الشرق (١٨٣٦—١٨٣٧) وكان يحكمها باى (الحاج أحمد باى قسطنطينة) .

ثم وجهوا بعد ذلك كل جهودهم الى محاربة الأمير عبدالقادر خصوصا في سبعة الأعوام الأخيرة (١٨٤٠—١٨٤٧) وساعده على المقاومة شجاعة البربر ووعورة المسالك الجبلية الكثيرة .

بدأ عبد القادر بالزحف الى وهران وكانت قد وقعت في قبضة الفرنسيين فنكل بهم وعقد معه الجنرال « ديمشيل » (سنة ١٨٣٤) معاهدة يعترف له فيها بالاستقلال والامارة وحق احتكار التجارة بجميع اقليم وهران ، وفي سنة ١٨٣٥ هزم الجيش الفرنسى الذى كان يقوده "تريزيل" ، وأمضى معه القائد «بيجو» في سنة ١٨٣٧ معاهدة ثانية تعرف بمعاهدة تفنا (نهر ببلاد وهران) لتعيين الحدود بين المستعمرة الفرنسية وممالك الأمير ، على أن عبد القادر لم يلبث أن نقض المعاهدة (سنة ١٨٣٩) وألب القبائل على الحكم الفرنسى فرأت فرنسا ضرورة اتباع خطة هجومية حاسمة في داخلية البلاد . وأمدت قائدها بجيش عظيم طارد به جيوش عبد القادر واجتذب اليه بالأموال والهدايا معظم القبائل التى كانت منضمة الى الأمير ، وكان عبد الرحمن ملك المغرب الأقصى يمد عبد القادر بالمال والرجال فأخضعه الفرنسيون وألزموه بالكف عن مساعدة عبد القادر (١٨٤٤) فخرج الأمير على عبد الرحمن وحاربه ، وترتب على ذلك هزيمة

عبد القادر واضطراره الى التسليم (١٨٤٨) والرحيل الى فرنسا وبذلك انتهت الحرب الكبرى بين فرنسا وسكان الجزائر .

وقد ظل كثيرون من العرب الرحل في واحات الصحراء والبربر في الجبال يناوئون الفرنسيين وكان لابد لاخضاعهم من احتلال الواحات والجبال فأرسلت فرنسا حملة قوية مؤلفة من ٣٥٠٠٠ جندى سنة ١٨٥٧ واستولت ، بعد حرب شاقة دامت شهرين ، على الجبال الواقعة في شرق مدينة الجزائر فدانت لحكمها القبائل الجبلية . ثم أخذ الفرنسيون في أثناء توغلهم ينشئون الاستحكامات ويفتحون الطرق الحربية في ثنايا الجبال

وفي مارس سنة ١٨٧١ انتشرت ثورة كبيرة في الجزائر ولكن فرنسا تمكنت من اخمادها في السنة التالية . وتوطد السلم من ذلك الوقت في هذه الديار رغما من حدوث بعض الثورات المحلية من آن لآخر .

تنظيم الفتح والاستعمار — كان الفرنسيون يشجعون بكل الوسائل الأوروبيين على النزوح الى بلاد الجزائر والاقامة فيها . وقد بلغ تعداد الجالية الأوروبية ٢٤٠٫٠٠٠ نفس في سنة ١٨٨١ نصفها من الفرنسيين أو من أصل فرنسى والباقون من الأجانب ، يضاف اليهم ٥٠٫٠٠٠ اسرائيلى في الجزائر منحتهم

الحكومة في سنة ١٨٧٠ الجنسية الفرنسية ، أما السكان الوطنيون فكان عددهم في سنة ١٨٨١ نحو ٣٫٢٦٠٫٠٠٠ وفي سنة ١٩١١ خمسه ملايين ، ولا يقل اليوم عدد الفرنسيين عن نصف مليون.

وقد قسمت البلاد الى قسمين : القسم الذى يحتله الأجانب (مدينة الجزائر ، ووهران ، وقسطنطينة) وتدير شؤونه حكومة مدنية ، وموظفون فرنسيون وينتخب السكان فيه نوابا عنهم في مجلس النواب ومجلس شيوخ فرنسا .

والقسم الذى يقطنه الأهالى (خصوصا منطقة الصحراء) وتدير شؤونه حكومة عسكرية وضباط فرنسيون يحافظون على العدل والأمن .

على أن نظام الحكم في هذه البلاد قد اعتراه ارتباك كثير في ظروف مختلفة لأن السياسة الفرنسية لم تجر على خطة واحدة في هذه البلاد ، فتارة كان الفرنسيون يفكرون في جعلها مملكة عربية ذات شخصية مستقلة (نابليون الثالث) وتارة كانوا يفكرون في ادخال النظم والقوانين الفرنسية فيها .

وقد استولى المستعمرون (الأوروبيون النازحون) على معظم الأراضى الخصبة التى انتزعتها الحكومة من الأهالى بثمن بخس أو بغير ثمن .

واجتهدت الحكومة في تحسين المواصلات وانشاء الخطوط الحديدية (٣٣٠٠ كيلو متر)، والطرق، واستغلال معادن الفوسفات والحديد، وترقية الزراعة وأعمال الرى فاتسعت مساحة الأرض المنزرعة، وكثرت الموارد الاقتصادية فبلغت التجارة ١٢٠٠ مليون فرنك (٤٨ مليون جنيه) في سنة ١٩١٣ أربعة أخماسها مع فرنسا، وكانت في سنة ١٨٨٧ لاتزيد على أربعمائة مليون فرنك.

وأشهر حاصلاتها القمح، والذرة، والفواكه، والزيتون (الذى يستخرج منه زيت الزيتون بكثرة) والبرتقال، والبلح، والقصب، وشجر الألفا (الذى يستعمل في صناعة الورق)، والعنب (الذى يستخرج منه النبيذ).

كانت هناك دولتان اسلاميتان احداهما تونس في شرقى الجزائر، والأخرى مراكش في غربها. وكانت فرنسا تطمع في امتلاكهما وانشاء امبراطورية ضخمة في شمال أفريقية.

الحملة الفرنسية فى تونس — بسطت فرنسا حمايتها على تونس (١٨٨١—١٨٨٣) وعلى مراكش (١٩١١) وجرت في تونس على نفس الخطة التى جرت عليها في مصر اذ ماكاد سلطانها يتوطد في الجزائر حتى أخذت تبسط نفوذها في تونس فاستغلت

وغبة « البـاى » في ادخال الاصلاحات الأوروبية في بلاده وحصلت منه على امتياز حصر الاشغال العامة في يد المهندسين والمقاولين الفرنسيين ، ثم زينت له الاستدانة وساعدته على عقد قروض كبيرة في باريس . وسرعان ماساءت ادارة الباى فتوقف عن دفع فوائد القروض ، ووقعت حكومته في الافلاس (سنة ١٨٦٩) ، وارتبكت الاصلاحات فانتهزت فرنسا هذه الفرصة للتدخل الفعلى في هذه البلاد خصوصا وأن ايطاليا كانت تطمع فيها.صرح رئيس الوزارة الفرنسية «جول فيرى» في سنة ١٨٨١ قائلا : «يجب أن لاندع مفتاح بيتنا يقع في أيد أجنبية» يشير بذلك الى تونس هى طريق الاغارة على الجزائر .

في سنة ١٨٨١ تذرعت فرنسا باختلال النظام في بعض مناطق تونس الجبلية واحتلتها جيوشها في ابريل ومايو فلم يقاوم الباى وأمضى معاهدة «باردو» التى اعترف فيها بحماية فرنسا على تونس وتعهـد أن لايتفاوض مع الدول الا عن طريق دار الحـماية الفرنسية .

صار الباى لايملك الا سلطة وهمية لأن المندوب الفرنسى السامى كان الحاكم الفعلى الذى يشرف على ادارة البلاد الداخلية ويتولى شؤونها الخارجية يعينه في مهمته مجلس استشارى (١٨٩٦) يجتمع مرتين في العام للنظر في الميزانيـة ، وهو مؤلف من

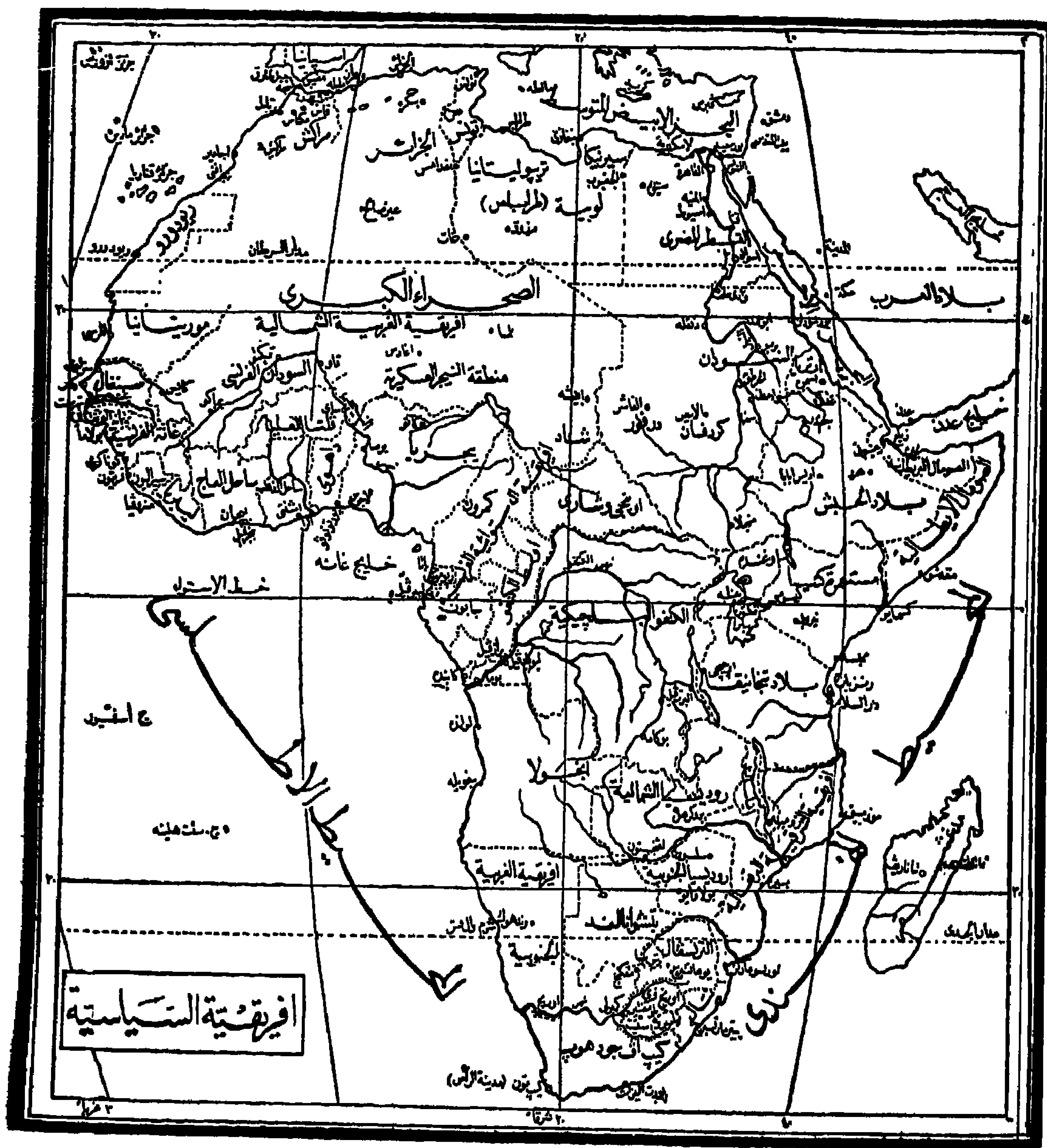
مندوبي «البلديات» ، والغرف التجارية ، والجمعيات الزراعية وفي سنة ١٩٠٧ دخل فيه نواب من الأهالى .

وقد قسمت بلاد تونس الى مناطق على رأس كل منها مراقب فرنسى يشرف على السلطات المحلية ، وانتظمت ماليتها منذ سنة ١٨٨٤ وزادت الايرادات عن المصروفات .

وكانت أرض تونس أخصب من أرض الجزائر فنزح اليها الأوروبيون من أنفسهم للاتجار فيها أو استغلال أرضها وفيهم كبار الرأسماليين والشركات الكبيرة التى تزرع الأرض وتتعهدها ، فبعد أن كان لايوجد في البداية الا بضع مئات من الفرنسيين أصبح عددهم نحو خمسين ألفا يملكون معظم الثروة والاراضى .

وتبلغ مساحة تونس ربع مساحة فرنسا (١٥٠ الف كيلو متر مربع تقريبا) وقد أدخلت فيها الحكومة الفرنسية اصلاحات كثيرة لتزيد من ثروتها وتستعيض عما أنفقته فيها :

وفي تونس اليوم ١٨٠٠ ك . م من الخطوط الحديدية ، وكان بها ٢٠٠ في سنة ١٨٨١ ، وثلاث مين حديثة (تونس . وسوس . وسفاكس) وميناء حربية كبرى في بيزرت ، وقد شاعت فيها زراعة القمح والزيتون .


افريقية السياسية
الصحراء الكبرى
بلاد العرب
الجزائر
تريبوليتانيا
لوبية (طرابلس)
موريتانيا
السودان الفرنسي
منطقة النيجر العسكرية
كردفان
بلاد الحبش
خليج عدن
خليج غانه
خط الاستواء
بلاد تنجانيقا
انجولا
روديسيا الشمالية
روديسيا الجنوبية
افريقية الغربية
الترنسفال
كيب اف جود هوب
ج. سنت هيلنه

وزرعت أشجار الكروم،واكتشفت مناجم الحديد والفوسفات فازدادت الحركة التجارية : كانت قيمة الصادرات ١١ مليون فرنك والواردات ١٢ مليون فرنك في سنة ١٨٨٠ فصارت الواردات ٣١ مليونا والصادرات ١٩ مليونا في سنة ١٨٨٨ ، وبلغت قيمتها (الصادر والوارد) مالا يقل عن ٢٧٠٫٠٠٠٫٠٠٠ فرنك فى سنة ١٩١٣ (عشرة ملايين من الجنيهات) .

وتوجد اليوم فى تونس حركة ترمى الى نيل الاستقلال الذاتى وانشاء حكومة وطنية فى البلاد ، ولكن هذه الحركة لاتزال في بدايتها .

احتلال مراكش — تزيد مراكش على فرنسا قليلا ، ومركزها الجغرافي من الأهمية بمكان لأنها واقعة على البحر الأبيض والمحيط الأطلسى ، وقد تزاحمت الدول على بسط نفوذها فيها واضطرت فرنسا الى عقد اتفاقات مختلفة مع انجلترا واسبانيا وألمانيا وكثيرا ماحصلت من هذه الدول على الاعتراف بحقوق خاصة فى مقابل تعويضات معينة ، ولكن المفاوضات بينها وبين ألمانيا كانت نزاعا مستمرا يهدد السلام العام .

وكانت انجلترا بعد فرنسا مباشرة من حيث أهمية مصالحها السياسية والتجارية في مراكش ، كلتاهما تقيم العراقيل فى طريق

الأخرى وتندد بمطامعها خصوصا منذ احتلال مصر . وأخيرا أمضيت اتفاقية سنة ١٩٠٤ الشهيرة التى تنازلت فرنسا بمقتضاها لانجلترا عن «حقوقهـا» فى مصر وتركت انجلترا لفرنسا حرية التصرف فى مراكش مع بعض التحفظـات فيما يتعلق بحرية التجارة وحقوق اسـبانيا كانت باعتبـارها أحق من غيرها من الدول بالتدخل فى مراكش ، وكانت تملك على الساحل منـذ القرن السادس عشر بعض مين منفصلة من المنطقة الداخلية التى لم يتمكن الاسبانيون من التوغل فيها . وفي سنة ١٩١٢ عدلت اتفاقية سنة ١٩٠٤ وتركت لأسـبانيا بمقتضاها منطقة نفوذ في شمال مراكش تشتمل على جبـال ساحل البحر الأبيض الشمالى وساحل المحيط الأطلسى ، ومنطقة نفوذ أخرى في مراكش

وقد توترت العلاقات بين ألمانيا وفرنسا حول مسألة مراكش ستة أعوام (١٩٠٥—١٩١١) ، ومنشأ هذا الخلاف أن ألمانيا كان لهـا رعايا عديدون ورؤوس أمـوال كثيرة في الأمبراطورية الشريفيـة . وكانت من جهـة أخرى تعمل على اذلال فرنسا ومعاكستها لأنها احدى دول الاتفاق الثلاثى (انجلترا ، وروسا ، وفرنسا) الذى يعـارض التحالف الثلاثى في أوروبا (المـانيا ، والنمسا ، وايطاليا) .

ظهر هذا الخلاف فى شكل مقلق عند ماظهر غليوم الثانى في طنجة فجأة (٣١مارس سنة١٩٠٥) وألقى فيها خطبة ضد السياسة الفرنسية كان لها دوى عالمى ، فاستمع لنصيحته السلطان عبد العزيز (١٨٩٤—١٩١١) ورفض مشروع الاصلاحات الذى عرضته عليه اللجنة الفرنسية فى فاس .

واضطرت فرنسا ، تجنبا للحرب ، الى التسليم باجتماع مؤتمر دولى لدرس الاصلاحات اللازمة لمراكش : في سنة ١٩٠٦ اجتمعت الدول فى «الجزيرة» وأكدت استقلال السلطان، وسلامة مراكش ، والمساواة الاقتصادية فيها ، ولكنها اعترفت بمركز فرنسا الخاص فى هذه البلاد وعهدت اليها والى اسبانيا بتنظيم البوليس في المين المراكشية .

على أن وثيقة الجزيرة لم تفض النزاع الألمانى الفرنسى الذى ظهر من جديد ، فى صورة أقلقت الدول على أثر شروع فرنسا في ارسال حملة الى فاس ، اذ بادرت المانيا بارسال مدرعة حربية الى أجادير (ميناءفي مراكش الجنوبية) واستمرت المفاوضة بين الدولتين أربعة أشهر (يوليه—نوفمبر سنة ١٩١١) وكانت ستؤدى الى الحرب لولا امضاء معاهدة ٤ نوفمبر سنة ١٩١١ التى اعترفت فيها ألمانيا صراحة بحماية فرنسا على مراكش في مقابل قبول فرنسا مبدأ المساواة الاقتصادية بين جميع الأمم على السواء

وتنازلها لالمانيا عن أرض واسعة في أفريقيــة الوسطى ، وقد أعلنت فرنسا حمايتها على مراكش في اتفاقية فاس (٣٠ مارس ١٩١٢) وصار من ذلك الوقت عميــد الجمهورية الوسيط بين السلطان والدول الأجنبية .

كانت فرنسا قبل اعلان حمايتها احتلت مناطق كثيرة في شرق مراكش وغربها (١٩٠٠—١٩١٢) ويرجع الفضل الأكبر في توطيد دعائم الأمن ، خصوصا على تخوم مراكش والجزائر ، الى القائد «ليوتى» الذى عمل على تنظيم الفتح (١٩١١-١٩٢٣) وانشاء الطرق ، ومد الخطوط الحــديدية ، والاسلاك البرقية والتليفونيــة ، وتأليف جيش من الأهالى تحت أمرة الضــباط الفرنسيين على نسق جيش الجزائر الذى انتفعت به فرنسا في الحرب الكبرى .

وكانت تجارة مراكش في سنة ١٩٠٧ تبلغ ٧٧ر٠٠٠ر٠٠٠ فرنك فبلغت ٢٧٧ر٠٠٠ر٠٠٠ في سنة ١٩١٣

وبينما كانت فرنسا تبسط سيادتها على الجزائر ، وتونس ، ومراكش في شمال أفريقية كانت في الوقت نفسه توسع دائرة نفوذها في هذه القارة خصوصا بعد سنة ١٨٨٠ حين ابتدأت الدول الأوروبية تستبق الى اكتشاف المناطق الأفريقية وانشاء مستعمرات فيها .

أفريقية الغربية الفرنسية — احتلت فرنسا في أفريقية الغربيه منطقة تعدل سبعة أو ثمانية أضعاف فرنسا (١٨٥٥ — ١٨٩٨) ، واستعانت في فتحها ، خصوصا في عهد الجمهورية الثالثة ، ببعثات اكتشافية وفرق عسكرية مؤلفة أكثريتها من السنغاليين ، وتحاول فرنسا زراعة القطن فيها لتموين صناعتها. وتبلغ تجارة أفريقية الغربية أكثر من ٢٧٠٫٠٠٠٫٠٠٠ فرنك ويقطنها نحو ١٣ مليونا أغلبهم من العبيد .

السنغال — كانت فرنسا لاتملك في النصف الأول من القرن التاسع عشر الا بعض نقط تجارية في السنغال ولكن الحاكم فيدهرب ، في عهد الأمبراطورية الثالثة ، تمكن بحزمه وحسن ادارته من احتلال مناطق واسعة في هذه الجهة وانشاء مملكة فرنسية كبيرة كانت قاعدة الاكتشاف والتوغل في أواسط أفريقية وأطرافها .

السودان الفرنسي وتومبوكتو — بسطت فرنسا بعد سنة ١٨٨٠ حمايتها على اراض واسعة في حوض «النيجر» على أثر بعثات اكتشافية مختلفة وحملات عسكرية أرسلت ضد ملك «سيجو» ، وامتد نفوذها حتى بحيرة «تشاد» ، وسميت المنطقة الجديدة «بالسودان الفرنسى» (١٨٩٠—١٨٩٨) .

يتصل السودان بالسنغال والممتلكات الفرنسية على خليج غانة وبالصحـراء التى تفصله عن الجـزائر ، وقد بدأ الفرنسيون يسيطرون على جزء كبير من هـذه الصحراء على أثر احتلالهم «تومبوكتو» سنة ١٨٩٣ وهى من المـدن الاسلاميـة الشهيرة بتجارتها وموقعها على رأس خط قوافل أفريقية الشمالية .

غانة ،ساحل العاج، داهومى — كان الفرنسيون لايملـكون على ساحل غانة قبل الجمهورية الثالثة الا نقطا تجارية منفصلة ثم أخـذت الحكومة والرعايا والتجار والمكتشفون يعقـدون المعاهدات ويتدخلون في مناطق غانة وساحل العاج ، وداهومى حتى توطد النفوذ الفرنسى فيها ، وفي سنة ١٨٩٣ أرسلت فرنسا حملة قوية بقيادة «دودز» ضد «بيهانزان» ملك داهومى فوقعت حاضرة بلاده «ابومى» في يد الفرنسيين وتمكنوا من أسره واعلان الحماية عليها .

وقـد ربط الفرنسيون ساحـل العاج وداهومى بالنيجـر والسودان الفرنسى وربطوا ممتلكاتهم في شمال أفريقية بممتلكاتهم في أفريقية الغربية عن طريق الصحراء وموريتانيا (١٩٠٠— ١٩١٠) .

أفريقية الغربية الفرنسية — كانت هذه الولايات المختلفة مستقلة في ماليتها وادارتها ولكن الفرنسيين رأوا ضرورة ايجاد

وحدة سياسية عسكرية بينها فأنشأوا الحكومة العامة في أفريقية الغربية الفرنسية (١٨٩٥) ونظموا ادارتها الداخلية فكثرت الأشغال العامة والخطوط الحديدية والمبانى ، ونشطت التجارة ، وأهم حاصلاتها الفول السودانى (السينغال) والكاوتشو (غانة السودان) والخشب (ساحل العاج) والقطن (السودان) .

أفريقية الاستوائية الفرنسية — كانت اكتشافات الأمريكيين والانجليز في مناطق خط الاستواء باعثة على اجتذاب الفرنسيين اليها . وقد تمكن المكتشف «سافور جناب ديبرازا» من تكوين مستعمرة فرنسية واسعة في وادى الكنغو (١٨٧٦–١٨٨٥) بجانب ولاية الكنغو الحرة البلجيكية ، وامتد النفوذ الفرنسى شمالا في القرن العشرين الى أوبنجى ـ شارى ، واراضى «شاد»

وأخذت فرنسا تمد خطا حديديا كبيرا في الصحراء من الجزائر الى الكنغو والسودان لربط ممتلكاتها البعيدة بعضها ببعض وايجاد وحدة قوية في امبراطوريتها الأفريقية .

مدغشقر — أرسل الفرنسيون في سنة ١٨٩٥ جيشا الى مدغشقر ودخلوا عاصمتها «تاناريف» وأرغموا ملكتها على قبول الحماية الفرنسية .

وهذه الجزيرة أكبر من فرنسا في مساحتها ، وكان بها جيش

نظامى مؤلف من ٤٠٠٠٠ مقاتل يحملون أسلحة من الطراز الحديث . وكان بها بعض مظاهر المدنية من مطابع ومدارس ومستشفيات وما شاكلها . وكان شعبها يميل الى حكومته الأهلية فانتهز فرصة رجوع قسم كبير من جنود الحملة وثار على الحكم الفرنسى (١٨٩٦) فأرسلت فرنسا الجنرال «جالينى» اليها فأخمد الثورة وأنفذ حكم الاعدام في وزيرين من وزراء الملكة ، وألغى الحماية ، وأعلن أن مدغشقر صارت مستعمرة فرنسية (١١ أكتوبر سنة ١٨٩٦) ، ونفى الملكة في الجزائر (١٨٩٧)

وتجتهد فرنسا في استغلال هذه المملكة الغنية واستعمارها كانت قيمة تجارتها ٢٧ مليون فرنك تقريبا في سنة ١٨٩٨ فصارت تزيد على مائة المليون في سنة ١٩١٣ ، وأصبح النفوذ الفرنسى موطدا في أربع جهات من أفريقية : في الشمال ، والغرب ، وخط الاستواء ، والشرق .

٢

الاستعمار الانجليزى

أقام الانجليز في جنوب أفريقية وأواسطها امبراطورية انجليزية كبيرة ، وقد انتزعوا مستعمرة الكاب من الهولانديين عقب الحروب النابليونية في سنة ١٨١٥ وأعلنوا ضم الناتال على

المحيط الهندى فاضطر البوير (١٨٤٦ — ١٨٤٧) الذين كانوا يقطنونها ، وهم من الجنس الأبيض ومن أصل هولاندى ، الى الهجرة منها واسسوا ولاية «الترنسفال» (سنة ١٨٤٩) التى اعترف الانجليز باستقلالها (في سنة ١٨٥٢) .

ظهرت أهمية هذه الولاية على أثر اكتشاف معادن الذهب فيها (١٨٨٥) فنزح الأوروبيون اليها ، وخصوصا الانجليز ، وأنشأوا الخطوط الحديدية في أرجائها وقامت وسط المناطق المعدنية مدينة «جوهانزبرج» الأجنبية (١٨٨٦) .

ولما كانت انجلترا تريد التوغل في أفريقية الجنوبية فكرت في القضاء على ولاية البوير المستقلة فدخلت في حروب طويلة مع القبائل بين الكاب والناتال وأخذت تمعن في الفتح حتى استولت على جميع المناطق الواقعة على الساحل الشرقى لغاية موزنبيق البرتغالية وقطعت على الترنسفال طريقها الى البحر (١٨٩٨) .

في أثناء ذلك ظهر «سيسيل رودس» في الكاب وأخذ ينشر فكرة «الجامعة البريطانية» (١٨٨٤ — ١٩٠٢) التى ترمى الى تكوين امبراطورية أفريقية ، من الكاب الى القاهرة ، والعمل على «تلوين معظم خريطة أفريقية باللون الأحمر الانجليزى»

وكان يعتقد أن خيرة وسيلة لتحقيق هذه الفكرة انشاء نقابات أو شركات رأسمالية للتوسع واستغلال المناطق المعدنية . وقد

أسس بالفعل سنة ١٨٨٩ «شركة أفريقية الجنوبية» التى تحاكى شركة الهند القديمة في استقلالها ، فأيدتها الحكومة الانجليزية في فتح الأقاليم الغنية في حوض نهر «زامبيز» وانشاء ولاية «رودسيا» (١٨٩٠) .

حرب البوير — أحاطت المستعمرات الانجليزية بالأورانج والترنسفال من كل جانب ، وظهرت نوايا الانجليز في داخلية ولاية البوير فرأى «كروجر» رئيس جمهورية الترنسفال ضرورة اتباع سياسة حازمة وعارض في المهاجرة ، وبناء الخطوط الحديدية ، والغاء الضرائب الثقيلة المفروضة على الامتيازات المعدنية ، والدخول في اتحاد ولايات أفريقية الجنوبية .

وقد كان تدخل الانجليز في شئون البوير الداخلية ، انتصارا للأجانب ، سببا في نشوب حرب بين الترنسفال وانجلترا (١٨٩٩ — ١٩٠٢) ذاد شعب البوير فيها عن استقلاله وقاوم الانجليز ثلاثة أعوام ، فاضطر كتشنر لاخضاعهم الى الاستعانة بجيش ضخم وتخريب البلاد واحراقها ، وحصر النساء والاطفال في نقط عسكرية كانوا يموتون فيها بالآلاف من الجوع والبرد والمرض ، وانتهى الأمر بانتصار الانجليز بعد ما أنفقوا ٢٠٠ مليون جنيه وفقدوا ربع جيشهم الذى كان يبلغ ٢٠٠و٠٠٠ مقاتل (١٩٠٢) .

بسطت انجلترا من ذلك الوقت سيادتها على ولايات البوير ومنحتها حكومة ذاتية ثم انضمت الترنسفال والأورانج الى الكاب والناتال وتألف منها ، «اتحاد أفريقية الجنوبى» سنة ١٩٠٨ وصارت المستعمرات الأربع يتولى شئونها حاكم عام تعينه انجلترا وبرلمان يجتمع في الكاب ، ووزارة مقرها «بريتوريا» ، وهذا النظام شبيه بنظام «ولايات كندا المتحدة» أو «الدومنيون» .

افريقية الشرقية ، نيجريا — تملك انجلترا في شرق أفريقية على المحيط الهندى «جزيرة» «زانزيبار» ومستعمرة أفريقية الشرقية المشهورة بثروتها ، وفي الغرب على المحيط الأطلسى . جامبي ، وسير اليون ، وساحل الذهب الداخل في أفريقية العربية الفرنسية ، ومنطقة نيجريا الكبرى .

مصر والسودان — بسطت انجلترا نفوذها في مصر والسودان (١٨٨٢—١٨٩٨) وصارت مهيمنة على وادى النيل كله ولكن مصر صارت في حكم البلاد المستقلة منذ سنة ١٩٢٢

٣
الاستعمار الالمانى

ظل بسمارك زمنا طويلا يعارض في السياسة الاستعمارية ولكن كبار الماليين والتجار حملوه في سنة ١٨٨٤ على احتلال

التــوجو وكمرون على ساحل أفريقيــة الغربى ، وأفريقيــة الجنوبية الغربية ، وأفريقية الشرقية الألمانية ، وكانت انجلترا تطمع في الاستيلاء على أفريقيــة الشرقية بسبب غناها ووقوعها في طريق الــكاب الى القاهرة بين أفريقية الشرقية الانجليزية وأفريقية الاسترالية الجنوبية .

وقد فقدت ألمانيا مستعمراتها في الحرب الكبرى واستولت عليها بحق الانتداب (١) الدول الأوربية المتاخمة فقضت على آمال ألمانيا في انشاء امبراطورية أفريقية .

على أن قوة الالمان الاستعمارية الحقيقية ظهرت في المهاجرة الى أمريكا (هاجر الملايين في القرن التاسع عشر الى الولايات المتحدة ، والبرازيل ، وشيلى) ونشر تجارتها في أوروبا والعالم وخصوصا في تركيــا حيث كان غليــوم الثانى يكثر من المصالح الألمانية في الاستانة وآسيا الصغرى وسوريا .

وجرت الطليان في أمريكا الجنوبية على هذه السياسة المعروفة بسياسة التوغل السلمى .

---

(١) انتدبت انجلترا فيافريقية الشرقية مستعمرة (كينيا) وأفريقيةالجنوبية الغربية .

الفصل الثاني

أوروبا في آسيـــــــا

١

الاستعمار الروسى

كانت آسيا مطمع الدول الأوروبية قبل أفريقية لانها لم تكن مجهولة مثلها وكانت أعظم منها ثروة ، وقد وقفت الصين ، واليابان ، وسيام ، وفارس . وتركيا في وجه أوروبا وحافظت على استقلالها .

حاولت روسيا التوغل في آسيا من الشمال والغرب : من سيبيريا التى كانت تحتلها منذ القرن السادس عشر ، ومن القوقاز (١٧٩٩و١٨٦٣) وتركستان (١٨٤٥—١٨٨٤) .

وجاءت انجلترا من الجنوب فبسطت نفوذها في بنغال (١٧٥٧) وأتمت فتح الهنـد (١٨٠١—١٨٥٦) ، واستولت على برمانيـا (١٨٢٦—١٨٨٥) .

وجاءت فرنسا من الجنـوب الشرقى في الهنـد الصينية ، وكوشنصين وأنام ، وتونكان (١٨٥٩—١٨٨٥) .

وكانت روسيا أول الدول الأوروبية المستعمرة في آسيا وهى تملك فيها أقاليم تعدل مساحة أوروبا مرة ونصفا .

سيبيريا — اتسع ملكها في الشمال باضافتها الى سيبيريا وادى الامور ومنطقة بحرية على المحيط الهادى تنازلت عنهما الصين لروسيا (١٨٥٨—١٨٦٠) وقد انشأت في جنوب هذه المنطقة ميناء فلاديفستك الحربية التى كانت تريد أن تهيمن منها على الشرق ، وكان الروس يطمعون في بور آرثر .

على أن أقاليم سيبيريا الواسعة التى تعدل فرنسا ثلاثا وعشرين مرة كان لابد لاستعمارها من المواصلات والسكان :

أما المواصلات فكانت معدومة حتى أنشأ الروس خط (ترانسيبيريان) الحديدى الذى يبلغ طوله ٦٦٠٠ كيلو متر (١٨٩١ — ١٩٠١) وينتهى في فلاديفستك .

أما السكان فكان لايقطن سيبيريا (أكثر من مليونين ونصف في سنة ١٨٦٠ ، ورغما من انشاء الخط الحديدى وارسال آلاف المنفيين من الروس اليها في كل عام ومهاجرة الفلاحين الأوروبيين والروسيين اليها كان مجموع السكان لايزيد عن خمسة أو ستة ملايين في أوائل القرن العشرين .

ويظهر أن روسيا أرصدت كل جهودها في استعمار المناطق الشرقية الجنوبية الواقعة على ساحل المحيط الهادى وفي شمال الصين . ولكن اليابان فطنت الى هذه الخطة وأحبطتها بالحرب (١٩٠٥) .

وقد ازدادت الحركة الاستعمارية فجأة بعد الحرب اليابانية الروسية على أثر حدوث الأزمة الزراعية في روسيا حيث كانت الأراضى تضيق عن كفاية الفلاحين. وبلغ عدد الروسيين الذين نقلتهم الحكومة الى أقاليم سيبيريا الغربية الخصبة حول تبلسك وتمسك نحو خمسة الملايين بين ١٩٠٦و١٩١١

ترتب على ذلك رقى الحالة الاقتصادية فيهذه البلاد ، وصارت تستغل مغادن الحديد ، والفحم ، والنحاس ، والذهب في سفح جبال ألتاى ، وانتشرت الزراعة في بعض المناطق .

فتح القوقاز — احتل الروس بلاد القوقاز بين ١٨٣٩و١٨٦٠ ، ثم أضافوا اليها على أثر الحرب الروسية التركيه في سنة ١٨٧٨ جزءا من أرمينيا التركية وميناء باطوم وحصن قارص . أحسن الروس استغلال هذه المناطق فمدوا الخطوط الحديدية ونشروا زراعة القطن والكروم فصارت من أكثر الممالك الروسية ثروة ورفاهية .

فتح تركستان — تمكن الروس بعد حروب شاقة دامت أربعين عاما من التغلب ، بين جبال آسيا الوسطى وبحر قزوين على أقاليم تركستان التى تبلغ مساحتها أربعة ملايين كيلو متر مربع(١٨٤٥-١٨٨٥): احتلوا بالتتابع طاشقند (١٨٦٥) وسمرقند وبخارى (١٨٦٨) وخيوه(١٨٧٣) وواحات تركمان على حدود افغانستان وبلاد العجم (١٨٨٠) وواحة مرو (١٨٨٤) في طريق أفغانستان .

وأنشأ الروس في هذه الولايات الجديدة خطا حديديا يبلغ طوله ٢٠٠٠ كيلو متر (ترانسكاسبيان) من بحر قزوين الى مرو فسمرقند ، وطشقند حاضرة تركستان . وعنوا بالاشغال العامة فشقوا الترع ، وأقاموا القناطر والسدود ، ونظموا أعمال الرى فأخذت مساحة الاراضى المنزرعة تزداد ، وصارت تركستان تمون الصناعة الروسية بالقطن .

٢

التنافس الانجليزى الروسى

لاشك في أن تقدم روسيا جنوبا كان من بواعث قلق انجلترا على الهند ونشوء التنافس الانجليزى الروسى في آسيا الوسطى وخصوصا في أفغانستان وفارس .

وقد حرضت الحكومة الروسية في سنة ١٨٣٧ شاه العجم على احتلال مدينة هرات الأفغانية الواقعة في طريق الهند فدافع عنها الضباط الانجليز وأجلوا الفرس عنها وانتهزت انجلترا في سنة ١٨٣٩ فرصة وجود نزاع بين أمراء الأفغان على الوراثة فأرسلت جيشا لفتح أفغانستان ولكن الأفغانيين أعملوا القتل وأفنوا جيشهم بأكمله (١٨٤٢) .

تحالفت الحكومة الانجليزية بعد ذلك مع أمير أفغانستان وأعانته على احتلال هرات (١٨٦٣) ، ثم نشبت حرب جديدة بين الانجليز والأفغان (١٨٧٨ — ١٨٨١) هزم فيها الانجليز فظلوا يعاملون الأفغان كحلفاء لهم ويوجهون كل عنايتهم الى تحصين حدود الهند الشمالية الغربية في مضايق الهملايا حتى لايكونوا تحت رحمة حلفائهم (١٨٨٢ — ١٨٩٠) .

وفي سنة ١٨٨٤ صعق الانجليز اذ علموا أن قبائل التركمان في مرو اعترفوا بسيادة القيصر عليهم فصارت روسيا تهدد أفغانستان ، وأخيرا اتفقت الحكومة الانجليزية والروسية ، منعا للحرب ، على تحكيم لجنة انجليزية روسية عينت الحدود الروسية الأفغانية من جهة تركستان وبامير ، وقررت التنازل لانجلترا عن منطقة بامير الصغيرة التى تهيمن على احدى سبل الهند (١٨٠٥) .

صارت انجلترا ، من ذلك الوقت ، صاحبة النفوذ الأول في أفغانستان ، واستعاضت عن احتلالها ببسط حمايتها الأدبية عليها ضد كل اعتداء خارجى .

فارس — لم يكن التنافس الانجليزى الروسى قاصرا على آفغانستان بل تعداه الى فارس كانت الدولتان أمضتا في سنة ١٨٣٩ اتفاقا تتعهدان فيه بالمحافظة على استقلال فارس ولكنهما كانتا فى الوقت نفسه تستبقان للحصول على امتيازات اقتصادية تمهيدا للتدخل في حكومة هذه البلاد والاستيلاء عليها .

وكان جل اهتمام انجلترا في البداية موجها الى احتكار التجارة في الخليج الفارسى ، ولكن السياسة الروسية في أواخر القرن التاسع عشر تفوقت على السياسة الانجليزية في فارس .

وذلك أن البارون روتر كان قد حصل في سنة ١٨٧٢ على امتياز السكك الحديدية لمدة سبعين سنة ، والتلغراف ، والترع ، والمعادن ، والجمارك ، فعرض على الحكومة الانجليزية شراء هذا الامتياز فرفضت وأسس فيسنة ١٨٨٩ «البنك الأمبراطورى الذى كان يصدر أوراقا مالية . فلما رأت روسيا ذلك بدأت تنشر نفوذها الاقتصادى (١٨٨٩) فأخذت تنشىء السكك الكبيرة

التى تربط المدائن الكبرى بعضها ببعض ، والمتاجر ، والاسواق . وكانت الجنود الروسية في السكة التى تصل طهران ببحر قزوين تحرس البترول والسكر الروسيين والأرز الفارسى ، وقد أنشأ الروسيون «بنك التسليف» (١٨٩٩) الذى أقرض الشاه مظفر الدين ٥٥ مليون جنيه بفائدة ٥ في المائة بشرط أن يدفع دين البنك الامبراطورى : أقرض البنك الروسى الشاه الذى تهالك على اللهو والاسراف ، أموالا كثيرة بلغت في سنة ١٩٠٢ ثمانين مليون جنيه خلاف المبالغ المتقدمة . وقد تغير اسم البنك فصار «بنك الرهونات» ووضع يده بصفة ضمانة للدين على الجمارك وايرادات الأقاليم الشمالية ، فعهد بادارتها الى لجنة اصلاحات مؤلفة من بلجيكيين ، ولكن الجمارك نقص دخلها وقبلت روسيا في مقابل عقد قرض جديد ، امتياز المعادن والسكك الحديدية

كانت روسيا تفكر في انشاء خط حديدى كبير يخترق فارس ويصل بحر قزوين وولايتها الأسيوية بميناء بندر عباس التى كانت روسيا تريد أن تجعل منها «بور آرثر» أخرى على الخليج الفارسى والمحيط الهندى .

وكان لروسيا قائد ومعلمون حربيون يباشرون تنظيم الجيش والشرطة في فارس ، وكان لها النفوذ الأول في بيت الملك في طهران في أوائل القرن العشرين .

ولما كانت السياسة الأوروبية تقضى بالتقرب بين روسيا وانجلترا رأت الدولتان تصفية النزاع بينهما في جميع المشاكل باتفاق عام (٣١ أغسطس سنة ١٩٠٧) تعهدت انجلترا بمقتضاه ألا تضم بلاد أفغانستان أو تتدخل في شؤونها الداخلية ، وتعهدت روسيا أن تشرك معها انجلترا في الاشراف على أحوال فارس تمهيدا لانشاء مراقبة ثنائية في فارس(كوندومنيون انجليزى روسى كالكوندومنيون الانجليزى الفرنسى في مصر) .

وقسمت فارس الى دائرتى نفوذ : المنطقة الروسية في الشمال وهى تشتمل على اوسع وأغنى الأقاليم الفارسية ، والمنطقة الانجليزية في الجنوب وتنحصر أهميتها في توافر الطبقات البترولية بأرضها ووجود ميناء بندر عباس التى تشرف على الخليج الفارسى.

تحالفت الدولتان بهذه الطريقة على اقتسام بلاد فارس واستعمارها ، ولكن الفارسيين انتبهوا في القرن الماضى الى الخطر المحدق بهم وأخذوا يطالبون باصلاحات وحكومة نيابية تنقذ البلاد من التدخل الأجنبي ، وقد حصلوا فعلا من الشاه مظفر الدين (١٩٠٦) على دستور ومجلس يمثل الأمة .

ولكن الشاه الجديد محمد على عطل الدستور في يونية سنة ١٩٠٧ وناط بالكولونيل لياكوف والحرس الروسى المحافظة على

النظام في طهران، ونشر فيها حكم الارهاب ، وألقى القبض على الكثيرين من رجال الاصلاح فعم الاستياء والسخط على هذه السياسة في البلاد، وحاول بعض الفارسيين قتل الشاه (٢٨ فبراير سنة ١٩٠٨) فنجا وضاعف العذاب والتنكيل ، وألغى الأندية ، والقى القبض على زعماء الحـزب الدستورى (يونيـه ١٩٠٨) فقامت الثورة في البلاد وأعلن الوطنيون الحرب على حكومة الشاه في تبريز بقيادة «ساتهارخان» فظهروا على جنودها ووعد الشاه بدعوة برلمان جديد .

وفي ١٣ يوليه سنة ١٩٠٩ دخل الثوار مدينة طهران وخلعوا الشاه الذى كان محتميا في المفوضية الروسية وعينوا مكانه أحمد مرزا الذى كان عمره ثلاثة عشر عاما ، وتألفت حكومة جديدة من نخبة المعلمين الفارسيين الذين ضموا اليهم بعض المستشارين الأوروبيين والأمريكيين .

انتهزت روسـيا وانجلترا حدوث الثورة الفارسية لتحقيق أطماعهما في منطقتى نفوذهما ، فاحتل الروس منطقة طورس (أخلوها فيما بعد) ومدوا فيها خطهم الحديدى الذى يبتدىء في تفليس ، واعترفت ألمانيا في معاهدة ١٩ أغسطس سنة ١٩١١ بنفوذ روسيا في شمال فارس .

واحتلت الجنود الانجليزية في يناير سنة ١٩١٢ مدائن الجنوب بينما كان الشاه القديم يحاول استرداد العرش بمعونة الروس وأخيه صلاح الدين (١٩١٢—١٩١٣) .

وتنحصر خطة الوطنيين الفارسيين اليوم في اصلاح ادارة البلاد وتخليصها من ربقة الأجنبي .

٣

الاستعمار الانجليزى

كانت شركة الهند الانجليزية في القرن الثامن عشر لاتملك الا منطقة بنغال وجزءا من دكن وقد عملت على اتمام فتح الهند في النصف الأول من القرن التاسع عشر فاستولت على دلهى (١٨١٣) ومناطق المهرات (١٨١٨) ووادى السند (١٨٤٣) ومملكة لاهور (١٨٤٨)، وعانى الانجليز كل مشقة في فتح البنجاب التى كانت تقطنها قبائل السيخ وهم رجال حروب من الهنود البراهميين لم يخضعوا الا بعد حربين (١٨٤٥و١٨٤٩) ، ثم بسط الانجليز بعد ذلك حمايتهم على ولايات كثيرة وانتزعت الملك من أعظم الأسر الاهلية الحاكمة .

ثورة سنة ١٨٥٧ — حدثت في سنة ١٨٥٧ ثورة كبيرة كادت تقضى على النفوذ الانجليزى في الهند منشؤها الحقيقى

كراهية الحكم الأجنبي . وقام بالثورة سكان وادى جنجيز ، «انسباى» ونصبوا عليهم ثانا صاحب أحد الامراء الوطنيين الذين أبعدهم الانجليز عن الملك ، واحتلوا دلهى ومدائن أخرى . وقد ارتكبت فيهذه الحروب فظائع كثيرةمن الجانبين ولم يتمكن الانجليز من اخماد الثورة الا بعد سنة ونصف (مايو ١٨٥٧ — ديسمبر ١٨٥٨) .

ضم الهند الى التاج البريطـانى — انتهزت انجلترا هذه الفرصة وقرر البرلمان الغاء شركة الهند (١٨٥٨) لسوء تصرفها وصارت الهند من مستعمرات التاج الخاضعة للحكومة الانجليزية وقد حولتهـا وزارة بيكو نسفيلد المحافظة الى امبراطورية ، وأصبحت الملكة فكتوريا تلقب بامبراطورة الهنـد (١٨٧٦) ، وصارت حكومة الهنـد من ذلك الوقت يدير شؤونها في لندرة وزير خاص ومجلس مكون من خمسة عشر عضوا .

وفي الهند حاكم عام (نائب الملك) يقيم في دلهى منذ سنة ١٩١٠ ويعينـه في الادارة مجلس تنفيـذ مؤلف من رؤساء الادارات المختلفة ومجلس تشريعى مكون من أولئك الرؤساء وأعضـاء آخرين يعينهم الحاكم .

وتبلغ مساحة الهند ٣٫٨٠٠٫٠٠٠ كيلو متر مربع ، وعدد سكانها ٣٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠ نفس . وقـد انتشرت في أرجائها

الخطوط الحديدية والاسلاك البرقية مخترقة الجبال والغابات والصخور . واجتهدت انجلترا في تعميم نظام الرى وترقية الزراعة فصارت الهند من أشهر البلاد التى تصدر المنسوجات والقنب والأرز والقمح والقطن والأفيون ، وتصدر منشستر الى الهند كل عام منسوجات قطنية تبلغ قيمتها ثلاثين مليونا من الجنيهات .

ولما كان السواد الأعظم من الشعب لايزال في جهل وبؤس وتأخر نشأ في الهند حزب يطالب بالاصلاح الاجتماعى واشراك الهنود في حكومة بلادهم ، وقام الى جانب هذا الحزب ، حزب المعتدلين ، حزب آخر يرأسه الزعيم غاندى وجهته تحرير البلاد من السيادة الأجنبية ولكن هذه الغاية السامية تعترضها مصاعب كثيرة ناشئة من انحطاط الشعب في مجموعه وانقسام الهنود الى ولايات وطوائف عديدة مختلفة في الدين واللغة والجنسية .

والهند درة التاج البريطانى وأغنى المستعمرات الانجليزية ومن أجل ذلك حرصت انجلترا على أن تحوطها بسياج من الحدود المتينة فبسطت نفوذها على الهند الصينية وبرمانا شرقا ـ وبلوخستان وأفغانستان وفارس والعراق غربا ، وتبت شمالا الى جانب جبال الهملايا حصون الشمال الطبيعية .

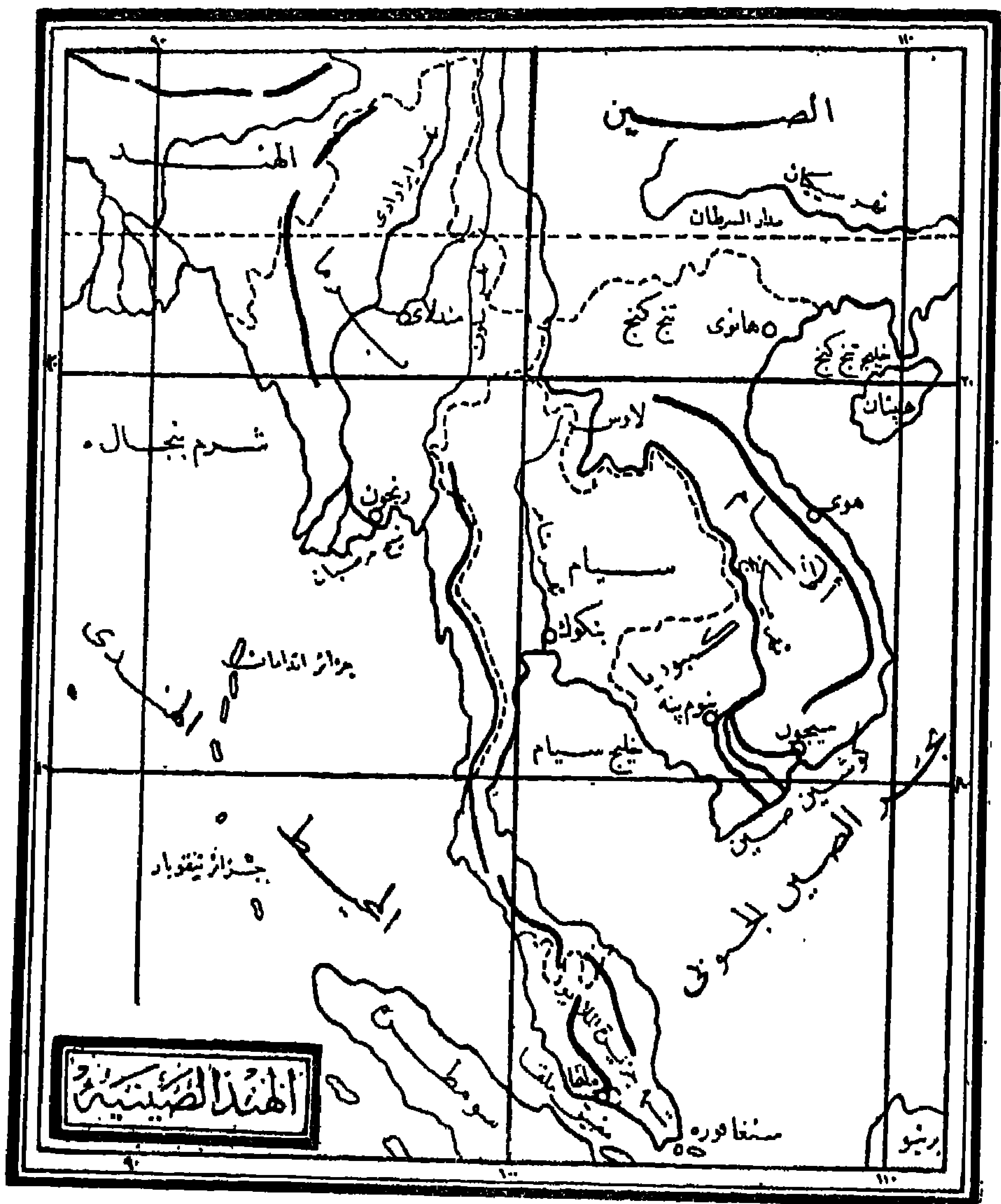
ولم تكتف بذلك بل احتلت نقطا حصينة من الأهمية بمكان في جميع الطرق الكبرى الموصلة الى الهند : فاستولت في البحر الأبيض على جبل طارق ومالطه وقبرص ، وقنـاة السويس (بين البحر الأبيض والبحر الأحمر ، وفي البحر الأحمر على عدن ، وفي المحيط الأطلسى على أسانسيون وسانت هيلين ؛ وفي طريق الشرق الأقصى على ملقا وسنغافورة .

٤

الاستعمار الفرنسى

بدأت فرنسا تسيطر على الجنوب الشرقى من آسيا في الهند الصينية سنة ١٨٦٢ ، وكانت انجلترا سبقتهـا الى احتلال الهند الصينية الغربية ومملكة برمانا .

وقد احتلت فرنسا في عهد نابليون الثالث كوشن صين (١٨٦٢ —١٨٦٧) وبسطت حمايتها على مملكة كمبوديا (١٨٦٢) ، وفي عهد الجمهورية الثالثـة دخلت في حرب مع الصين (١٨٧٢ — ١٨٨٥) وهزمتها فتنازلت لها عن منطقة تونكان واعترفت بحمايتها على ولاية أنام وبذلك استولت فرنسا على جميع الهنـد الصينية الشرقية ، وتوجد ادارة فرنسية في كوشن صين وتونكان .



الهند الصينية
الصين
الهند
نهر سيكان
مدار السرطان
نهر إراوادي
مندلاي
تنج كنج
هانوي
خليج تنج كنج
هينان
لاوس
شرم بنجال
رنجون
خليج مرتبان
هوي
سيام
بنكوك
كمبوديا
بنوم پنه
سيجون
خليج سيام
جزائر اندامان
جزائر نيقوبار
سومطرة
ملقا
سنغافورة
برنيو
بحر الصين الجنوبي
٩٠
١٠٠
١١٠
٢٠
١٠

وأشهر موارد هذه الأقاليم الفحم والأرز الذى تتزود منه اليابان والصين ، وقد مدت خطوط حديدية كثيرة تمتد الى الصين الجنوبية وتفتح سبل التوغل فيها .

واستولت فرنسا في الحرب على الشام ، كما استولت انجلترا على العراق ، وقررت عصبة الأمم «انتدابها» فيها .

٥

الشـــــرق الأقصى

الصين واليابان

الصين — امتدت المطامع الأوروبية في القرن التاسع عشر الى هذه الامبراطورية العظيمة التى تزيد مساحتها عن أوروبا (١٢ مليون كيلو متر مربع تقريبا) ، ويبلغ عدد سكانها على أقل تقدير ٣٠٠ مليون ويمتـد نهراها العظيمان هوانهو ويانجكيان وسط بقاع خصبة واسعة . وهى من أغنى ممالك العالم بحاصلاتها الزراعية ومعادنها ، ومن أقدمها مدنيـة ، وكان يحكمها لغاية سنة ١٩١٢ امبراطور «ابن السماء» .

حاولت الدول التوغل ونشر تجارتها في أرجائها : كانت الصين من القرن السادس عشر الى سنة ١٨٤٠ مغلقة أمام التجارة

الأوروبية الا في نقطة واحدة في الجنوب كان البرتغاليون استوطنوا فيها سنة ١٥١٧ (كانتون) .

حرب الأفيون — كان الانجليز يتاجرون في هذه المدينة الجنوبية بالأفيون الذى تصدره الهند ويدخنه الصينيون، ولكن الحكومة الصينية حرمت بيعه في سنة ١٨٢٩ فحاصر الانجليز كانتون وأعلنوا على الصين الحرب المعروفة بحرب الأفيون (١٨٤٠—١٨٤٢) فاستولوا على بعض المدائن ودخل اسطولهم نهر يانجيكان فاضطر الصينيون الى عقد الصلح والتنازل لانجلترا عن جزيرة هونكون في خليج كانتون وفتح خمس مين لجميع الأجانب من غير تمييز .

الحملة الانجليزية الفرنسية (١٨٥٩—١٨٦٠) — لم تكتف انجلترا والدول الأوروبية بالامتيازات الضئيلة التى حصلت عليها واتفقت الحكومة الانجليزية ونابليون الثالث على ارغام الصين بحرب جديدة على الانفتاح للنفوذ الأوروبي .

أرسلت الدولتان الى الصين جيشا مؤلفا من خمسة وثلاثين ألفا مقاتل هزم الجيش الصينى ودخل بكين فأمضت الحكومة الصينية معاهدة «بكين» (١٨٦٠) التى فتحت بمقتضاها سبع مين جديدة للأوروبيين ، وردت للمسيحيين أملاكهم المصادرة ، وخولت حق تعيين سفراء أو وزراء مفوضين في بكين .

الامبراطورة تشوى سى (١٨٦١—١٩٠٨) — كانت الامبراطورة تشوى سى تفكر في ادخال اصلاحات في بلادها بعد معاهدة بكين وخصوصا بعد الحرب الصينية اليابانية وامضاء معاهدة «سيمونوزاكى» (ابريل ١٨٩٥) التى اعترفت فيها باستقلال كوريا، وتنازلت لليابان عن بور آرثر وجزيرة «فورموزا» وفتحت أربع مين جديدة ، ومنحتها امتيازات تجارية .

تألفت بعد هذه الحرب جمعيات سرية كثيرة من الصينيين ضد المبشرين الأجانب الذين لاتفتأ دولهم تتدخل في البلاد وتطالب بامتيازات جديدة : فقد حصلت «روسيا» في مقابل ضمانة قرض صيني قدره ٤٠٠ مليون فرنك على امتيازات في منشوريا ومد خط سيبيريا الى بلاد يفستك (١٨٩٦) ، واحتلت بورت أرثر المهيمنة على قسم من السواحل الصينية (١٨٩٧) . وحصلت «انجلترا» على فتح نهر «سيكيان» للتجارة الاوروبية (اتفاقية ٤ فبراير سنة ١٨٩٧) وتعديل حدود برمانا (اتفاقية ٥ يونيه) . وحصلت في سنة ١٨٩٨، في مقابل مساعدتها الصين في عقد قرض بمبلغ ١٦ مليون جنيه ، على فتح الانهر الصينية لجميع المراكب ، وتعهدت الصين لانجلترا بأن لاتتنازل لأية دولة أخرى عن الاراضى الغنية في حوض يانجيكيان ، وتركت لانجلترا ميناء

واى هاى واى لمدة معينة ، وصار لانجلترا الأشراف الفعلى على الجمارك الصينية .

وحصلت «فرنسا» في سنة ١٨٩٧ على مد خط تونكان الحديدى في«يون نان» وامتياز استغلال المناجم فيها. وفي سنة ١٨٩٨ تنازلت لها الصين عن خليج «كوانج تشو» لمدة معينة وتعهدت بأن لاتتنازل لاية دولة عن جزيرة هاينان ومقاطعات «كوانج تونج» «ويون نان» واستولت فرنسا على ادارة البريد العامة .

وحصلت «اليابان» في سنة ١٨٩٨ من الصين على التعهد بان لاتتنازل لأية دولة عن مقاطعة فوكيان الواقعة أمام جزيرة فورموزا .

وكانت «المانيا» تشتغل من سنين عدة بارسال البعثات الدينية وحماية المسيحيين خصوصا في مقاطعة شانتنغ ، وقد انتهزت فرصة قتل اثنين من مبشريها فيها واحتلت خليج وميناء كياوجو (نوفبر ١٨٩٧) وتوغلت في شانتنغ (١٨٩٨) .

أرغمت الدول الصين على فتح مين كثيرة وظهرت نواياها في هذه البلاد التى ضربت عليها نطاقا من مطامعها فتنبه الصينيون للخطر وقامت ثورة «الملاكمين» الشهيرة في الجنوب سنة ١٩٠٠ وحوصرت دور المفوضيات ، وأحرقت الكنائس ، وأعمل القتل في المسيحيين والأجانب .

فاتفقت الدول الأوروبية واليابان والولايات المتحدة على التدخل في الصين وأرسلت اليها جيشا بقيادة الفيلد مارشال الألماني «والدرسي» فاستولت على بكين وأرغم الصين على دفع تعويضات كبيرة للأجانب .

وقد تألف في الصين حزب وطني «الصين الفتاة» لمقاومة التدخل الأجنبي والمطالبة باصلاحات ادارية وسياسية : بدىء في سنة ١٩٠٥ بتنظيم الجيش الصيني على الأسلوب الأوروبي بواسطة معلمين يابانيين ، وفتحت مدارس كثيرة، وأسست جامعة في بكين ، وأرسلت بعثات عديدة الى أوروبا . وفي سنة ١٩٠٦ منحت الأمبراطورية دستورا عطلته حركة رجعية حدثت في السراى (١٩٠٧) ، ولكن الوطنيين تمكنوا من حمل الامبراطورة على تأليف لجنة عليا لوضع قوانين دستورية واعداد الاصلاح الادارى . توفيت الأمبراطورة في أثناء ذلك (نوفمبر ١٩٠٨) وخلفها في الملك طفل يبلغ من العمر ثلاثة أعوام فنيط بعمه موقتا تدبير شؤون الدولة .

وفي سنة ١٩٠٩ تألف حزب ، يدعى حزب النهضة «كيمنج» برياسة دكتور في الطب «سنياتسن» دبر الثورة في جنوب الصين (١٩١١) للمطالبة بخلع الأسرة الحاكمة وتأسيس جمهورية ، فاضطرت حكومة الامبراطور الى منح دستور ، ولكن الثوار

كانوا قد استولوا على جميع الصين الجنوبية واجتمع في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١١ نواب من أربع عشرة مقاطعة أعلنوا الجمهورية وعينوا «سنتيانسن» رئيسا موقتا لها (يناير سنة ١٩١٢)

ونشر دستور موقت في ١٥ مارس سنة ١٩١٢ ، وفي ابريل اجتمعت «اللجنة الدستورية» ووضعت بالتفصيل قواعد الدستور وقد فاز حـزب «كيمنج» الجمهورى المتطرف بالأغلبيـة في الانتخابات سنة ١٩١٢ ولكن بوانشيكاى تمكن بنفوذه — اذ كان قائدا لنخبة الجنـود الصينية — من الظهـور على «سنياتسن» والحلول مكانه في رياسة الجمهورية الموقتة (مارس ١٩١٢) .

وسرعان ماحدث خلاف بين المتطرفين الذين كانوا أغلبية في المجلس والرئيس «بوانشيـكاى» بسبب قرض عقده مع جماعة مالية أوروبية فاستبد الرئيس بالأمر وألقى القبض على الكثيرين من زعمائهم وقامت ثورة جديدة في الجنوب (١٩١٣) تمكن من اخمادها ، وقرر في سنة ١٩١٤ الغاء البرلمان والاستئثار بالسلطة .

اليابان — كانت اليابان لغاية سنة ١٨٦٨ امبراطورية اقطاعية تشبه حكومات أوروبا في القرن الثالث عشر ثم تحولت الى مملكة أوروبية حديثة في عشرين سنة (١٨٦٨—١٨٩٠) وكان تطورها السريع من أكبر الخـوارق في تاريخ الشرق الأقصى .

كانت اليابان مغلقة للأوروبيين وكان الهولانديون وحدهم منذ سنة ١٦٤١ متصلين باليابانيين حتى أرسلت الولايات المتحدة في سنة ١٨٥١ أسطولا الى اليابان وأرغمتها على فتح ميناءين للتجارة فتبعتها الدول الأوروبية وحصلت على نفس الامتيازات (١٨٥٥-١٨٥٦) وحق تعيين وزراء مفوضين لدى القائد العام المسمى «شوجون» الذى كان الحاكم الفعلى في هذه البلاد ، وكان مقره في مدينة بيدو «طوكيو» ومقر الامبراطور في كيوتو .

ثورة سنة ١٨٦٨ — أحدثت هذه الامتيازات الممنوحة للأجانب أزمات داخلية وحروبا أهلية كانت فاتحة عصر جديد: كان في اليابان حزبان حزب ينقم على «الشوجون» عقد معاهدات مع الأجانب ويطالب بالغاء سلطته وتوطيد سلطة الامبراطور القديمة التى أصبحت وهمية ، وآخر يؤيد «الشوجون» وينتصر للاجانب . وأخيرا تمكن الامبراطور من خلع «الشوجون» ونقل عاصمته الى بيدو التى صارت طوكيو (يونيه سنة ١٨٦٨)، واتصل في الوقت نفسه بالأجانب وفتح لهم ميناء جديد . دخلت اليابان من ذلك الوقت في عهد اصلاحات وظهرت فيها النظم الادارية والعسكرية والسياسية والعلوم والصناعات الأوروبية وأخذ اليابانيون يمدون الخطوط الحديدية منذ سنة ١٨٧٠ وعمموا الخدمة

العسكرية الاجبارية (١٨٧٢) . وفي سنة ١٨٨٩ منح الميكادو رعيته دستورا حصر السلطة التنفيذية في الأمبراطور ووزرائه، والسلطة التشريعية في مجلس الشيوخ ومجلس النواب، ووضعت مجموعة قوانين مدنية شبيهة بالمجموعة الفرنسية صارت نافذة في سنة ١٩٠٠ ، وانشىء جيش واسطول على الأسلوب الأوروبي ، وبدأت اليابان تلعب دورا كبيرا في آسيا .

وقد أعلنت الحرب على الصين سنة ١٨٩٤ بسبب «كوريا» وأخذت منها «بور آرثر» (١٨٩٥) ولكن روسيا وفرنسا وانجلترا تدخلت وحملت اليابان على رد هذا الميناء الى الصين ولم تكد تمضى بضعة أشهر حتى أذنت الصين لروسيا بالتوغل في منشوريا (١٨٩٦) ، ثم أعطتها امتياز «بور أرثر» لمدة ٢٥ سنة (١٨٩٨) وأخذت روسيا تتدخل في كوريا وتبسط نفوذها فيها وتعمل على تكوين امبراطورية روسية في الشرق الاقصى (١٩٠٣) .

قلقت اليابان من التقدم الروسى في هذه المناطق التى كانت تطمع فيها ووطنت نفسها على تصفية النزاع بينها وبين روسيا بالحرب (١٩٠٤) فاستولى اليابانيون على (بور آرثر) في أول يناير سنة ١٩٠٥ ، وقضوا على أسطول روسيا ، ودوخوا جيشها فأمضت روسيا معاهدة «بور تسماويث» (أكتوبر سنة ١٩٠٥) التى اعترفت فيها بحماية اليابان على كوريا وملكية القسم الجنوبى من جزيرة «ساخالين» ، وتنازلت لها عن «بور آرثر» .

من ذلك الوقت صارت اليابان في عداد الدول الكبرى واصبح لها النفوذ الأول في الشرق الأقصى ، وقد عقدت معها انجلترا (٢٩ سبتمبر ١٩٠٥) محالفة دفاعية هجومية تتعهد فيها اليابان بالدفاع عن الهند ، وتقتسم معها السيادة في بحار آسيا فتترك لها المحيط الهندى وتنفرد هى بامواه الشرق الأقصى .

تخلصت اليابان من الروسيا في الشرق الاقصى فانبرت لها الولايات المتحدة تنافسها فيه ، وصارت الدولتان تتنازعان على السيادة في المحيط الهادى .

وقد احتلت الولايات المتحدة جزر الفليبين (١٨٩٨–١٩٠٠) وصارت وجهتها أن يترك «الباب مفتوحا» لتجارتها في الصين المستقلة ، والواقع أن مسألة الشرق الأقصى لاتتعدى اليوم مسألة الصين .

ظلت اليابان في تقدم مطرد فبلغ مامد فيها من الخطوط الحديدية ١٠٫١٠٠ كيلو متر (١٩١١) ، وكانت تجارتها الخارجية ١٣٥ مليون فرنك في سنة ١٨٦٨ فبلغت مليارين ونصفا في سنة ١٩١١ ، وارتقت فيها الصناعة وبلغ ماتخرجه من الفحم ١٥٫٦٠٠٫٠٠٠ طن (١٩١٠) ومن النحاس ٥٠٫٠٠٠ طن (١٩١٠) وصارت بأسطولها الحربى وأسطولها التجارى في مقدمة الدول البحرية .

الفصل الثالث

انجلترا في الأقيانوسية

وأمريكا الشمالية

١

أهم الدول المستعمرة في الأوقيانوسية هولندة وانجلترا : تملك الأولى جزائر الهند الشرقية الكبرى. وتملك الثانية استراليا (أكبر جزيرة وأصغر قارة في العالم) ونيوزيلند ، وجزءا من بورنيو ونيوجني . وتمتاز كندا ، والاتحاد الاسترالي ، ونيوزيلند وأفريقية الجنوبية باستقلالها الذاتي لأن انجلترا ممثلة فيها بواسطة حاكم عام ، أما باقي الولايات فيحكمها موظفون انجليز .

تبلغ مساحة استراليا أربعة أخماس أوروبا ، وداخلها صحاري مجهولة يقطنها السكان الهمج الأصليون ، وأغنى بقاعها المناطق الواقعة على سواحلها . وكان الهولانديون أول من اكتشفها في القرن السابع عشر، ولكن الانجليز أول من أنشأ نقطة استعمارية في هـذه القارة سنة ١٧٨٨ في خليج بوتاني الذي كان كوك اكتشفه سنة ١٧٧٠ ، وكان الانجليز يرسلون اليها في البدايه المجرمين والاشقياء .

تمكنت انجلترا في القرن التاسع عشر من اكتشاف مناطق استراليا المختلفة وبسط سلطانها عليها ، وقد ازدادت أهمية هذه القارة على أثر اكتشاف معادن الذهب فيها سنة ١٨٥١

وقد انقرض معظم السكان الأصليين ، وصار أغلب السكان الحاليين من أصل انجليزى بلغ تعدادهم في سنة ١٩٠٦ نحو أربعة الملايين وكان لايزيد عن ١٦٦٨٠٠٠ في سنة ١٨٧١

واشتهرت استراليا بمراعيها ، وتربية المواشى والأغنام التى يؤخذ منها الصوف ، وهى من أكبر بلاد الذهب في العالم اذ بلغ محصولها منه في سنة ١٩٠٥ نحو ١٦٠٠٠٠٠٠ جنيه أو ربع الذهب المستخرج في العالم كله ، وقيمة المستخرج من معادنها ٢٥٠٠٠٠٠٠ جنيه .

وأمكن الحصول منذ اكتشاف الذهب لغاية سنة ١٩٠٥ على ذهب تبلغ قيمته ٤٦٠ مليون جنيه وكان يشتغل باستخراجه في ولاية فكتوريا وحدها ٣٠٠٠٠ عامل ، وتوجد أغنى معادن الذهب في استراليا الغربية .

ولا ريب أن أساس الثروة في استراليا تربية الأغنام واستغلال المعادن ، وقد ترتب على وجود عشرات الآلاف من العمال فيها وجود حزب عمال كان له أثر كبير في حياة البلاد العمرانية والسياسية .

شكل الحكومة السياسى — كانت استراليا في أول الأمر لاتشتمل الا على مستعمرة واحدة في الجنوب الشرقى «نيوويلز» ثم أنشأت انجلترا مستعمرة استراليا الغربية سنة ١٨٢٩ واستراليا الجنوبية سنة ١٨٣٤ ، ثم قسمت المنطقة الجنوبية الشرقية ، على أثر اكتشاف معادن الذهب ، الى ولايات جديدة : فكتوريا (١٨٥١) وكوينزلند (١٨٥٩) ونيوويلز بين هاتين الولايتين ، وكانت جزيرة تاسمانيا مستعمرة على حدة منذ سنة ١٨٢٥

كانت هذه المستعمرة خاضعة للحكومة الانجليزية في ادارة شؤونها الداخلية،ولكن الأحرار الانجليز الذين كانوا في الحكم حوالى سنة ١٨٥٥ رأوا منحها الحكومة الذاتية ، وقد حصلت خمس ولايات من انجلترا في أوائل سنة ١٨٦٠ على حكومة مسؤولة ، وتبعتها استراليا الغربية في سنة ١٨٩٠ فصار في كل ولاية أو مستعمرة برلمان محلى يشرف على حكومتها .

الاتحاد الاسترالى — كانت الولايات المختلفة تعيش منفردة لارابطة بينها، ثمنشأت حوالى سنة ١٨٨٥ فكرة التوحيد بينها فعارضت بعض المستعمرات فيها . واجتمعت جمعية عمومية في «سدنى» سنة ١٨٩١ ورسمت قواعد دستور اتحادى بحث من جديد في سنة ١٨٩٥ وأخيرا أقرته في سنة ١٨٩٩ نيوويلز، وفكتوريا ،

وكوينزلاند ، واستراليا الجنوبيـة وتاسمانيا . وقد انضمت استراليا الغربيـة الى الاتحاد في سنة ١٩٠٠ وصدق البرلمـان الانجليزى على قانون الاتحاد الاسترالى في مايو سنة ١٩٠٠ . وافتتح النظام الاتحادى في ٢٠ يناير سنة ١٩٠١ .

وتهيمن على المستعمرات الاستراليـة في مجموعها حـكومة برلمانية مؤلفة من حاكم عام تعينه انجلترا، ومجلس شيوخ مؤلف من ٣٦ عضوا ، ومجلس عموم من ٧٥ عضوا ، وسبعة وزراء مسؤولين أمام البرلمان الاتحادى ، ومحكمة عليا ويسمى الانجليز هذا الاتحاد Commonwealth أو ولايات استراليا المتحدة

نيوزيلند — تبلغ مساحة نيوزيلند أو زيلند الجـديدة ٢٦٩٠٠٠ كيلو متر مربع ، ولا يزيد عدد سـكانها عن المليون بحسب تعداد سنة ١٩١٢ أغلبهم من أصل انجليزى أو ارلندى ، ويبلغ عدد السكان الأصليين نحو ٤٠٫٠٠٠ ، وتمتاز استراليا ونيوزيلند بالنظم الديموقراطية والتشريع الاشتراكى بسبب وجود العمال فيهما بكثرة. وقد صارت نيوزيلند فيالعهد الأخير ميدان تجارب اشتراكية فمنح النساء حق الاشتراك في الانتخاب والهيئات التمثيلية،وأصدرت الحكومة قوانين كثيرة لحماية العمال وتحسين أحوالهم ومعاشهم وفرضت الضرائب «النسبية» التى لاتكاد تقع الا على ثروة كبار الملاك والاغنياء

٢

كندا — كانت انجلترا تملك في أوائل القرن التاسع عشر أربع مستعمرات في شمال أمريكا : اسكتلندا الجديدة ، برنزوك الجديدة ، كندا السفلى ، كندا العليا . وحاولت مرارا أن تنتقص من حرية السكان فثاروا عليها وأخيرا تألفت من كندا السفلى وكندا العليا مستعمرة واحدة منحت الحكومة الذاتية وصار لها برلمان ووزراء مسؤولون (١٨٤٠) .

وقد أحس سكان كندا بالخطر الذى يتهددهم من ناحية الولايات المتحدة ففكروا فى انشاء قوة دفاعية خاصة كما حدث في استراليا واقترحوا على اسكتلندا الجديدة وبرنزوك الجديدة سنة ١٨٦٧ الانضمام الى كندا وتكوين حكومة اتحادية «دومنيون Dominion» . صارت من ذلك الوقت أتوا عاصمة الدومنيون ودخلت في سنة ١٨٧١ في الاتحاد كولمبيا البريطانية الواقعة على المحيط المادى .

ونظام الدومنيون هو نفس نظام الحكم في استراليا وجنوب أفريقية . به تأمن من انجلترا ثورة المستعمرات وتوطد نفوذها فيها وهى تعمل اليوم على تعميم الحكومة الذاتية في باقى الولايات الواقعة في دائرة نفوذها كارلندا ، ومصر ، والهند . ولكن اقتران الفكرة الاستقلالية بالفكرة النيابية في هذه الولايات يجعلها مصدر قلاقل وثورات تهدد كيان الامبراطورية الانجليزية .